جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاديات العمل

بعنوان:

نماذج تحليل مؤشرات سوق العمل

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2019) -حالة الجزائر-

إعداد الطالبة: حمداني نعيمة

تحت إشراف: أ. د/ فرد أم الخير

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د عيدودي فاطمة الزهراء	(جامعة الجزائر 3)	رئيسا
د. فرد أم الخير	(جامعة الجزائر 3)	مقررا
أ.د جنيدي مراد	(جامعة الجزائر 3)	عضوا
أ.د سيواني عدلان	(جامعة الجزائر 3)	عضوا
أ.د بشراير عمران	(المدرسة العليا ENSSEA)	عضوا
د. مولاي بوعلام	(جامعة البويرة)	عضوا

السنة الجامعية

2023-2024

الشكر والتقدير

يقول تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم: الآية7)

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.(النمل: الآية19)

لله الحمد والمنة أولاً وأخيراً الذي أعاننا بالعلم والصبر والعافية على إتمام هذا العمل، فالحمد والشكر لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على نعمه ظاهرها وباطنها، ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من صنع معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه" واعترافا بالفضل لأهله، وعملا بهذا الحديث أتقدم بجزيل شكري وتقديري العميقين إلى:

- الأستاذة الفاضلة، الدكتورة " فرد أم الخير" على مرافقتي طيلة فترة بحثي وحرصها على تقديم يد المساعدة، كما أشكرها جزيل الشكر على ما قدمته لي من ملاحظات ونقد وتوجيه علمي أسهم في إغناء وإثراء هذه الدراسة، فكانت كما أرادت لها فالشكر لها دائم وموصول.
- الأستاذة الدكتورة دحماني فاطمة على إشرافها وإرشاداتها الهادفة ودعمها المتواصل لي، حفظها الله وجزاها كل خير.
- رئيس لجنة التكوين الدكتور " بن لوكيل رمضان " وكل أعضاء اللجنة على مجهوداتهم المبذولة في سبيل توجيهنا، وحرصهم الدائم على متابعة أعمالنا في كل مراحلها.
- كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر خاص إلى كافة الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد فلهم أسمى معاني الشكر وأجل معاني التقدير. كما أقدم شكري الخالص للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما سيبذلونه من جهد لقراءة الأطروحة ومناقشتها وإبداء الملاحظات القيمة وتصويب ما اكتنفها من أخطاء.

الإهداء

تبارك الذي أهداني نعمة العقل وأنار سبيلي بنور العلم ومهد لي طريق النجاح، بكل تقدير وعرفان

يقول خالقنا سبحانه وتعالى:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ سورة الإسراء آية 23

إلى من كان دعائها سر اجتهادي ...إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها

إلى من تعبت وضحت لتراني اليوم في أسمى درجات العلم...إلى من كانت سندي في الشدائد

إلى أغلى إنسانة في الكون "**أمي**" ...إلى من لا تكفي العبارات لوصفها

أطال الله في عمرها وأدامها تاجاً يعلو رؤوسنا.

إلى قدوتي ومَثَلِي الأعلى في الحياة... إلى من وصلت بفضله لمسعاي

إلى من شجعني على الدراسة ووقف بجاني بكل ما يملك

إلى رمز الشهامة "**أبي**"

أرجو من الله أن يطيل في عمره.

إلى سندي وأغلى ما أملك في الحياة، **إخوتي:** محفوظ، عبد العزيز.

حفظهم الله أينما كانوا.

إلى الذي أدخل السرور على قلوبنا، ابن أخي: محمد إبراهيم

إلى صديقتي وتوأم روحي غاليتي "**صونيا**"

إلى كل طالب علم، إلى كل الشرفاء والخيرين

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات سوق العمل وأهم العوامل المؤثرة فيه، إلى جانب البحث في المحددات الرئيسية التي تفسره، مع إبراز أهم الاختلالات التي يعاني منها، من خلال تحليل تطور متغيراته، خلال الفترة 1990-2019.

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول، بدءا بدراسة الجانب النظري لسوق العمل، بعدها تم عرض الجانب التحليلي لتفسير مؤشرات سوق العمل، وصولا إلى إجراء نمذجة قياسية لمتغيرة البطالة، من خلال إبراز اتجاهات وسلوك الظاهرة المدروسة وصياغة النماذج المناسبة.

بينت نتائج الدراسة القياسية توافق نتائج الدراسة التطبيقية مع شروط النظرية الاقتصادية من حيث الحجم والإشارة. ومدى تلاؤم المتغير التابع بمؤشرات الاقتصاد الكلي، لما لها من دور كبير في تحسين سوق العمل وتحريك عجلة التنمية. حيث أثبتت نتائج الدراسة أن كل من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي النفقات العامة، مؤشر أسعار الاستهلاك، كانت المتغيرات الأكثر تأثيرا على معدلات البطالة خاصة على المدى الطويل، هذا ما بينته إحصائيات الجزائر بعد مختلف الصدمات البترولية ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الريعي. كما بينت عدم معنوية العلاقة بين معدل البطالة والأجور الحقيقية، وعليه يمكن القول أن الأجر الحقيقي لا يعتبر محددا هاما لمؤشر البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: العمالة، البطالة، الأجور، الإنتاجية، نموذج ARDL

Abstract

The study aims to analyze labor market indicators and the most important factors affecting it, in addition to researching the main determinants that explain it, while highlighting the most important imbalances it suffers from, by analyzing the development of its variables, during the period 1990-2019. The study is divided into three chapters, starting with studying the theoretical aspect of the labor market, after which the analytical aspect was presented to interpret labor market indicators, leading to conducting standard modeling of the unemployment variable, by highlighting the trends and behavior of the studied phenomenon and formulating appropriate models. The results of the standard study showed that the results of the applied study agree with the conditions of economic theory in terms of size and sign. And the suitability of the dependent variable to macroeconomic indicators, because of their major role in improving the labor market and moving the wheel of development. The results of the study demonstrated that the gross domestic product, total public expenditures, and the consumer price index were the variables that most affected unemployment rates, especially in the long term. This is what Algeria’s statistics showed after various oil shocks, and this is due to the nature of the rentier national economy. It also showed that the relationship between the unemployment rate and real wages is not significant, and therefore it can be said that real wages are not considered an important determinant of the unemployment index in Algeria.
Keywords: employment, unemployment, wages, productivity, ARDL model

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المــــــوضـــــــوع	الصفحة
فهرس المحتويات	I–III
فهرس الجـداول	III–IV
فهرس الأشكال	IV–VI
فهرس الملاحق	VI–VII
المـقدمة الـعامـة	أ–ح
الفصل الأول: سوق العمل في الفكر الاقتصادي	
تمهيــــد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل	**3**
المطلب الأول: عرض العمل	3
المطلب الثاني: الطلب على العمل	5
المطلب الثالث: المؤشرات الأساسية لسوق العمل	8
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل في الفكر التقليدي	**14**
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لسوق العمل	14
المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل	20
المطلب الثالث: النظرية الكنزية لسوق العمل	24
المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير سوق العمل	**35**
المطلب الأول: مدرسة الكلاسكيون الجدد (New classicals) في تفسير سوق العمل	35
المطلب الثاني: تفسير الكنزيون الجدد لسوق العمل	40
المطلب الثالث: نظريات التحليل الجزئي للبطالة	42
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر	
تمهيد	50
المبحث الأول: خصائص القوى العاملة المشتغلة في الجزائر (1990-2019)	**51**
المطلب الأول: تحليل حجم ونسبة العمالة في الجزائر	51
المطلب الثاني: تشخيص الفئة المشتغلة في الجزائر	55

المطلب الثالث: تحليل ظروف العمل في الجزائر	70
المبحث الثاني: تحليل عرض العمل في الجزائر (1990-2019)	**73**
المطلب الأول: تحليل التركيبة السكانية في الجزائر	73
المطلب الثاني: سمات التحول الديموغرافي في الجزائر	76
المبحث الثالث: تحليل القوى العاملة غير المشتغلة في الجزائر - البطالين- (1990-2019)	**83**
المطلب الأول: تحليل معدل البطالة على المستوى الكلي في الجزائر	83
المطلب الثاني: خصائص معدلات البطالة في الجزائر	86
المطلب الثالث: تطور معدلات بطالة الشباب الجزائري	91
المبحث الرابع: إنتاجية العمل واتجاهات الأجور في الجزائر (1990-2019)	**96**
المطلب الأول: إنتاجية العمل في الجزائر	96
المطلب الثاني: تطور اتجاهات الأجور في الجزائر	99
خلاصة الفصل الثاني	105
الفصل الثالث: بناء نماذج لتحليل مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (1990-2019)	
تمهيد	107
المبحث الأول: عرض موجز لبعض الدراسات السابقة	**108**
المطلب الأول: دراسات محلية	108
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	111
المطلب الثالث: دراسات عربية	112
المبحث الثاني: دراسة تطور أداء الاقتصاد الكلي الجزائري (1990-2019)	**116**
المطلب الأول: تطور الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر	116
المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر	120
المطلب الثالث: دور السياسة الإنفاقية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر	125
المبحث الثالث: قياس وتقدير نماذج مؤشرات سوق العمل في الجزائر (1990-2019)	**132**
المطلب الأول: اتجاهات وسلوك الظواهر المدروسة	132
المطلب الثاني: صياغة النماذج القياسية	136
المطلب الثالث: مرحلة بناء وتقدير النماذج	143

خلاصة الفصل الثالث	156
خاتمة عامة	158–164
قائمة المراجع	166–178
الملاحق	180–196

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1–2	متوسط نسب نمو حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية	60
2–2	مرونة متغيرة سوق العمل بالنسبة للنمو السكاني	79
3–2	متوسط معدل نمو إنتاجية العمل ما بين سنة 1990–2019	97
4–2	علاقة معدل نمو الإنتاجية بمتغيرات سوق العمل	99
5–2	مرونة العمالة بمعدل نمو الإنتاجية	99
1–3	ملخص الدراسات السابقة	114–115
2–3	تحليل معدلات النمو الاقتصادي في الفترة (1990–2019)	117
3–3	علاقة التضخم بمعدلات البطالة	125
4–3	التعريف بمتغيرات الدراسة	133
5–3	دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية	136
6–3	تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار **Augmented - Dickey Flluer**	137
7–3	استقرارية السلاسل الزمنية **(LIPC-LG-LM-LWR-LGDPR-TCH)** حسب اختبار **"ADF"**	138
8–3	أهم الخصائص المميزة لمتغيرات الدراسة	140
9–3	نتائج اختبار السكون **Zivot-Andrews test**	141
10–3	نتائج اختبار **Zivot-Andrews unit root test** للمقاطع الهيكلية	141
11–3	مصفوفة معامل الارتباط بين المتغيرات المفسرة	142
12–3	قيم معامل تضخم التباين**VIF**	143
13–3	نتائج إختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الأول	146
14–3	نتائج التقدير معلمات الأجل الطويل	147
15–3	نتائج التقدير معلمات الأجل القصير	147

3-16	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الثاني	149
3-17	نتائج تقدير نموذج (2,2,1,1,0,0) **ARDL**	150
3-18	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	151
3-19	اختبار تجانس تباينات الأخطاء	152

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	سوق العمل في الفكر الكلاسيكي	19
1-2	محددات الإنتاج والعمالة في النموذج الكلاسيكي	20
1-3	نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسكية	23
1-4	سوق العمل وفقا للنظرية الكنزية	28
1-5	نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية	29
1-6	منحنى فيليبس (Philips)	31
1-7	منحنى أكون (Okun)	34
1-8	منحنى فيلبس في المدى الطويل	37
2-1	تطور الفئة المشتغلة في الجزائر (1990-2019)	52
2-2	نسبة العمالة إلى إجمالي السكان، ذكور، إناث (1991-2019)	53
2-3	التغير في معدل نسبة العمالة إلى إجمالي السكان، ذكور إناث(1991-2019)	54
2-4	تطور حجم العمالة حسب الفئات العمرية (2010-2017)	55
2-5	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية	56
2-6	نسبة نمو العمالة في القطاعات الاقتصادية	59
2-7	توزيع العمالة حسب القطاعات والجنس	63
2-8	متوسط نسبة نمو العمالة حسب القطاعات والجنس	64
2-9	تطور حجم العمالة حسب الجنس والطبقات	66
2-10	حجم العمالة حسب الوضع في المهنة والجنس	67
2-11	توزيع العمالة حسب القطاع القانوني	68
2-12	معدل النمو لحجم العمالة في القطاع القانوني	69
2-13	حجم العمالة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي	70

14-2	توزيع العمالة حسب عدد الساعات الأسبوعية	72
15-2	تطور إجمالي حجم السكان خلال الفترة 1990-2019	74
16-2	الهرم السكاني للجزائر سنة 1990 - 2000-2018	75
17-2	تطور النمو السكاني خلال الفترة 1990-2019	77
18-2	منحنى النمو الديموغرافي وعلاقته بمعدل الخصوبة خلال الفترة (1990-2019)	78
19-2	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)	80
20-2	علاقة معدل التغير في الإعالة مع معدل النمو الديموغرافي ومعدل البطالة	82
21-2	معدل البطالة وإجمالي عدد العاطلين (1990-2019)	83
22-2	علاقة عدد العاطلين بعدد السكان النشطين خلال الفترة (1990-2019)	85
23-2	معدل البطالة حسب الجنس	86
24-2	معدل البطالة حسب الفئة العمرية	88
25-2	معدل البطالة حسب المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي	89
26-2	توزيع البطالة حسب الجنس ومدة البحث عن العمل	90
27-2	معدلات بطالة الشباب خلال الفترة 1990-2019	92
28-2	التغير في معدلات البطالة لدى الشباب والكبار	93
29-2	معدل بطالة الشباب إلى معدل بطالة الكبار	94
30-2	نسبة بطالة الشباب من إجمالي البطالة	95
31-2	تطور إنتاجية العمل خلال الفترة (1990-2019)	97
32-2	علاقة معدل نمو الإنتاجية بمتغيرات سوق العمل الجزائري	98
33-2	تطور مضمون الحد الأدنى للأجور	101
34-2	تطور وضعية الأجر الإسمي والأجر الحقيقي	103
35-2	معدلات التغير في الأجر الاسمي والحقيقي	104
1-3	أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	117
2-3	علاقة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات البطالة	120
3-3	اتجاهات معدلات التضخم وعلاقتها بمعدلات البطالة من (1990-2010)	121
4-3	تحليل علاقة معدلات التضخم بالبطالة خلال الفترة (2011-2019)	123
5-3	تطور حجم الإنفاق العام الحقيقي خلال الفترة (1990-2019)	126

3-6	علاقة نفقات التسيير والتجهيز بمعدلات البطالة	131
3-7	منحنيات المتغيرات التابعة والمستقلة المعتمدة في الدراسة	133
3-8	نتائج اختبار **Zivot-Andrews test**	141
3-9	درجة التباطؤ المثلى لاختبار الحدود للنموذج الأول (**Bound test**)	146
3-10	درجة التباطؤ المثلى لاختبار الحدود للنموذج الثاني (**Bound test**)	149
3-11	اختبار استقرارية النموذج **ARDL**	152

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة التحليلية	180-181
2-2	تقدير معادلة الانحدار بدلالة الزمن للفترة (1990-2019)	182
2-3	كيفية حساب مرونة القوس	182
3-1	البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية	183
3-2	تحديد درجة الإبطاء المثلى مستخرج (**Eviews10**)	184
3-3	دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي عند المستوى **Eviews10**	185
3-4	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية (**TCH-LIPC-LG-LM-LWR-LGDPR**) حسب اختبار "**ADF**" عند المستوى	186-188
3-5	استقرارية السلاسل بعد إدخال الفروقات من الدرجة أولى	188-189
3-6	نتائج اختبار مرشح الفروقات من نوع **TS** للسلسلة **LM TCH LWR**	190
3-7	نتائج اختبار **Zivot-Andrews unit root test** للمقاطع الهيكلية	190-192
3-8	مصفوفة معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المفسرة	193
3-9	تقدير معادلة الانحدار عن طريق المربعات الصغرى **OLS**	193
3-10	قيم معامل تضخم التباين **VIF**	193
3-11	نتائج التقدير واستخراج معامل تضخم التباين بعد نزع متغيرة **LM**	194
3-12	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الأول	194
3-13	نتائج تقدير معادلة طويلة الأجل للنموذج الأول وفق منهجية **ARDL**	194
3-14	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الثاني	195

15-3	نتائج تقدير نموذج الثاني وفق منهجية **ARDL**	195
16-3	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني	196
17-3	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج الثاني	196
18-3	تجانس تباينات الأخطاء للنموذج الثاني	196

مقدمة عامة

مقدمـــــــــــة

يمثل عنصر العمل المصدر الرئيس للدخل الشخصي وأهم مدخلات النظام الإنتاجي، فهو يعتبر أيضا عنصر مؤثر في تحديد هوية الاقتصاد ورسم معالمه مستقبلا، حيث أصبحت القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية، والتي تعتمد بشكل مكثف على التكنولوجيا الحديثة، أكثر جذبا لليد العاملة المؤهلة، مما يمكنها من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية.

تعتبر زيادة التوظيف والتقليل من البطالة من التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية لأي بلد، وباعتباره عامل إنتاج أساسي أخذ قسطا وافرا من الدراسة والاهتمام على الصعيدين النظري والتطبيقي، لفهم آليات عمله ومن ثم تحقيق استغلال أمثل للموارد البشرية. فهو يعد من بين الأساسيات التي تركز عليها المؤسسات، كونه يمثل حاجة اجتماعية ضرورية للمواطن لضمان الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي وكذا السياسي. كما يشكل سوق العمل تحديا دائما لإيجاد الوظائف بأعداد كافية في وقت مناسب، حيث يؤدي اقتران النمو الديموغرافي بالعوامل الاجتماعية إلى نمو القوى العاملة، مما يعزز أهمية إيجاد فرص العمل. إذ لايزال عدم توفر هذا الأخير في الاقتصاد يمثل أكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في عصرنا هذا، وذلك لارتباطه الوثيق بالفقر، من ناحية، والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، من ناحية أخرى.

لقد لقي سوق العمل أهمية بالغة من قبل السلطات، من خلال تخصيص برامج مالية معتبرة لاستحداث مناصب مستدامة، وتبنى إصلاحات متتالية وسياسات اقتصادية تهدف لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل. ويرتبط تحقيق هذا الهدف بمدى توفر الموارد المالية اللازمة، والتي تعد ركيزة أساسية في التطبيق السليم لسياسات التشغيل، إذ أنَّ عدم كفايتها أو عدم توفرها يعتبر من أهم عوائق تطوير القطاع، مما يؤدي إلى اختلال في سوق العمل.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية منذ فترات طويلة من مشكلة البطالة، خصوصا في ظل عجز التنمية الاقتصادية. حيث أظهرت بوادر الأزمة النفطية سنة 1986 عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على صادرات المحروقات بشكل كامل، فنتج عن ذلك انخفاض مداخيل الدولة وتدهور النشاط التنموي وتسجيل مستويات عالية في معدلات البطالة، بالإضافة إلى عجز أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب شغل جديدة.

وقصد حل أزمة البطالة، تبنت السلطات العديد من الإصلاحات والسياسات، اضطرت من خلالها إلى تغيير نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية، تماشيا مع المعطيات الجديدة، معتمدة في ذلك على اقتصاد

السوق كما كانت في مجملها تدعوا إلى تقليص البطالة خاصة بعد سنوات التسعينات. إلا أن هذه الإصلاحات أدت إلى اضطراب كبير في سوق العمل، حيث ساهمت في تفاقم معدلات البطالة، خاصة خلال فترة التعديل الهيكلي، مما دفع بالمؤسسات العمومية الاقتصادية القيام بتسريح جماعي للعمال (تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين سنتي 1994-1998) ثم خصخصتها بطرق غير مدروسة وغير واضحة، الأمر الذي ساهم في تأكل القطاع العام الوطني. ومع بداية سنة 2000 وتحسن أسعار النفط، أولت الدولة اهتماما واسعا لقطاع سوق العمل بتخصيص أغلفة مالية متمثلة في برامج تنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي-برنامج التكميلي لدعم النمو-البرنامج الخماسي -برنامج توطيد النمو)، أين تحسنت من خلالها مؤشرات سوق العمل وسجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا فيما دون الـ 10%، لتبقى مرتفعة نسبيا خاصة لدى فئة الشباب وفئة الإناث، التي هي مرشحة للارتفاع أكثر عند أي صدمة نفطية مستقبلية.

بالرغم من الايجابيات التي جاءت بها هذه البرامج، إلا أنها في الحقيقة أثقلت كاهل الميزانية العمومية، خاصة مع تذبذب وعدم استقرار الأسعار في السوق الدولية، بالإضافة إلى ارتباط الميزانية العمومية بإيرادات قطاع المحروقات، الذي زاد في عمق المشكلة، ما جعل سوق العمل رهين التقلبات الاقتصادية. فعند ارتفاع أسعار المحروقات تزيد فرص العمل، عن طريق الزيادة في الإنفاق العام، في حين تجد الدولة نفسها أمام تحدي جديد عند انخفاضها متمثلا في كيفية التقليص من حدة البطالة، نظرا لمحدودية موارد الخزينة العمومية.

تعمقت الدراسات والأبحاث في مختلف الدول لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق، وذلك عن طريق تحليل مركباته التي تؤثر وتتأثر بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى، من خلال بناء نماذج لها قصد الحصول على النموذج الأنسب لسوق العمل.

يعتبر سوق العمل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، لذا تركز المؤسسات على الدراية المعمقة بالمفاهيم الخاصة بسوق العمل ومؤشراته، والفهم الجيد لديناميكية واختلال هذا السوق، وهو ما يقتضي إلقاء الضوء على جملة من المؤشرات ذات الأهمية في الدراسة.

إشكالية البحث

من المعروف أن تركيبة الاقتصاد الجزائري هشة، نظراً لارتباطها الوثيق بتقلبات إيرادات المحروقات فالتغيرات التي تطرأ على المؤشرات الكلية (النمو الاقتصادي- التضخم) خلال الصدمات النفطية يكون لها تأثير على مسار سوق العمل مما يجعلنا نطرح السؤال الرئيس التالي:

" ماهي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تستجيب لها مؤشرات سوق العمل في الجزائر؟"

وحتى نُلِم بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تفسير اختلالات سوق العمل من منظور النظرية الاقتصادية؟
- ما هي وضعية مؤشرات سوق العمل في الجزائر؟
- هل مؤشرات سوق العمل كغيرها من مؤشرات الآداء الاقتصادي لها علاقة وطيدة بأسعار المحروقات؟
- ما مدى قدرة النماذج المسطرة في تحليل سوق العمل في الجزائر؟

فرضيات البحث

للإجابة عن الأسئلة الفرعية سننطلق من الفرضيات التالية:

- تعتبر الأجور الحقيقية أحد أهم المحددات الرئيسية للبطالة؛
- مؤشرات سوق العمل كغيرها من مؤشرات الآداء الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بأسعار المحروقات في الأجلين القصير والطويل؛
- تساهم السياسات التنموية والبرامج الإصلاحية بشكل إيجابي في خلق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- الإلمام بالجانب النظري لموضوع سوق العمل ومؤشراته وآلية توازنه من حيث تناول المفاهيم العامة المتعلقة بها، مع عرض أهم الأفكار التي تناولت الموضوع؛
- دراسة واقع مؤشرات سوق العمل في الجزائر؛
- الوقوف على مؤشرات سوق العمل في الجزائر بتحليلها وتحديد مميزاتها، وكذا تقييم الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح مسارها؛
- تحديد المتغيرات الرئيسة المؤثرة على مؤشرات سوق العمل بالجزائر؛
- صياغة نماذج قياسية لمؤشرات سوق العمل، واختبار مدى مقدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقات الاقتصادية بين مؤشرات سوق العمل ومتغيرات الأداء الاقتصادي؛
- تكوين قاعدة معطيات خاصة بسوق العمل ومحدداته.

أهمية البحث

تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج موضوع مهما في الاقتصاد الجزائري، فبعدما عرفت ظاهرة البطالة ارتفاعا محسوسا في معدلاتها، أصبحت من أحد أهم المحاور التي تواجه صناع القرار، وعليه فإن الخوض في هذه الدراسة يساهم في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط الأمثل للقوى العاملة كما سيمكن مساعدة أصحاب القرار في البحث عن برامج وسياسات مناسبة هدفها الحد من هذه المشكلة، وذلك بما يتلائم مع معطيات الاقتصاد الجزائري ومخرجاته، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

مبررات البحث

تتمحور المبررات العلمية الدافعة لتناول هذا الموضوع، دون غيره من المواضيع، في الآتي:

1. **الأسباب الذاتية**

نوجزها في النقاط التالية:

- صلة موضوع الدراسة بطبيعة التخصص المدروس: اقتصاديات العمل؛
- فهم آليات سوق العمل في ظل اقتصاد ريعي؛
- إثراء الرصيد المعرفي بموضوع حساس لطالما بحثت السلطات عن حلول مناسبة له؛
- الرغبة في معالجة قضية تواكب مجريات الأحداث الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في الجزائر.

2. **الأسباب الموضوعية**

نوجزها في النقاط التالية:

- البحث المتواصل عن حلول جديدة للتحكم في معدلات البطالة، وتصحيح الاختلالات الهيكلية لسوق العمل؛
- تسليط الضوء على أهمية سوق العمل في الاقتصاد الجزائري، وإبراز مكانته في المخططات التنموية مقارنة بباقي القطاعات الاستراتيجية؛
- محاولة اقتراح حلول كفيلة بالحد من تقليص درجة حساسية سوق العمل للتقلبات الاقتصادية؛
- مواكبة الأبحاث الدولية حول سوق العمل ومؤشراته.

منهجية البحث

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يعنى بالتحليل النظري لأبعاد المشكلة البحثية، وذلك في ضوء موقعها من النظرية الاقتصادية، بتفسير الجوانب النظرية وتحليل تطور الظاهرة المدروسة. حيث تم استخدامه لعرض

مختلف المفاهيم العامة المتعلقة بسوق العمل، ووفق هذا المنهج، تم تحليل أهم التطورات الاقتصادية في البلد إلى جانب تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر والعناصر المؤثرة فيها وكذا الاستراتيجية المتبعة في تمويل القطاع، كما تم اعتماد الأسلوب القياسي في تحليل البيانات والمعطيات الاحصائية للدراسة.

وفق هذا المنهج تم ملاحظة كافة التغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة وكشف أسبابها وأثارها، وفي هذا البحث تم استخدام الأسلوب القياسي قصد تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات الرئيسية لسوق العمل والمتغيرات الكلية في الجزائر، حيث تم اعتماد نماذج أشعة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL**، بالاستعانة بالحزمة الإحصائية القياسية "**Eviews 10**".

حدود الدراسة

على اعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة، وذلك بهدف الاقتراب من الموضوعية ووضع استنتاجات منطقية ودقيقة. فإنه ولتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019 والخاصة بالاقتصاد الجزائري. واختيارنا لهذه الفترة يعود نظرا للأزمة التي عرفتها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى اختلالات هيكلية تلزم على الدولة اتباع استراتيجية تمثلت في مجموعة من الإصلاحات لكبح امتدادات معدلات البطالة.

هيكل البحث

لتجسيد موضوع البحث والوصول إلى نتائجه، تم اعتماد خُطَّة مكونة من ثلاثة فصول لمعالجته، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسوق العمل في الفكر الاقتصادي، عبر دراسة مختلف التغيرات الحاصلة لسوق العمل وتفسيرها بالاستعانة بنظريات اقتصادية. وستناول في المبحث الأول دراسة مفاهيم عامة حول سوق العمل، أما في المبحث الثاني فستناول النظريات المفسرة لسوق العمل في الفكر التقليدي. وفي المبحث الثالث سنتعرض لمختلف النظريات الحديثة في تفسير سوق العمل.

أما الفصل الثاني فسنخصصه لتحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر، حيث ستناول في المبحث الأول خصائص القوى العاملة في الجزائر. أما في المبحث الثاني فسنقوم من خلاله بتحليل عرض العمالة من خلال تحليل التركيبة السكانية، أمَّا المبحث الثالث فسنعرض فيه القوى العاملة غير المشتغلة وكذا التطرق إلى خصائصها، وفيما يخص المبحث الرابع فسنقوم فيه بتحليل تطور إنتاجية العمل واتجاهات الأجور في الجزائر.

وفي الفصل الثالث سنجري الدراسة القياسية لأحد أهم المؤشرات الرئيسية لسوق العمل "معدل البطالة" في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث سنخصص المبحث الأول لعرض موجز لبعض الدراسات

السابقة. وفي المبحث الثاني سندرس تطور آداء الاقتصاد الكلي الجزائري (1990-2019). أما المبحث الثالث فسنقدم فيه النمذجة القياسية لمتغيرة البطالة، من خلال ابراز اتجاهات وسلوك الظاهرة المدروسة وصياغة النماذج وتحليلها.

صعوبات البحث

لإتمام هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل يمكن إدراجها فيما يلي:

- نقص الدراسات التطبيقية القياسية المتعلقة بصياغة نماذج قادرة على التنبؤ بمؤشرات سوق العمل؛
- التضارب الواضح ما بين مصادر المعطيات الإحصائية المتعلقة بين المصادر المختلفة؛
- غياب قواعد معطيات خاصة بمتغيرات ومؤشرات سوق العمل في الجزائر خاصة ما تعلق بالضمان الاجتماعي (عدد المشتغلين، المساهمات...)؛
- التطاير الكبير في معطيات الدراسة ما تسبب في صعوبة دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وغياب نقص الاختبارات في حالة التغيرات الهيكلية المتعددة؛

الفصـــــل الأول

سوق العمل في الفكر الاقتصادي

تمهيد

أدى التطور السريع في المجتمعات جراء العولمة والتقدم التكنولوجي، في ظل الثورة الصناعية الخامسة، إلى ظهور الحاجة لوظائف جديدة، مما أثر على أداء سوق العمل ومؤشراته، وهو ما طرح تساؤلات جديدة حول سوق العمل في المستقبل وكيف يتم التعامل مع البطالة الناتجة جراء العمالة غير المطلوبة.

يقدم هذا الفصل دراسة شاملة لأدبيات سوق العمل في الفكر الاقتصادي، والتي تؤثر على هيكلة مؤشراته. حيث سنتناول في هذا الفصل مختلف جوانب ومفاهيم مؤشرات سوق العمل بالتفصيل –كيفية حسابها وتفسيرها–، قصد الوقوف على العوامل المؤثرة في كل من جانبي العرض والطلب وعلاقتها بسياسات الأجور، وبهذا قياس مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل

يعتبر سوق العمل من أساسيات النظرية الاقتصادية، حيث يكون تحركه في محيط اقتصادي خاضع لآليات السوق والتي تحدد مدى التوازن بين العرض والطلب على العمل، وعليه يهدف هذا المبحث إلى دراسة سوق العمل من خلال تحليل آليات كل من عرض العمل والطلب عليه، مع إبراز العوامل التي يمكنها أن تؤثر على عملهما.

المطلب الأول: عرض العمل

تهدف نظرية عرض العمالة إلى شرح مقدار العمل المأجور، الذي يرغب الشخص في تقديمه خلال فترة معينة (يوم، أسبوع، شهر، سنة أو حتى مدى الحياة)، من حيث أذواقهم الاجتماعية، مع وصف الرغبات الفردية. لذلك فإن تحديد مفهوم موحد لعرض العمل وتقديم تفسير واضح له ليس بالأمر البسيط، لوجود اختلافات في المفاهيم المستخدمة. وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب سرد بعض المفاهيم الخاصة بعرض العمل وتقديم تعريف شامل ودقيق للقوى العاملة، مع إبراز العوامل المؤثرة فيه.

أولا-مفهوم عرض العمل

يعرف عرض العمل على أنه "مقدار قوة العمل المستعدة للبذل والأداء في مجتمع معين، حسب قواعد العمل التنظيمية، بالنسبة للحد الأدنى والحد الأعلى لسن العمل والشروط الأخرى لممارسة العمل"[1].

كما يعبر عنه لمجموع ساعات العمل المرغوب في تقديمها، من طرف العاملون لغرض الإنتاج لقاء أجر معين خلال فترة زمنية معينة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[2].

وفي تعريف آخر نجد أن "عرض العمل لا يعني فقط عدد العمال الراغبين في العمل، بل أيضا الساعات التي يقدمها المشتغلون".[3]

كما نجد أن "عرض العمل هو عبارة عن عدد الساعات المرغوب في عرضها في السوق للاستخدام، خلال فترة زمنية معينة عند مستوى محدد من الأجر، وقد يكون ذلك على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ككل".[4]

---

[1] – محمد ناصر إسماعيل ناصر وعدوية ناجي عطيوي(2008)، "**سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في العراق باستخدام برنامج SPECTRUM الديموغرافي للمدة من (1997-2007)**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد 16، العراق، ص3.

[2] – مدحت القريشي(2007)، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر، الأردن، ص 77.

[3] – محمد طاقة وحسين عجلان حسن(2008)، "**اقتصاديات العمل**"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ص 57.

[4] – باسم مكهول(2003)، "**محددات عرض القوى العاملة ومحددات المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 17، العدد 2، فلسطين، ص 309.

وعليه، يمكن القول بأن عرض العمل هو "مقدار قوة العمل، أو عدد ساعات العمل، المرغوب والمُستعد لتقديمها، خلال زمن معين مقابل مستوى محدد من الأجر".

ثانيا: مرونة عرض العمل

تمثل مرونة عرض العمل بالنسبة للأجور، مدى استجابة الكمية المعروضة من العمل للتغيرات الحاصلة في الأجور، وتقاس المرونة بالمعادلة التالية:

$$E_S = \frac{\Delta LS\%}{\Delta W\%} = \frac{\Delta LS}{LS} \ / \frac{\Delta W}{W} = \frac{\Delta LS}{\Delta W} \times \frac{W}{LS} \text{.........}(1.1)$$

حيث تعبر: E_S عن مرونة عرض العمل بالنسبة للأجر، ΔLS = التغير في كمية العمل المعروض LS= كمية عرض العمل، ΔW= التغير في مستوى الأجور، ω= مستوى الأجر الحقيقي

بما أن العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة من العمل والأجر الحقيقي علاقة طردية، فيكون معامل مرونة عرض العمل موجبا. وهنا نميز بين الحالة أين يكون عرض العمل مرنا، في حالة ما إذا كانت قيمة المعامل أكبر من واحد، وغير مرن إذا كانت قيمة المعامل أقل من واحد، ويكون المعامل أحادي المرونة، إذا كانت قيمته تساوي الواحد[1].

ثالثا: العوامل المؤثرة في عرض العمل

لعرض العمل عوامل مختلفة يتأثر بها نذكر منها:

1. **التعليم:** يتأثر عرض العمل بنظام التعليم ومخرجاته، فكلما ارتفعت نسبة التسجيل في المدارس والجامعات، كلما طالت مدة الدراسة، وبالتالي انخفاض عرض العمل خلال فترة التعليم. إلا أن الكمية المعروضة ستزداد بعد انتهاء فترة التعليم، وكلما ارتفعت نسبة التسرب من التعليم، زادت كمية العمل المعروضة، كما تزداد كمية العمل المعروضة مع زيادة مخرجات التعليم[2].
2. **الهجرة:** يتأثر عرض العمل بالهجرة، فإذا كان صافي الهجرة موجبا، هذا يعني الزيادة في عدد السكان وبالتالي الزيادة في الكمية المعروضة والعكس صحيح[3].
3. **حجم السكان:** تؤثر التغيرات في حجم السكان، من حيث مستوى النمو، التركيب العمري والنوعي على حجم السكان الناشطين اقتصاديا، وعلى هيكلة اتجاهات القوى العاملة بشكل رئيسي، حيث أن السكان الناشطين اقتصاديا، هم السكان المشتغلون فعلا والعاطلون الذين يبحثون عن عمل

[1] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] – نفس المرجع، ص 100.

[3] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

وبما أن حجم السكان ومعدل النمو يتأثران بالمتغيرات الديموغرافية، فإن هذه المتغيرات تؤثر على حجم واتجاهات نمو السكان الناشطين اقتصاديا[1].

4. **حجم القوى العاملة:** يكون لحجم القوى العاملة تأثيرا مباشرا على تحديد عرض العمل، إذ تتحدد قوة العمل في المجتمع بالقدرة والحاجة إلى العمل، وبالرغبة فيه لدى الأفراد[2].

5. **مستوى الأجور:** تؤثر الأجور على عرض العمل بالإيجاب، فإذا ازداد الأجر ازداد عرض العمل، وإذا انخفض الأجر انخفض معه عرض العمل[3]، مما يؤدي بالعامل إلى زيادة ساعات العمل، أو إدخال أفراد آخرين من أسرته إلى سوق العمل، وبالتالي الزيادة في عرض العمل[4].

المطلب الثاني: الطلب على العمل

تمثل دراسة الطلب على العمل عاملا أساسيا في تحليل سوق العمل، فهو يعبر عن حجم العمالة التي تحتاجها الشركات وتكون قادرة على إنتاج السلع والخدمات، كما تدفع الشركات للعمال مقابل العمل المقدم ما يطلق عليه بالأجر، وعليه فإن طلب المؤسسة لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها.

أولا-مفهوم الطلب على العمل

إن الطلب على العمل لا يطلب لذاته، بل من أجل إنتاج السلع والخدمات.[5] لذلك يعرف الطلب على العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها. كما يعكس أيضا، رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين $\left(\frac{W}{P}\right)$، الذي يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجرة النقدية، وفي فترة زمنية معينة ومكان معين[6].

---

[1] – محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، وعدوية ناجي عطيوي(2008)، "**واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977-2004)**"، مجلة التقني، المجلد 21، العدد 2، العراق، ص 117.

[2] – إلهام خزعل ناشور (2017)، **تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 33، العدد 133، العراق، ص 138.

[3] – إلهام خزعل ناشور، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

[4] – خالد حيدر عبد العلي(2011)، "**دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في إقليم كورديستان**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 186، العراق، ص 199.

[5] – مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد (2004)، "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 247.

[6] – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ثانيا-مرونة الطلب على العمل الأجرية

تمثل مرونة الطلب على العمل، مدى استجابة الطلب على العمل للتغيرات الحاصلة في الأجور الحقيقية، وتقاس من خلال حاصل قسمة نسبة التغير في كمية الطلب على العمل على نسبة التغير في الأجور الحقيقية، حسب المعادلة التالية[1]:

$$ED_{Li} = \frac{\Delta LD\%}{\Delta W_i\%} = \frac{\frac{\Delta LD_i}{LD_i}}{\frac{\Delta W_i}{W_i}} \ldots\ldots.(1.2)$$

$$= \frac{\Delta LD_i}{\Delta W_i} \times \frac{W_i}{LD_i} = \frac{LD_1 - LD_0}{W_1 - W_0} \times \frac{W_0 + W_1}{LD_0 + LD_1} \ldots\ldots.(1.3)$$

حيث:

L: كمية الطلب على العمل لفئة معينة من العمال ، ΔL: التغير في كمية العمالة

L_0: الطلب على العمل للفترة الأولى، L_1: الطلب على العمل للفترة الثانية

W: معدل الأجر لنفس الفئة من العمال ، DW: التغير في مستويات الأجور

ED_{Li}: مرونة الطلب على العمل للفئة.

حيث تكون مرونة الطلب على العمل دائما سالبة، بسبب العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومستوى الأجر، إلا أنه هنا تهمل الإشارة ويكتفى فقط بالقيمة المطلقة لمعامل مرونة الطلب.

وتقل مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور في الحالات الآتية[2]:

1. كلما قلت مرونة عرض عامل الإنتاج الآخر؛
2. كلما زادت النسبية لعامل الإنتاج، تقل مرونة الطلب على خدمات عوامل الإنتاج؛
3. كلما قلت مرونة الطلب على المنتج النهائي؛
4. كلما قلت نسبة تكاليف عامل الإنتاج إلى التكاليف الكلية للإنتاج.

كما تعتمد مرونة الطلب على العمل على مرونة الطلب على السلعة، فتكون مرونة الطلب على العمل غير مرنة إذا كانت مرونة الطلب على السلعة غير مرنة[3].

---

[1] – مدحت القريشي، نفس المرجع ، ص 60.

[2] – نعمة الله نجيب إبراهيم(2001-2002)، "**نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة**"، الطبعة الأولى، مصر، ص 31.

[3] – رضا صاحب أبو حمد(2006)، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، النسخة الالكترونية، الأردن، ص 259، إطلع عليه من خلال الرابط https://books.google.dz/books/about، بتاريخ 2019/09/12 على الساعة 21h30.

ثالثا–العوامل المؤثرة في الطلب على العمل

يوجد العديد من العوامل المحددة للطلب على العمل ويمكن حصرها فيما يلي:

1. **النمو الاقتصادي:** حسب النظرية الاقتصادية (وفقا لقانون أوكن **okun's law**)، فإنها تدل على وجود علاقة طردية متجهة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل التشغيل. إذ أن تحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، لا يشير عادة إلى وجود اتجاه عام موحد هذا يعني أن الارتفاع الذي تشهده معدلات النمو، يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة بطريقة آلية. والدليل على ذلك نجده في أغلب البلدان العربية، فبالرغم من أن متوسط النمو المحقق كان في حدود 5.6% سنويا في السنوات العشر السابقة، إلا أن هذا الانخفاض يكاد أن يكون دون أثر فعلي في معدلات البطالة بين سنة 2000–2004. حيث انخفضت من 14,9% إلى 13,4% ناهيك عن معدلات النمو المحققة في بعض البلدان العربية البترولية رغم انخفاضها، إلا أنها لم تتمكن من تخفيض البطالة بنسب كبيرة. والملاحظ أنه حتى ما تم تحقيقه، أخذ مدة طويلة ما بين 7 إلى 10 سنوات مقابل تخفيض حوالي 3% إلى 5% في نسب البطالة[1].
2. **المستوى العام للأجور:** توصل تحليل تأثير الأجور في سوق العمل إلى نقاشات هامة في مختلف المدارس الفكرية، حيث توصلت المدرسة النيوكلاسيكية، إلى أن الزيادة في الأجور الاسمية سوف تؤدي إلى تخفيض مقابل في الطلب على العمل، تحت تأثير الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في المنشآت وصولا إلى مجمل الاقتصاد الوطني[2]. أما بالنسبة للنظرية الكنزية فهي تجد أن تحسين المستوى العام للأجور والذي يفسر زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال هو المحدد الأساسي للنمو. فحسب ما تشير إليه الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل ونتائج الدراسات المختلفة مثل دراسة **yassmin and khan** (2005) ودراسة **slaughter** (2001) " أن الأجور هي أحد أهم العوامل التي تؤثر على سوق العمل".
3. **التطور التكنولوجي:** يمكن للتطور التكنولوجي أن يؤثر سلبا أو إيجابا على الطلب على الأيدي العاملة وهذا حسب نوع التطور المتحقق. فإذا كان التطور التكنولوجي يستخدم رأس المال بشكل

---

[1] – معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد أحمد(2012)، "**الأثر الاقتصادي للبطالة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2012، العدد 32، الأردن، ص 193.

[2] – عماد أحمد المصبح ومحمد عبد الكريم المرعي(2014)، "**العوامل المؤثرة على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990–2011**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، ص 14.

كثيف في العملية الإنتاجية، فهذا يعني أنه تم إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل وبالتالي يؤدي هذا إلى انخفاض الطلب على العمل والعكس صحيح[1].

4. **التضخم:** تظهر دراسة فيليبس (1958) إلى وجود علاقة غير خطية بين معدلات البطالة والتضخم وعليه فإن الطلب على العمالة يتأثر بعلاقة طردية بمعدل التضخم[2]، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد.
5. **النمو السكاني:** يتأثر الطلب على العمل بزيادة ونقصان حجم السكان، فالنمو المستمر للسكان يزيد من الطلب على السلع والخدمات، لإشباع الحاجات التي تزداد بزيادة السكان[3].
6. **أسعار عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال):** يرى أصحاب النظرية الاقتصادية أن تأثير سعر رأس المال على الطلب من العمالة يكون موجبا نتيجة الزيادة في استخدام رأس المال أكثر من العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعامل. وعليه يكون انتقال منحنى قيمة الإنتاجية الحدية الذي يمثل طلب المنشأة على القوى العاملة إلى أعلى، إلا أن تحقيق هذه الحالة يكون إلا في الدول المتقدمة صناعيا، أما في الدول النامية فهو يرتبط بدرجة التطور في العمليات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية[4].

المطلب الثالث: المؤشرات الأساسية لسوق العمل

يعد توفير المؤشرات والبيانات المتعلقة بسوق العمل من البيانات القاعدية، لوضع سياسة تشغيلية تفسر وتحلل أداء سوق العمل، بما يتماشى مع مستوى التغيرات الاقتصادية، والتي بإمكانها إعطاء صورة واضحة حول أداء وفهم منظومة هذا السوق، خاصة فيما يتعلق بنقاط الضعف والقوة، فهي تساهم في دعم وتطوير سياسات التشغيل المناسبة لها. حيث تتطلب هذه العمليات، جمع أكبر قدر ممكن من البيانات حول منظومة سوق العمل، تنظيمها، فتحليلها والاستعانة بها عند التخطيط لتلك السياسات.

---

[1] – إلهام خزعل ناشور، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] – سمية الرشيد محمد مصطفى (2017)، "**محددات الطلب على العمل في السودان (1989–2016)**"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)، السودان، ص 43.

[3] – محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[4]- عيسى شقبقب، فتيحة زرزي(2019)،" **العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1980–2014)**" ، مجلة المؤسسة، المجلد08، العدد01، الجزائر، ص101.

أولا-تعريف مؤشرات سوق العمل:

يمكن تعريف مؤشرات سوق العمل على أنها: " أدوات كمية أو نوعية تستعمل لرصد التغيرات أو التقدم في ظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل وقد ترتبط بمنظومات أخرى، فهي أدوات لتلخيص حالة سوق العمل"[1]. وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة منظومة سوق العمل ...، كما تستخدم لمقارنة المظاهر بين المناطق الجغرافية المختلفة، وبالتالي مقارنة كفاءة منظومة سوق العمل المحلي بالأسواق الخارجية.

ثانيا-المؤشرات الرئيسية لسوق العمل:

نشير إلى إصدار منظمة العمل الدولية منذ **1999**[2]، تحت مسمى مؤشرات مفتاحية لسوق العمل **key Indicators labour market** وبالتالي من خلالها يمكن حصر بعض المؤشرات فيما يلي.

1-مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان النشطين اقتصاديا):

تشمل قوة العمل جميع السكان النشطين اقتصاديا، وتعرف هذه الفئة اقتصاديا بأنها " جميع الأشخاص الذين تخرج منهم القوى العاملة اللازمة، لإنتاج السلع والخدمات على النحو الذي تعرفه نظم الأمم المتحدة للحسابات القومية خلال فترة زمنية محددة، ويشمل إنتاج السلع والخدمات كافة ما أنتج سواء للسوق، أم المبادلة أم الاستهلاك الذاتي[3]."

حيث نقسم هذه الفئة إلى ثلاث مجموعات مستقلة عن بعضها:

- سكان يعملون
- سكان العاطلون عن العمل
- سكان ليسوا ضمن القوة العاملة

ومن فئتي السكان الذين يعملون والعاطلين عن العمل معا، تتألف قوة العمل " السكان الناشطون". حيث حددت المعايير الدولية أسس أولية لتصنيف السكان في سن العمل حسب النشاط الإنتاجي، كما تعطي الأولوية للعمالة على البطالة، وللبطالة على عدم القيام بنشاط اقتصادي[4]. وبالتالي فإن الشخص الذي يعمل

---

[1]- مريان نادر، السلامات ممدوح، رداد خميس(2006)،" **دليل مؤشرات سوق العمل** " المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن، ص6، اطلع عليه من خلال الرابط : http://www.almanar.jo/ar/ بتاريخ يوم 2019/10/01 على الساعة 10H00.

[2] - Rafael Diez De Medina(2015) , **"indicateurs Clés du marché du travail (ICTM), 17 indicateurs du marché du travail , couvant plus de 200 pays"**, Bureau International Du Travail, 9éme édition, Genève, P02 Sur Site Web : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-dgreports/ stat /documents/ publication/ wcms__498930.pdf cité le. 2019/10/05 à 18h30.

[3] - RaIf Hussmanns, Farhad Me hran and Vijay Verma (1990), "**Surveys of economically active population, employment, unemployment and underemployment",** an ILO manual on canspets and methods, first published, Genève, P11.

[4]- مريان نادر، مرجع سبق ذكره، ص8.

وفي نفس الوقت يبحث عن عمل، يصنف أنه لا يعمل (حالة بطالة)، والفرد الذي يعمل أثناء الفترة المرجعية يصنف على أنه يعمل، رغم أنه كان يبحث عن عمل إضافي في نفس الفترة أو أنه ملتحق بالدراسة.

يمكن حساب نوعين من معدلات المشاركة في قوة العمل: معدل المشاركة في قوة العمل المنقح، ومعدل المشاركة في قوة العمل الخام، حيث يعرف معدل المشاركة في قوة العمل المنقح " بأنه النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى عدد السكان في سن العمل[1] " ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{معدل النشاط الاقتصادي المنقح} = \frac{\text{عدد السكان النشطين اقتصاديا}}{\text{عدد السكان فوق } \mathbf{15} \text{ سنة}} * \mathbf{100} \ldots \ldots . . (\mathbf{1.4})$$

أما معدل المشاركة في قوة العمل الخام فيعرف على أنها " النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى عدد السكان من جميع الأعمار"[2].

وتعطي هذه الطريقة فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل، الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع، ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{معدل النشاط الاقتصادي الخام} = \frac{\text{عدد العاطلين} + \text{عدد العاملين}}{\text{عدد السكان من جميع الأعمار}} * \mathbf{100} \ldots \ldots . (\mathbf{1.5})$$

من سلبيات الاعتماد على معدل النشاط الاقتصادي الخام، أنه لا يقدم تعبيرا دقيقا للمساهمة الاقتصادية كما لا يصلح للمقارنات الدولية، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف التركيب العمري للسكان من بلد لآخر لذلك يعتبر " معدل النشاط الاقتصادي المنقح " مؤشر مهم لتقديمه تحليلا أكثر دقة.

2- مؤشر العمالة والتشغيل:

تشمل فئة العاملين حسب تعريف منظمة العمل الدولية " كل شخص يعمل ولو ساعة واحدة في الأسبوع أو اليوم"[3]. ومن هنا يعبر معدل التشغيل **TO(taux d'occupation)** عن قياس عدد المشتغلين من كل **100**فرد مقيم، وتتبع أهمية هذا المؤشر، في كونه يقيس نسبة السكان المشاركين في العملية الانتاجية، ومقلوب هذا المؤشر هو عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد

---

[1]- Organisation international du travail, **Description de l'indicateur : Taux d'activité** https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions / description -labour-force participation-rate/ cite le 16/03/2018 à13h .

[2]- مريان نادر، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3]- **Institut national de la statistique et des études économique, sur le site web :** https ://www .insee .fr /en/metadonnees/definition/c 1224 cité le 12/01/2019 à 15h.

بالمتوسط[1]، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد، هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص.

يعبر عن معدل التشغيل بالعلاقة التالية:

$$\text{TO}\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{عددالعاملين}\,\boldsymbol{PO}}{\text{عدد السكان}\,\boldsymbol{PT}} * \mathbf{100} \ldots\ldots (\mathbf{1.6})$$

يعبر عن معدل العمالة TE وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\boldsymbol{TE}\ \text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد العاملين}\,\boldsymbol{PO}}{\text{عدد السكان النشطين}\,\boldsymbol{PAT}} * \mathbf{100} \ldots\ldots (\mathbf{1.7})$$

حيث تمثل الرموز أعلاه عن: PO (**population occupée**)، PT (**population totale**) ، **TO**(**taux d'occupation**)، TE (**taux d'emploi**)، PAT (**population active, totale**)

3- مؤشر البطالة:

يعد مؤشر البطالة أحد وسائل قياس سوق العمل، من ناحية توازنه أو حدوث اختلالات فيه. حيث فحسب الديوان الوطني للإحصائيات، يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية[2]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64 سنة، ولا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل، تمثل العلاقة الرياضية بـ:

$$\text{TC}\ \text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}\,\boldsymbol{PC}}{\text{عدد السكان النشطين}\,\boldsymbol{PAT}} * \mathbf{100} \ldots\ldots (\mathbf{1.8})$$

كما توفر نسبة العمالة إلى إجمالي السكان معلومات عن قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل. فبالنسبة للعديد من البلدان، يوفر هذا المؤشر معلومات أكثر من معدل البطالة. على الرغم من أن النسبة المرتفعة بشكل عام تعتبر إيجابية عادة، إلا أنها لا تكفي وحدها لتقييم مستوى العمل اللائق أو عجز العمل اللائق، لذا نحن بحاجة إلى مؤشرات أخرى لتقييم هذه القضايا، مثل الدخل وساعات العمل والعمالة غير الرسمية والعمالة الناقصة وظروف العمل. تعتبر نسبة العمالة إلى عدد السكان مثيرة للاهتمام بشكل خاص عند

---

[1] – عبد الكريم البشير(2009)،" **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 5، العدد6، الجزائر، ص ص 181- 182 (بتصرف).

[2] - Office National des Statistiques (2019) : « **Activité, Emploi & Chômage** », p.55

تصنيفها حسب الجنس، حيث يمكن أن توفر نسب الرجال والنساء معلومات عن الاختلافات في نشاط سوق العمل بين الرجال والنساء في بلد ما[1].

4- مؤشر إنتاجية العمل:

تعتبر إنتاجية العمل مؤشر اقتصادي مهم، فهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية ومستوى المعيشة. كما تمثل إنتاجية العمل "الحجم الإجمالي للناتج (يقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي **GDP**) المحقق لكل وحدة عمل (مقاسة من حيث عدد الأشخاص المستخدمين أو عدد ساعات العمل) خلال فترة مرجعية معينة"[2].

وتتأثر الإنتاجية بمجموعة من العوامل، مثل العوامل التكنولوجية (البحث العلمي، تطوير أدوات الإنتاج) والعوامل البشرية (التعليم والتدريب، والصحة والتغذية، والإدارة وتنظيم استخدام وقت العمل، ومراقبة الجودة) وكذلك العوامل الطبيعية والمادية، (الظروف الطبيعية والمناخية، ومواد الإنتاج وأنواع المنتجات، والفقر ونمط توزيع الدخل)[3]. حيث يسمح المؤشر لمستخدمي البيانات، بتقييم مستويات ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للقوى العاملة بمرور الوقت، وبالتالي توفير معلومات عامة عن كفاءة وجودة رأس المال البشري في عملية الإنتاج لسياق اقتصادي واجتماعي معين. يشمل هذا المؤشر مقياسين[4]:

$$\text{إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الكلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{إجمالي عدد العاملين}} * 100 \ldots\ldots.(\mathbf{1.9})$$

$$\text{إنتاجية العمل على مستوى النشاط الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنشاط ما}}{\text{عدد العاملين في ذلك النشاط}} * 100 \ldots\ldots(\mathbf{1.10})$$

يقيس هذا المؤشر إنتاجية العامل على مستوى الاقتصاد أو على مستوى نشاط اقتصادي معين (الصناعة التحويلية، النقل، التجارة ....). ويعد أحد مقاييس الأداء الاقتصادي، فارتفاع هذا المؤشر يعني أن الاقتصاد

---

[1]- Rafael Diez, Also mentioned ,p16.

[2]- Organisation international du travail, **«Description de l'indicateur : Productivité du travail »** https :// ilostat.ilo.org/fr/resources/concepts-and-definitions/description-labour-productivity/, cité le 20/03/2019 à 1h00.

[3]- عادل لطفي(2007)، **مؤشرات سوق العمل**، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية التجريبية حول" تنمية و تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة و المتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الأردن 8-12 ديسمبر ، ص ص 18-19 بتصرف.

[4]- Organisation international du travail, **Description de l'indicateur : Productivité du travail** https://ilostat.ilo.org/fr/resources/concepts-and-definitions/description-labour-productivity/ cité le 20/03/2019 à 1h15

في البلد محل الدراسة أصبح أفضل من ذي قبل. كما أن التحسن في إنتاجية العامل، تعني تحسن النظام التعليمي والتدريبي في دولة ما والعكس صحيح[1].

5-مؤشر الأجور وتكاليف التعويض:

يتميز هذين المؤشرين بتكاملهما رغما انفصالهما عن بعضهما، لاختلافهما من حيث الطبيعة والأهداف الرئيسية. تمثل الأجور مقياسًا مهما لمستوى واتجاهات القوة الشرائية للعمال وتقريبًا لمستوى معيشتهم، بينما يقدم المؤشر الثاني تقديراً لنفقات أصحاب العمل على توظيف القوى العاملة لديهم. ومع ذلك، تعتبر هذه المؤشرات مكملة لأنها تعكس وجهين رئيسيين لمقاييس الأجور الحالية، كما يهدف أحدهما إلى قياس دخل الموظفين، والآخر لإظهار التكاليف التي يتكبدها أصحاب العمل لتوظيفهم[2].

يعرف معدل الأجر " بأنه تكلفة سلعة العمل لوحدة الزمن (ساعة، أسبوع، شهر، ....إلخ)، وعادة هناك حد أدنى للأجر يتمثل في حد الكفاف الذي يحتاجه العامل ليبقى على قيد الحياة"، وهناك نوعان من الأجور:

الأجر الإسمي: ويقصد بها معدلات الأجور لكل عامل لسنة معينة، بقسمة مجموع الأجور السنوية على معدل العمالة السنوية.

الأجر الحقيقي: وهو الأجر الإسمي مقسوما على أحد المقاييس الأسعار، مثل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

يتم حساب المؤشر باستخدام العلاقة الرياضية الأتية[3]:

$$\text{الرقم القياسي للأجر الإسمي} = \frac{\text{متوسط أجر الساعة في فترة المقارنة}}{\text{متوسط أجر الساعة في فترة الأساس}} * 100 \ldots\ldots\ldots.\ (\mathbf{1.11})$$

$$\text{الرقم القياسي للأجر الحقيقي} = \frac{\text{الرقم القياسي للأجر الإسمي}}{\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة}} * 100 \ldots\ldots\ldots.\ (\mathbf{1.12})$$

ويتطلب في حساب هذا المؤشر توفر بيانات عن متوسط أجر الساعة في فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى توفر بيانات عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للفترات الزمنية نفسها.

[1] – عادل لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] -Rafael Diez, Also mentioned , pp 143-155.

[3] – مريان نادر، مرجع سبق ذكره، ص39.

6-مؤشر تكاليف التعويض المالي للعاملين بالساعة:

يقصد بتكاليف التعويض المالي للعاملين، بأنها " التكلفة التي يتحملها صاحب العمل عند تشغيله للعمال" ويشمل المفهوم الإحصائي لها، كما جاء بالقرار الخاص بإحصاءات تكلفة القوى العاملة الذي اعتمد المؤتمر الدولي الحادي عشر لإحصائي العمل سنة 1966، بأنه " كل من الأجر المباشر للعامل عن الوقت المشتغل، والأجور عن الوقت المشتغل كالإجازات، وكذلك المنح والمكافئات، والغذاء والمشروبات، والوقود وغيرها من المزايا العينية، ونفقات الضمان الاجتماعي التي يتحملها صاحب العمل، ونفقات التدريب المهني والتكاليف الخاصة بالخدمات الاجتماعية كالتعليم، والضرائب ذات علاقة بتكلفة العاملين[1]. كما يهتم هذا المؤشر بمستويات واتجاهات وهيكل تكاليف التعويض المالي بالساعة، لعمال الإنتاج في الصناعة التحويلية، وتحسب مستويات الكلفة بالأرقام المطلقة مقيمة بالدولار الأمريكي. ويوضح هذا المؤشر قيمة تكاليف التعويضات المالية، للساعات التي لم يدفع عنها الأجر كنسبة من تكاليف التعويض[2]. ويعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية: إجمالي عدد الساعات الفعلية لنفس فترة الإسناد

$$\text{كلفة التعويض المالي للعاملين بالساعة} = \frac{\text{إجمالي تكاليف التعويضات التي يدفعها صاحب العمل في فترة الإسناد}}{\text{إجمالي عدد الساعات الفعلية لنفس فترة الإسناد}} * 100 \ldots (\mathbf{1.13})$$

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل في الفكر التقليدي

يهدف هذا المبحث، إلى تفسير النظريات المقترحة لسوق العمل في الفكر التقليدي، سنقتصر في ذلك على النظريات الأكثر شيوعا في تلك الفترة (المدرسة الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والكينزية) مع تقديم تفسير لاختلال سوق العمل لكل منهما.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لسوق العمل

لقد كان للمدرسة الكلاسيكية إسهام واضح في تحليل مشكلة البطالة، بحيث ركز الكلاسيكيون في تحليلهم على الأجل الطويل، وما يحدث من تغييرات كبرى فيه. وقد ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما أن إعطاء البعد الاجتماعي والسياسي مكانة مهمة، في تحليلهم، من شأنه أن يفسر لنا سبب اختلال البطالة، باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية[3].

---

[1]- Rafael Diez, Also mentioned, pp 145-146.

[2]– عادل لطفي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 35-36 بتصرف.

[3] – رمزي زكي (1998)، "**الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية)**"، العدد 226، عالم المعرفة، الكويت، ص 145.

أولا- فرضيات المدرسة الكلاسيكية

استندت هذه المدرسة على مجموعة من الافتراضات أهما[1]:

التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، المنافسة التامة للأسواق، المرونة التامة للأسعار والأجور أي لكي يتحقق التوازن في سوق العمل عند أي فترة زمنية، يجب على الأسعار والأجور أن تتغير بمرونة تامة.

بالإضافة إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار، وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور، وأن جهاز الدولة يجب أن ينصرف فقط إلى تأدية وظائفه التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي، والأشغال والخدمات العامة). كما يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية، أن التشغيل الكامل يعتبر وضعا عاديا وقائما، فهو يعبر عن تحقيق توازن النشاط الاقتصادي، وكذا الاستغلال الأمثل للموارد. إلى جانب توفر المعلومات الكاملة عن أسعار السوق لجميع المتعاملين فيه، وعليه عند شراء أو بيع خدمة العمل عند مستوى أجر نقدي معين "W". فإن العمال البائعين والمشتريين على علم تام بالأجر الحقيقي، أي ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات.

ثانيا-المبادئ الأساسية للنظرية الكلاسيكية

انطلاقا من الافتراضات السابقة، توصل الكلاسيكيين في تحليلهم إلى مجموعة من المبادئ أهمها:

أ. مبدأ التوازن العام (قانون ساي للأسواق)

قانون ساي (Say) للأسواق هو من أهم مبادئ الكلاسيكيون في تحليلهم للتوازن الاقتصادي، إذ يمثل مكانة مركزية في التحليل الليبرالي، والذي ينص على أن:

- العرض يخلق طلبه الخاص به[2]. يقصد بذلك أنه كل ما يتم توفيره في الاقتصاد، يتم إنشاء الطلب عليه تلقائيا، مع عدم وجود أي زيادة في الإنتاج العام، أي عندما يحدث الإنتاج فإنه يولد دخل

---

[1] - اعتمادا على المراجع التالية:

- Michal Dévolu (1998), "**Théories Macroéconomiques, Fondements et Controverses**", 2éme Edition « ARMAND », France, P 30.

-رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

-سامي خليل (1994)، "**نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الكويت، ص 171.

-علي عبد الوهاب نجا (2005)، "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر، ص 33.

-محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا (2008)، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، مصر، ص 24.

- يحيات مليكة (2007)، "**اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بدون تخصص، الجزائر، ص 4.

[2]-John M. Barron and all (2006),**"Understanding Macroeconomic Theory",** first published by Routledge library, p16.

لعامل الموارد، فيتم إنفاق الدخل الناتج على السلع المنتجة في الاقتصاد، وبالتالي يتم توليد الدخل في نفس الوقت الذي يتم فيه إنتاج السلع في الاقتصاد. وعليه فإن الإنتاج هو الذي يخلق سوقا للسلع أو للطلب[1]؛

- يقوم قانون ساي (Say) على حيادية النقود فهي تعتبر فقط وسيلة للتبادل[2]؛
- تعتبر النقود مجرد حجاب، لها وظيفتان وسيط للتبادل وأداة لقياس القيم، فقد اعتمد الكلاسكيون على النظرية الكمية للنقود، والتي تنص على الزيادة في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، الذي يتسبب في زيادة متناسبة في مستوى العام للأسعار، يعني أن الأسعار تكون مرنة بطريقة مرتبطة[3]؛
- سيادة المنافسة التامة للسوق، إلى جانب عدم تدخل الدولة، بإتباع سياسة دعه يعمل " **laissez-faire** " فيكون المستهلكين والمنتجين أحرار في شراء وبيع البضائع كما يحلو لهم[4].

ب. **نظرية تحديد الأجر " نظرية حد الكفاف"**

نشأت هذه النظرية من المدرسة الفيزيائية للاقتصادي الفرنسي ريكاردو(Ricardo) خلال الفترة (1772-1823)، وفقا لهذه النظرية، أكد أن الأجور تميل إلى البقاء عند مستوى الكفاف، أي بما يكفي لإبقاء العامل وأسرته في الحد الأدنى من الكفاف. بمعنى أن الأجور المدفوعة للعاملين، كافية فقط لتلبية حاجياتهم الأساسية، أي عدم وجود فائض للدخل، حيث إذا ارتفعت الأجور عن مستوى الكفاف، فستكون الزيادة في عدد السكان، لأن ازدياد ازدهار العمال يشجعهم على الزواج عاجلا، مما يزيد عدد السكان مؤديا بذلك الزيادة في عرض العمالة، التي تؤدي بدورها إلى المنافسة المتزايدة بين العمال على التوظيف، فانخفاض الأجور مرة أخرى إلى مستوى الكفاف، فإذا انخفضت الأجور عند مستوى الكفاف، سيقلل من معروض العمالة ويتم تقليل المنافسة على العمل والأجور.

من الواضح أن ريكاردو (Ricardo)، قد استوحى إلهامه من نظرية السكان المالتوسية، أطلق عليها الاقتصادي الألماني (lassalle) قانون " **الأجر الحديدي**"[5].

---

[1] - Subhendu Dutta (2006),”**Introductory Economics (Micro and Macro)”**, A text book for class XII, new age international, New Delhi-India, p 119.

[2]-James C.W. Ahaikapor (2003),”**Classical Macroeconomics, Som Modern Variation and Distortions**, First published, Routledge, taylor et francis group London and New York p 29.

[3]- Bertrand Blancheton (2003), **Les Politique Macroeconomiques Leson Corrigées**, la découverte . e-theque, France, p.20.

[4]- Subhendu Dutta**,** Also mentioned , p 119.

[5]- Sharmar.c, (2006),**“Industrial Relaation And Labour Legislation”**, PHI learning. 1st Edition Private limited, Delhi-India, p318-319.

يتم تحديد أجر الكفاف، من خلال الوضع الاجتماعي والاقتصادي الماضي لبلد ما، ويحدد الحد الأدنى لسعر العمل الذي تبدأ عنده المساواة على الأجور. كما تتأثر ميزة العمال في المساومة على الأجور، وفقا لسميث وريكاردو بكمية البطالة والعمالة الناقصة، فضلا عن العوامل الاجتماعية والسياسية، التي تكون جزئيا مستقلة عن معدل البطالة، وبالتالي العناصر المستقلة التي تؤثر على موقف عمال المساومة.

لقد أشار ريكاردو، إلى أن الأجور قد تضل أعلى من مستوى الكفاف لفترة غير محدودة من الزمن بسبب تراكم رأس المال (الزيادة في متوسط الطلب على العمالة)، وقد تجاوز الزيادة في عدد السكان العاملين (الزيادة في معروض العمالة).

وعليه، أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون، أن أجر الكفاف يختلف مع مرور الوقت، كما أن تغيره يعتمد على العوامل الاجتماعية والديموغرافيا، التي تؤثر على عادات العمال وأنماط الاستهلاك. أي ظروف الرخاء والانحطاط[1].

رابعا–توازن سوق العمل وفقا للفكر الكلاسيكي

تركز النظرية الكلاسيكية في تحليلها لسوق العمل على المستوى الجزئي، من خلال دراسة السلوك الرشيد للمستهلك والمنتج، حيث يسمح التقاء العرض الإجمالي بالطلب الإجمالي إلى تحقيق التوازن في سوق السلع من خلال آلية الأسعار[2].

حيث يخضع المنتج في النظام الرأسمالي، لقاعدة تعظيم الربح، ويتم الوصول إلى هذه الوضعية إلى أن تتساوى الأجرة النقدية مع قيمة الناتج الحدي[3].

$$(P.MPL=W)\ldots\ldots..(1.14)$$

تعكس لنا العلاقة (1.14) معادلة الطلب على العمل، حيث أن المنتج يتوقف عن التوظيف بمجرد الوصول إليها، ومنه تصاغ دالة الطلب على العمل كالآتي[4]:

$$L_D = f(W/_P)\ldots\ldots\ (1.15)$$

حيث يكون لهذه الدالة خاصيتين هما:

---

[1] - Enrico Sergio Levrero (2018),**”The Classical Theory Of Wages And Its Interpretations: A Critique of the Canonical Classical Model”**, Bulletin Of Political Economy12, 1-2, ROMA, p57-58.

[2] – بوصافي كمال (2006)، " **البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر من خلال المرحلة الانتقالية** "، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بدون تخصص، الجزائر، ص 46.

[3]– تومي صالح (2004)، " **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي تمارين ومسائل محلولة** "، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص 103.

[4] – ضياء مجيد(2018)،" **النظرية الاقتصادي، التحليل الاقتصادي الكلي** "، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، ص76.

- أن يكون انحدار منحنى الطلب على العمل إلى الأسفل.
- درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور سالبة، أي وجود علاقة عكسية بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي مع ثبات العوامل الأخرى[1].

أما عن جانب العرض فإن عرض العمل يعتمد أيضا على الأجر الحقيقي، فتكون دالة العرض كالآتي:

$$L_S = f(w).....(1.16)$$

أي أن عرض العمل دالة متزايدة في معدل الأجر الحقيقي، إذ تؤدي الزيادة في الأجر إلى زيادة في عرض العمل[2].

1- توازن سوق العمل الكلاسيكي:

يتم توازن سوق العمل، عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل، كما هو موضح في الشكل رقم $(\mathbf{1.1})$، إذ نلاحظ أنه عند معدل الأجر الحقيقي$(W|P)_1$، يكون الطلب على العمل أكبر من العرض، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل، ويقدر هذا العجز بالمقدار (AB)، هذا ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (مع افتراض ثبات الأسعار)[3].

لو افترضنا الزيادة في الأجور الحقيقية من$(W|P)_1$ إلى $(W|P)_2$ فإن هذا يعني التحول من حالة فائض في الطلب بمقدار (AB) إلى حالة فائض في العرض ، أي الزيادة في عرض العمل أكبر من الطلب على العمل بمقدار (CD)، حيث ينشأ عنه بطالة إجبارية، في هذه الحالة للقضاء على هذا الفائض فإن العاطلين عن العمل سيكونون على استعداد للعمل بمعدل أجر معين، وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي ويستمر هذا التخفيض حتى يتم استعادة معدل الأجر الحقيقي المتوازن$(W|P)_e$ وكمية العمل التوازنية. وعليه فإن نتائج نظرية سوق العمل الكلاسيكية تقر أن البطالة الاجبارية طويلة الأمد مستحيلة، لأن معدل الأجور يمكن أن تتكيف دائما لتحقيق التوازن وإن وجدت البطالة إما اختيارية (رفض العمل بالأجر السائد)، أو بطالة احتكاكية (انتقال العمال من وظيفة لأخرى)[4].

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]- ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3]- عمر صخري(2005)، " **التحليل الاقتصادي الكلي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص45.

[4] -Felderer, Bernhard, Stefan Homburg (1992),” **Macroeconomics And New Macroeconomics Authors ”,** Second Edition, Springer- Science & Business Media,Germany, p49.

الشكل (1.1): سوق العمل في الفكر الكلاسيكي

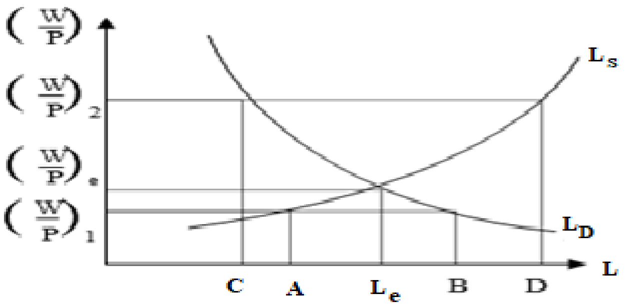

المصدر: علي عبد الوهاب نجا (2005)، "**مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص35.

2– تحديد حجم الإنتاج التوازني:

انطلاقا من دالة الإنتاج التي من خلالها يتم تعيين حجم الإنتاج التوازني، كتابتها كما يلي:

$$y = f(L, K \ldots.) \ldots \ldots (1.17)$$

حيث y يمثل حجم الإنتاج و L, K: هي عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل)

يتم تحديد مستويات الإنتاج والعمالة في النموذج الكلاسيكي فقط، من خلال عوامل العرض ومن أهم المتغيرات التي تؤثر على المخرجات التي تعرض في السوق، هي الكمية التي تختار المؤسسات إنتاجها. باعتبار أن طبيعة الإنتاج والتوظيف التي تحددها الموارد، هي ميزة مهمة في النظام الكلاسيكي. فمن الجدير بالذكر إثبات هذه الميزة بشكل أكثر رسمية، وذلك بالاستعانة بخصائص عرض العمل والطلب عليه بجدية[1]. ولأكثر توضيح سنستعين بالشكل (2.1)، حيث يظهر الجزء(أ)، توازن سوق العمل عند الأجر الحقيقي $(W|P)_e$ عند نقطة توازن(E) أين يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه $L_D = L_S$ ويتحدد عند النقطة L_e والتي تمثل الاستخدام التام. ويمثل الجزء(ب) دالة الإنتاج، والتي يحدد فيها الإنتاج الكلي التوازني بـ (y_e)، هذا يعني أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل، وهو ما تمثله النقطة (E) فإن حجم الإنتاج (y_e) يتحقق مباشرة بشكل تلقائي كما هو مبين أدناه.

---

[1] - Richard T. Froyen (2013), " **MACROECONOMICS Theories and Policies** " , tenth edition global edition , published by Pearson Education, England ,p61.

الشكل (2.1): محددات الإنتاج والعمالة في النموذج الكلاسيكي

الجزء (أ)

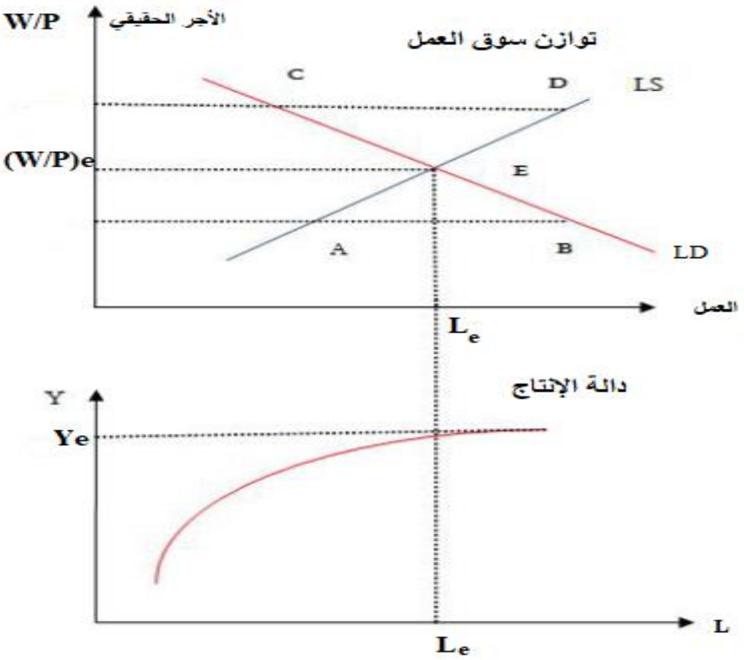

الجزء (ب)

المصدر: محمد شريف إلمان (2003)، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**"، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص103.

مكننا النموذج الكلاسيكي من كيفية تحديد مستوى التوازن للناتج الحقيقي، العمالة والأجور الحقيقية كما يرى أنه من الواضح أن تحدث تغيرات في قيم التوازن لهذه المتغيرات، إذا انحرف منحنى طلب العمالة أو منحنى عرض العمالة. على سبيل المثال قد يؤدي تحرك دالة الإنتاج إلى الأعلى بسبب التغير التكنولوجي إلى تحريك منحنى طلب العمالة إلى اليمين. بشرط أن يشكل منحنى عرض العمالة له ميل موجب، سيؤدي ذلك إلى زيادة العمالة والإنتاج والأجور الحقيقية.

تؤدي الزيادة في النمو السكاني إلى تحريك منحنى عرض العمالة إلى اليمين، مما سيزيد من العمالة والناتج لكنه سيخفض من الأجور الحقيقية[1]. حيث يرجعون سبب ذلك الانخفاض إلى عدم مرونة الأجور النقدية، الذي يحدث نتيجة تدخل النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن[2].

المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل

احتفظ التيار النيوكلاسيكي بنفس القواعد التحليلية التي بنى عليها التيار الكلاسيكي، من حيث الاعتماد على التحليل النفسي لسلوك المنتج والمستهلك، ومن منطلق السعي إلى إشباع الحاجيات لأقصى حد وبأقل

---

[1] - Brian Snowdon, Howard R. Vane (2005), **Modern Macroeconomics (its Origins, Development and Current State)** , Edward Elgar Publishing Ltd, New edition, Royaume-Uni, p45.

[2] - Patrick Feve , Javier Ortega (2004), **Macroeconomie Approche Pratique Contemporaine**, DUNOD, France, p81.

تكلفة، وفقا لفلسفة اللذة والألم. كما تبنى الفكر النيوكلاسيكي مبدأ الحرية الاقتصادية، من منطلق التسليم بفعالية المنافسة الكاملة، مع تركيز البحث على أوضاع التوازن بين المستهلك والمنتج، على مستوى الاقتصاد بأكمله. مما يشترط حرية الفرد في تحقيق منفعته إراديا. كما آمن النيوكلاسيكيون أيضا بسيادة التوظف الكامل وكذا بقانون " ساي"، الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، ورأوا باستحالة تعرض النظام لأزمة عرض ينجم عنها بطالة على نطاق واسع[1].

أجمع النيوكلاسيكيون كذلك، على افتراض وجود منافسة كاملة ومرونة تامة لمستوى الأجور لأسواق العمل، مما يسمح بالتدارك الآلي لحالات البطالة المحدودة في القطاعات، مثلما نص عليه " بيجو" في مؤلفه " نظرية البطالة"، من أن البطالة التي تسود في فترة ما إما أن تكون اختيارية أو هيكلية.

أولا–الفرضيات الضمنية النيوكلاسكية:

يعتمد التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل على الفرضيات الرئيسية الثلاثة:

- **تجانس عنصر العمل:** والذي يقصد بعدم وجود تمييز حسب مؤهلات وموقع العمل المستخدم، من المفترض وجود سوق عمل واحدة بدلا من أسواق محددة[2].
- **حرية دخول وخروج عنصر العمل:** يمكن للشركات الجديدة دخول السوق دون حواجز، بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي إعاقة العارضين والطالبين من الوصول المجاني إلى السوق، لذلك يتم استبعاد أي تعريفة لوائح إدارية أو تقنية تفرض شروط سابقة لممارسة نشاط ما[3].
- **شفافية المعلومات:** ويقصد بها المعرفة التامة بظروف سوق العمل، مما يعني أن المعلومات المتعلقة بسعر المنتجات متاحة ومجانا للجميع. أي أن العاملون على دراية تامة بكل الأوضاع السائدة في سوق العمل[4].

---

[1]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 263– 271 بتصرف .

[2]- Thierry-Tacheix (2016), « **L'Essentiel De La Macro-Economie** » **,** 9éme édition, Gualino, France, p55**.**

[3] - Gharyeni Abdellatif (2016)**, “ Dysfunction Of The Neoclassical Theory: The Minimum Wage Is One Of The Examples ”**, Éditeur University Library of Munich, Germany ,p5, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen .de/ 73499/ MPRA Paper No.73499 . Cité le 15/02/2019 à 14H00

[4] - Sylvie Morel, Anick Druelle (2008), **« Une Approche Economique Alternative à la vision dominante : l'institutionnalisme de John R. Commons »,** Cahier d'autoformation destiné aux militantes des groupes de femmes,Québec, Canada, p 16.

على الرغم مما سبق ذكره، فإنه لا يمكن تعميم هذه الفرضيات على كل الحالات، نظرا للثغرات التي تعاني منها. على سبيل المثال تتعلق صحة فرضية التجانس بتوفر شروطها، من تعدد الكفاءات داخل الحلقة الإنتاجية وعدم تجانس وحدات العمل[1].

ثانيا-التوازن في سوق العمل النيوكلاسيكي

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) المذكورة أعلاه.

لم تولي النظرية النيوكلاسيكية اهتماما كبيرا للبطالة بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، وبالتالي لم يختلف التحليل النيوكلاسيكي عن التفسير الكلاسيكي في تفسير البطالة[2]. فافتراض النظرية النيوكلاسيكية لحالة التوظيف الكامل، استنادا لقانون ساي، الذي ينص أن كل عرض يخلق الطلب عليه، يرى أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في عرض سلعة ما مع ثبات العوامل الأخرى، من شأنه أن يخفض من سعرها، مما ينتج عنها الزيادة في كمية الطلب لاستيعاب الزيادة في العرض، والتي قد تكون سببا في حدوث بطالة، مؤديا بذلك إلى انخفاض في الأجور الحقيقية، ومن ثم ارتفاع كمية الطلب لاحتواء البطالة وتحقيق العمالة الكاملة[3]. ووفقا لذلك، فإن حدوث أي اختلال في سوق العمل النيوكلاسيكي يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت. بمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل أن يجدوا عملا عند مستويات الأجور التوازنية[4]. وعليه يمكن القول أن مرونة الأجور والأسعار تضمن دائما العمالة الكاملة في سوق العمل النيوكلاسيكي.

---

[1]- يحيات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]- وديع طوروس(2010)، "**الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، ليبيا، ص205.

[3]- دحماني فاطمة(2015)، " **دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1996-2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، الجزائر ص11.

[4]- علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الشكل (3.1): نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسكية

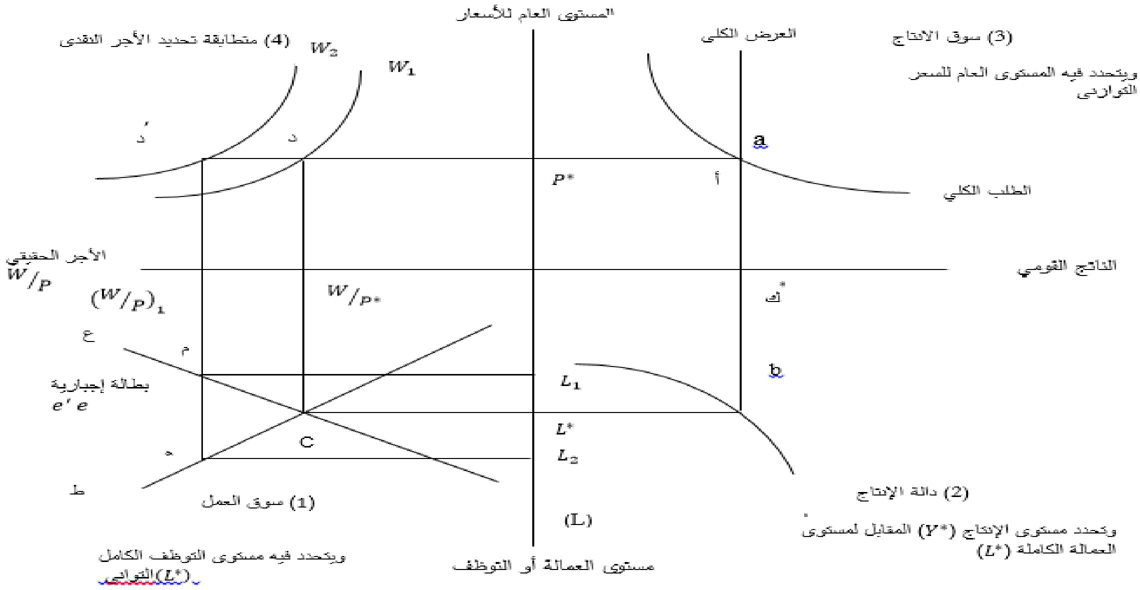

المصدر: علي عبد الوهاب إبراهيم نجا (2005)، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية " الدار الجامعية ، مصر، ص 39.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أنه عند حدوث زيادة في الأجر النقدي من W_1 إلى W_2 مع ثبات العوامل الأخرى يترتب عنه زيادة في الأجر الحقيقي من $(W|P)_1$ إلى $(W|P)_2$، هنا يكون عرض العمالة L_1 أكبر من عرض العمالة L_2، أي وجود بطالة إجبارية بمسافة ($\acute{e}e$). سيؤدي إلى هذا الخلل إلى انخفاض في الأجور الحقيقية، لأنه من ناحية يكون الأفراد على استعداد لتقديم عمل بمستوى أجور حقيقي أقل، ومن ناحية أخرى، هناك أرباب عمل هم على استعداد لتقديم عمل بمستوى أجر حقيقي أقل سيؤدي انخفاض الأجور الحقيقية إلى انخفاض في عرض العمالة وزيادة الطلب على العمالة إلى أن يعود سوق العمل إلى توازنه الأصلي C مرة أخرى وتختفي البطالة الاجبارية في الأجل الطويل.

ففي تحليل الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، يتم حل مشكلة العمالة (بطالة إجبارية) في الاقتصاد بتخفيض أو حتى إزالة العقبات التي تشكل مصادر للتشدد في سوق العمل (تنظيم سوق العمل والنقابات إدارة أعمال...)[1].

ومن بين مفسري ظاهرة البطالة ويكسل وهايك (**Wicksell, Hayek**)، حيث أعطى اهتمامهما لهاته الظاهرة، إذ يعتقد ويكسل(**Wicksell**) أنه يمكن الحفاظ على التوظيف الكامل، إذا كانت الأجور مرنة بدرجة

[1] - Adama Zerbo (2018), « **Essai d'une nouvelle représentation macroéconomique du marché du travail** », **Documents de travail** 178, Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordeaux IV, France, p3.

كافية نحو الانخفاض، وقد رشح ويكسل(**Wicksell**) بعض الإجراءات الأكثر فعالية في مكافحة البطالة تدعم الحكومة للاستثمار الخاص ودعم الاختراعات وتمويل الدعم الحكومي عن طريق الضرائب.

وقد أرجع ويكسل(**Wicksell**) السبب عند تحليله للبطالة الفنية للتغير التكنولوجي أيضا، الذي يؤدي إلى تسريح العمال وإحالتهم على بطالة، لكنهم في نفس الوقت سيبحثون عن وظائف جديدة مما يدفع بالأجور إلى الانخفاض، وبالتالي استعادة العمالة الكاملة مرة أخرى، كما يعتقد ويكسل(**Wicksell**) أن وكالات التوظيف لها دور هام في التقليل المعدل الطبيعي للبطالة، وعلى الرغم من أن رفع الأجور تعتبر جيدة لتحفيز العمال على الشراء، إلا أنه قد يتسبب في فقدان العمال وظائفهم نتيجة ارتفاع الأجور[1].

من جهة أخرى، أكد هايك(**Hayek**) البطالة ترجع إلى "التناقض بين توزيع العمالة، بين الصناعات وتوزيع الطلب بين منتجيها. هذا التناقض ناتج عن تشويه نظام الأسعار والأجور النسبية ". وبعبارة أخرى فإن البطالة ناتجة عن الانحراف عن أسعار التوازن والأجور التي من شأنها أن تؤسس نفسها بسوق حرة وأموال مستقرة، هذا في الواقع عدم التطابق بين العرض والطلب على العمالة، الذي يحدث عادة بسبب السياسات النقدية، المالية والتوسعية والنقابات العمالية القوية. فبالنسبة إلى هايك فإن مشكلة البطالة ناتجة عن وجود الموارد في الأماكن الخاطئة، وفي الوقت الخاطئ ويمكن تصحيحها إذا تم تحديد الأجور والأسعار بتوازن العرض والطلب.

رغم التحليل الاقتصادي الذي قدمه أصحاب الفكر النيوكلاسيكي، وتأكيدهم لفكرة عدم وجود بطالة في المدى الطويل، إلا أنه مع أحداث الكساد العالمي العظيم أدى إلى هشاشة الفكرة، مما مهد إلى ظهور فكر جديد يؤمن بفكرة البطالة الاجبارية، على المدى الطويل متمثلا في النظرية الكنزية.

المطلب الثالث: النظرية الكنزية لسوق العمل

أثرت أزمة الكساد الاقتصادي على العديد من البلدان، والتي تعاني من عواقب اجتماعية هائلة (الفقر، البطالة ....)، كما سمحت بتسليط الضوء على عدم استقرار النمو الاقتصادي ومخاطر الركود الاقتصادي، حيث كان الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت، قائم على التنظيم الذاتي للأسواق وقانون (Say) والبطالة التي كانت بالضرورة اختيارية.

---

[1] - H.Adil (2011), " **important theories of unemployment and public policies** ", journal of applied business and economics, Vol 12(5), États-Unis, p101-102.

حيث أحدث (John Maynard Keynes) خلال الفترة (1883–1946) تجديدا نظريا كبيرا من خلال تركيز عمله، على الانتقادات التي شملت كل من افتراضات ونتائج الاقتصاديين الكلاسكيين في ذلك الوقت، واقتراح تحليل لتوازن العمالة الناقصة.

كما سبق، وقد تبين من نتائج الانهيار العظيم، انتشار ظاهرة البطالة بكثرة وارتفاع كبير في معدلاتها يستحيل أن يكون اختياريا، وقد أرجع كينز سبب الاختلال الذي وقع في سوق العمل، هو وجود النقابات العمالية التي حالت دون حرية إلى انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، كما رفض فكرة التغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل هو الأجور الحقيقية[1].

حيث نجد أن أفكار كينز، جاءت معاكسة تماما للفكر الكلاسيكي نظرا لعدم استقرار الاقتصاد الوطني وضعف القوى التصحيحة الذاتية وكذا ضرورة تدخل الدولة لإدارة النظام الاقتصادي، كما اهتم على وجه الخصوص بإمكانية تحقيق سوق العمل للتوظف الكامل، واعترض كينز على فكرة مرونة الأجور التي بإمكانها أن تمنع البطالة الاجبارية. كما أن البطالة التي كانت تسود في تلك الفترة، هي بطالة اختيارية نتيجة لرفض العمال قبول الأجر المنخفض، فحتى لوكان جمود الأجور سببا في حدوث البطالة، لا يمكن إرجاع اللوم على العمال لأن التفاوض يكون على مستوى الأجور النقدية وليس الحقيقية.

فالأجور الحقيقية، هي الأجور النقدية بعد تكميشها بالرقم القياسي للأسعار فيتم تحديدها بواسطة منشآت الأعمال، وبما أن الأجور تعتبر مصدرا أولا للطلب، فإنه يترتب الزيادة في معدلات البطالة على تخفيض الأجور، الذي حتما سيؤدي إلى تخفيض الطلب وبالتالي تنخفض معه مبيعات منشآت الأعمال[2].

لم يوافق كينز على فكرة اختفاء البطالة بمجرد قبول العمال تخفيضا كافيا للأجور، فمن الناحية العلمية لا يمكن إلغاء النقابات العمالية التي أصبحت جزءا متكاملا من النظام، وكذلك التجاوزات التي تخص لقوانين الحد الأدنى للأجور وتأمينات البطالة، كما أنه من الصعب أن نأخذ الأجر المعيشي، الذي يكون معقولا من طرف الرأي العام في الإنتاجية الهائلة للتكنولوجيا المعاصرة.

نظريا رفض كينز للتصور النيوكلاسيكي لدالة عرض العمل، فحسب وجهة نظره لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، وبالتالي يكون عرض العمل لانهائي المرونة، طالما العامل مازال عاطل عن العمل، وبالتالي لا يتوقف مستوى التوظيف على جانب العرض، بل على جانب الطلب. وبذلك

---

[1]– دحماني فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]– سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 91.

يرى كينز أن البطالة هي مسؤولية رجال الأعمال وليست من مسؤولية العمال. ومن قبل هذا المنظور يتحدد مجال التوظف عن طريق الطلب الكلي الفعال[1].

أولا: توازن العمالة الناقصة

يعتبر توازن العمالة الناقصة الذي يطلق عليه أيضا التوازن الكينزي، على أن الطلب يخلق العرض ويحدد مستوى التوظيف. حيث يركز تحليل الإطار الكينزي على الفترة قصيرة الأمد، أين تكون الأسعار والأجور جامدة، ويتم إهمال جانب العرض تماما من الاقتصاد. ويتم تحليل توازن سوق السلع والخدمات بإجراء تعديل من خلال الكميات وليس من خلال الأسعار. حيث يحدث التوازن العام الذي نعرفه بالتوازن في سوق السلع والخدمات، في حين قد يحدث خلل في سوق العمل، بسبب الاختلاف في الكميات وليس باختلاف الأسعار كما في النموذج الكلاسيكي. وبالتالي فإن توازن العمالة الناقصة هي وضع نموذج كينزي ناجم عن نقص الطلب الفعلي[2].

ثانيا– مبدأ الطلب الفعال

يعرف الطلب الفعال عند كينز على أنه:

- مجموع المداخيل الناتجة عن توقعات الطلب من طرف المنظمين، وهذا يعني أنه يجب على المنتجين محاولة تقدير الطلب المحتمل أولا وأن يكون فعالا قبل بدء أي إنتاج، بغض النظر عن الطاقة الإنتاجية الحالية.
- هو الذي يولد الإنتاج، لذلك في المدى القصير (عند ثبات الأجور النقدية وتكون المعدات والتكنولوجيا معطاة)، تعد توقعات مستوى الطلب حاسمة في عملية اتخاذ القرارات لدى المنظمين لأنها تحدد مستوى التوظيف والناتج[3].
- وبعبارة أخرى يتكون الطلب الكلي الفعال من طلب على أموال الاستهلاك، الذي يتحدد بمستوى الدخل والميل للاستهلاك وطلب على أموال الاستثمار الذي يتحدد بالميل للاستثمار، هذان

---

[1]– دحماني فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] - Cyriac Guillaumin (2014), " **Aide-Mémoire – Macroéconomie** ", 2éme édition, Dunod, France, p200.

[3] - Abdallah Zouache (2003), **Coordination et chômage involontaire : de Keynes aux nouveaux keynésiens,** revue L'Actualité économique, Volume 79, Numéro 1–2, *CREUSET* , CANADA, p181.

العنصران هما اللذان يحددان مستوى التشغيل[1]، لأن حجم اليد العاملة التي يقرر المنظمون توظيفها مرتبط بالمبلغ المتوقع إنفاقه من أجل الاستهلاك، وبالمبلغ المتوقع أن يخصصه للاستثمار الجديد[2].

من جهة أخرى يرى كينز أن تحديد حجم العمالة عند تقاطع منحنى الطلب الإجمالي ومنحنى العرض الإجمالي وبالتحديد عند نقطة " مقدار المنتج"، لأنه في هذه المرحلة يكون الحد الأقصى لتوقعات أرباح أصحاب الأعمال، حيث عند قلة الطلب تقوم كمية الإنتاج بسد الفجوة نظرا لأن مبدأ الطلب الفعال يدور حول تفاعلات كمية الإنتاج التي تساوي الادخار والاستثمار، لذلك ينتقد كينز قانون ساي ويقول أن الطلب يخلق العرض[3]. وعليه فإن البطالة عند كينز ناتجة عن نقص في الطلب الفعال وليس قلة الطلب الكلي أي حدوث فائض في العرض الكلي[4].

فبقدر ما يوجد نقص في الطلب الفعال، يؤدي إلى نقص في التشغيل الذي بدوره يولد زيادة في معدلات البطالة، وبالتالي انخفاض في النشاط الاقتصادي، وعلى العكس فإن حالة عدم كفاية العرض ستؤدي حتما إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي ارتفاع في الطلب الفعال وارتفاع في مستوى التشغيل[5].

ثالثا-سوق العمل وفقا للنظرية الكنزية

لحدوث التوازن في سوق العمل لابد من تساوي الطلب على العمل والعرض عليه، ولهذا الغرض لابد من دراسة الطلب على العمل وعرض العمل مع تحليل التوازن الحاصل بينهما.

1- **عرض العمل:** يرتبط عرض العمل عند كينز بمعدل الأجر الإسمي(W)، نظرا لوقوع العمال في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الإسمي هي زيادة في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار[6].

2- **الطلب على العمل:** يتوقف الطلب على العمل في النظرية الكنزية على الطلب الفعال، أي على الدخل التوازني، بمعنى أن أسباب البطالة يجب البحث عنها في سوق السلع وليس في سوق العمل

[1]- جون مينارد كينز، ترجمة إلهام عبداروس (2010)، " **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود** "، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار العين للنشر كلمة للترجمة، الطبعة الأولى، الامارات، ص87.

[2]- يحيات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] - Jochen Hartwig (2007), **Keynes vs. the Post Keynesians on the Principle of Effective Demand,** The European Journal of the History of Economic Thought, vol 14, issue 4, Royaume-Uni, p725.

[4] - Pavlina R. Tcherneva (2008) **, Keynes's Approach to Full Employment: Aggregate or Targeted Demand?,** Levy Economics Institute Working Paper No. 542, États-Unis, p7.

[5] - Marc Montoussé (2006), **Macroéconomie (Cours,Méthodes Exercices corrigés),** 2eme édition, collection grand amphie économie , Bréal, France, p144-145.

[6]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب (2010)، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص24.

كما أن البطالة من منظور كينز غير إرادية وحدتها تتوقف على مستوى الطلب الفعال وحجم الإنتاج[1].

يرى الكنزين أن تحقق التوازن هو علاقة توافقية، أي تكمن في توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل ذو علاقة طردية مع الدخل وتعظيم الربح، يستلزم تساوي معدل الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع، مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق[2].

الشكل(4.1): سوق العمل وفقا للنظرية الكنزية

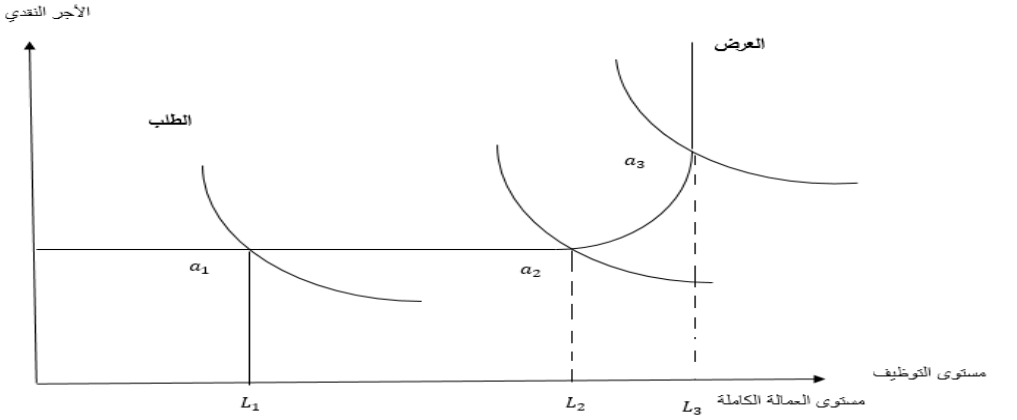

المصدر: محمد شريف إلمان(2003)، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء 1، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص278.

يكون منحنى عرض العمل لانهائي المرونة عند المستويات المنخفضة من التوظيف، طالما هناك عمال عاطلين، وتقل هذه المرونة تدريجيا إلى أن تنعدم عند مستوى التوظف الكامل. كما أن مستوى التوظف الفعلي لا يتوقف على عرض العمل، وإنما على جانب الطلب الذي يتحدد بمستوى الطلب الكلي[3].

ومن الطبيعي فإن زيادة الطلب الكلي، ينتج عنها زيادة في الطلب على العمل (a_1 إلى a_2)، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع في مستوى التوظيف، ومن ثم انخفاض في حجم البطالة، حيث عند النقطة a_3 فقط

[1]– كمال بوصافي، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]– ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]– على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص41.

يتحقق التوظف الكامل، أين يكون مستوى الطلب على العمل، ممثلا بالمنحنى الثالث في الشكل (4.1) ويكون مناظرا لمستوى الطلب الكلي الفعال[1].

وفقا لكينز، فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية، كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك وذلك نتيجة عدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات فيما بين رجال الأعمال والعمال وهذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة الاجبارية واستمرارها[2].

يجد انخفاض الأجور عند كينز خطر من المنظور الكلي، حيث يعني بذلك انخفاض الدخل، انخفاض الاستهلاك والطلب الكلي وزيادة المخزون وظهور الكساد وتفاقم البطالة. حسب مفهوم كينز فالعمال العاطلون بسبب عدم كفاية الطلب لخلق فرص عمل.

كما فسر كينز في استخدامه لمبدأ الطلب الفعال، الذي يمثل تعادل للطلب الكلي مع العرض الكلي فبالنسبة للطلب الكلي، تعني هذه الدالة أن الطلب يعتمد على مستوى التوظيف، فكلما زاد توظف العمال زاد الناتج والدخل والإنفاق، وبالتالي زيادة الطلب الكلي. كما هو الحال بالنسبة للعرض الكلي التي هي أيضا دالة في مستوى التوظيف، معناه أنه كلا منهما دالة في مستوى التوظف كما يبينه الشكل (5.1)[3].

الشكل (5.1): نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية (الحالة العامة)

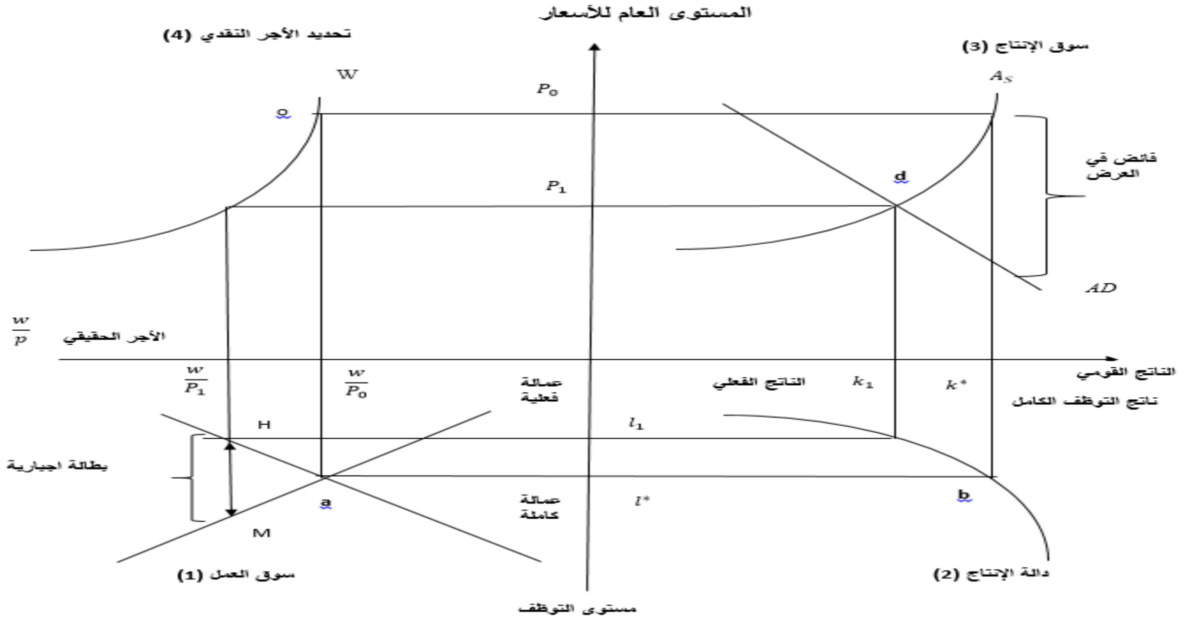

المصدر: علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، مرجع سبق ذكره، ص 29

---

[1] محمد سيرتي، على عبد الوهاب نجا مرجع سبق ذكره، ص202.

[2]- Felderer, Bernhard, Stefan Homburg (1992),**Macroeconomics and New Macroeconomics Authors, second edition ,** Springer- Science & Business Media, Germany, pp 110,111.

[3]– مدني بن شهرة(2009)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل " التجربة الجزائرية "**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص243.

من خلال الشكل رقم (5.1)، ينتج عن ارتفاع الأجر الحقيقي من $\left(W/_P\right)$ إلى $(W|P)_1$ انخفاض في حجم العمالة، أي وجود بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (HM)، حيث افترض كينز تراجع الطلب على الإنتاج وتنازل أصحاب العمل في العرض أو نقص في الطلب الكلي عند مستوى التوظف[1]. وبالتالي فإن مستوى البطالة هي دالة متناقصة للطلب، هذا يعني أن النموذج الكنزي ينتج توازنا مستقرا للعمالة الناقصة.

يقدم النموذج رؤية متفائلة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الحد من البطالة، في الواقع يمكن تحقيق التوازن مع زيادة الإنتاج والعمالة، بمساعدة السياسات الاقتصادية الداعمة للطلب وبالتالي زيادة الإنتاج[2].

وعليه يكون لكينز الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية، التي يراها ناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ووفقا لهذا التحليل، أحيانا بطالة قصور الطلب فضلا عن أن النظام الرأسمالي، لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أقرب إلى الواقع، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة، ولذا نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، يهدف الى علاج القصور في الطلب الكلي، لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية[3].

رابعا–منحنى philips وعلاقة Okun في التحليل الكنزي

1– تحليل علاقة التضخم بمعدلات البطالة (منحنى philips):

لطالما اعتبرت البطالة واحدة من المشاكل الرئيسية التي يواجهها العديد من المفكرين الاقتصاديين في مختلف الدول، وقد أصبحت أكثر تعقيدًا خلال فترة الركود الاقتصادي، عند تحقيق التوظيف للزيادة في عوامل العرض والطلب، ومع ذلك يمكن التحكم في ظاهرة البطالة إلى حد معين حسب أنواعها، والسبب المؤدي لها في كل بلد. كما يتم تحديد موضع استقرار الأسعار بين الانكماش والتضخم، حيث يتمثل الانكماش بحركة هبوطية في مستوى متوسط الأسعار، ويعبر التضخم بحركة تصاعدية في متوسط الأسعار في حين يمكن أن ينتج هذا التضخم عن طريق انخفاض في الطلب على النقود وانخفاض المعروض من السلع والخدمات الأخرى، مقابل الزيادة في معروض النقود. وعليه نشأت فكرة المفاضلة بين البطالة والتضخم من قبل(W.PHILIPS)، حيث قام الاقتصادي النيوزيلاندي سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة

[1]- Roy H. Grieve (2014), "**Right Back Where We Started From': From 'The Classics' To Keynes, And Back Again**", real-world economics review, issue no. 68, Royaume-Uni, p50.

[2] - Fève, Patrick; Ortega Javier (2004), **Macroéconomie : approche pratique contemporaine,** Dunod, France, p85.

[3]– على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص41.

بين تضخم الأجور ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1957-1961)، أين أظهر وجود علاقة عكسية غير خطية بينهما[1]. حيث يرى (Philips) أنه عندما يكون الطلب على العمالة مرتفعا مع وجود فئة قليلة من العاطلين، فإننا نتوقع من أرباب العمل رفع معدلات الأجور لأعلى وبسرعة كبيرة، من أجل إغراء العمال بمنح أجر أعلى من المعدل السائد، لجذب العمالة الأنسب من الشركات الأخرى والصناعات. وفي الحالة العكسية، يبدو أن العمال يترددون في تقديم خدماتهم بأقل من المعدلات السائدة، عندما يكون الطلب على العمالة منخفضا ومعدلات البطالة مرتفع، بحيث تنخفض معدلات الأجور ببطء شديد[2]. سرعان ما أعاد R.Lipsey تفسير العلاقة التي أبرزها (Philips) في عام 1960 كعلاقة بين التضخم والبطالة وفي نفس السنة، قام اثنان من الممثلين الرئيسيين لـ (الفرضية النيوكلاسيكية) بتطوير الفكرة وتحليل مماثل لكل من (Paul Samuelson و Robert Solow) ، حيث يمكن بسهولة استبدال معدل التضخم بمعدل التغير في معدل الأجور الاسمي، لأن العلاقة بينهما قوية لذلك فسر Samuelson و Solow هذه العلاقة السلبية على أنها توفر فرصة للمقايضات لصانعي السياسة، كما يمكنهم الاختيار بحرية بين التضخم المنخفض المرتبط بارتفاع البطالة والتضخم المرتفع المرتبط بانخفاض البطالة، اعتمادًا على الأهمية التي يعلقونها على استقرار الأسعار والنشاط. الفكرة من ذلك هي أنه يمكن للحكومات تحفيز الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية وتحديده الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما[3]. يمكن توضيح ذلك كما يلي:

الشكل رقم (6.1): منحنى فيليبس (PHILIPS)

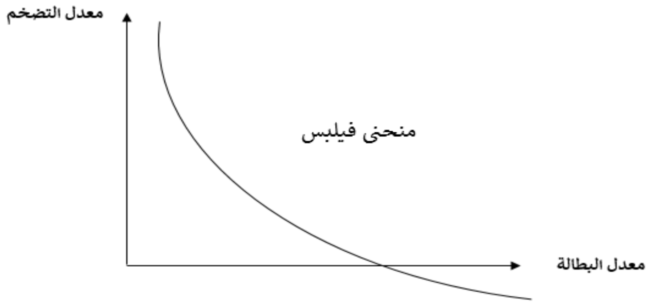

Source: Hervé Le Bihan, (2009) « **1958-2008, avatars et enjeux de la courbe de phillips** » Revue de l'OFCE, /4 n° 111, Belgique, p 82 Article disponible en ligne à l'adresse https://www.cairn.info le 13/07/2019 à 15H00.

---

[1]- Hussein al-ZEAUD, SALEH AL-HOSBAN (2015),” **does phillips curve really exist? anempirical evidence from jordan”**, European Scientific Journal vol.11, No.10, Jordan, p 255.
[2] - A. W. PHILLIP (1958) , “ **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957”**, Economica, First published, vol 25, number 100, Royaume-Uni, p 284.
[3]- la Banque national de Belgique (2000), « **la courbe de phillips : une histoire mouvementée** », revue economique, num 4, p 51.

من خلال الشكل (6.1) تعبر العلاقة بين معدل التغيير في الأجور الكلية ومعدل البطالة بعلاقة عكسية حيث أنه في ظل ظروف الرواج، يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإن المؤسسة تعمل على زيادة حجم الإنتاج، أي توظيف عناصر الإنتاج (انخفاض في معدلات البطالة) ، ومن ثم ترتفع أجور العمال ومن ثم الدخل والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)[1] ، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد. حيث وجد فيلبس (PHILIPS) أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية هو 2% سنويا، فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% فهو يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على معدلات أجور مستقرة فإن مستوى البطالة المصاحب سيكون حوالي 5.5%. التوصية الوحيدة التي قدمها فيليبس في هذه المرحلة، وحتى بشكل مبدئي للغاية، هو أن عدم الخطية للمنحنى يشير إلى استقرار البطالة حول مستوى منخفض، أفضل من تركها تتقلب حول نفس المستوى[2].

بعد عام 1970، تغيرت العديد من جوانب البيئة الاقتصادية، وأبرزت التطورات النظرية سوء التفسير في منحنى فيليبس. على سبيل المثال، كان التضخم مرتفعًا وأكثر تقلبًا في السبعينيات مما كان عليه في الستينيات. ومع تغير البيئة الاقتصادية، اختفت العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم في المستقبل التي لوحظت في البيانات من الستينيات، والأهم من ذلك لوحظ عدم وجود علاقة تقريبًا بين البطالة والتضخم[3]. وعرفت هذه الظاهرة التي سادت معظم الدول الصناعية بحالة الركود التضخمي، الذي يعرف على أنه " الظاهرة التي تتسارع فيها معدلات التضخم، مصحوبة بارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الإنتاجية"[4]. فهي فترة تتميز في الوقت نفسه بزيادة في معدلات البطالة (ركود) وزيادة في معدل التضخم مما لفت انتباه الكثير من الاقتصاديين، ودعى إلى المزيد من البحث عن السياسات الاقتصادية المناسبة اتجاه هذه المشكلة[5]. في الواقع تعبر حالة الكساد الاقتصادي عن عدة مظاهر، فمن انخفاض

---

[1]- فريد طهراوي (2022)، " **نمذجة قياسية لأثر منحنى فيليبس في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1991-2019)** " مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد01، الجزائر، ص 21.

[2] - Carlo Cristiano, Paolo Paesani, (2017) « **Price stability and the origins and Early impact of the philips Curves: Contextual analysis and New Evidence from the British archives** , STORE Papers , Italian Association for the history of political economy, ISSN 2282-0299, WP 2, Italy, p4.

[3]- Andrew Atkeson Lee E. Ohanian (2001), **"Are Phillips Curves Useful for Forecasting Inflation?"** ,Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Winter.vol.25.No 1. États-Unis, p4.

[4]- محمد علي فرهاد(1993)، " **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري**" دراسة تحليلية عن الفترة 1954-1993 المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، مصر، ص489.

[5]-Pierre Fortin, (1978) « **La stagflation récente et le Tiers-Monde : une perspective macroéconomique »,** Études internationales, Volume 9, numéro 2, canada, p236.

معدلات النمو الاقتصادي وتدهور في الانتاج الكلي، انخفاض الاستثمارات، انخفاض معدل نمو الأجور ليتناسب مع ارتفاع الأسعار، ارتفاع في معدلات البطالة، انخفاض معدلات الأرباح مع هذا نجد معدلات التضخم مرتفعة[1].

حيث أظهرت المفاهيم التي طورها فريدمان (Milton Friedman) سنة 1968 وفيليبس(W.PHILIPS) 1970، أنه على المدى الطويل لا توجد مقايضة دائمة بين التضخم والبطالة، وشكل منحنى فيلبس محل خلاف بينهم. حيث وجد فريدمان وفيليبس التحليل الذي أجرته شركة فيليبس سطحيا، لأن التضخم المصحوب بالركود ناتج عن الصدمات النفطية (1974-1973) و (1980-1979) قد خلق تمزقا، حيث ارتفع معدل البطالة في الفترة (1975-1973) من 5% إلى 8% في الولايات المتحدة، والتضخم من 6% إلى أكثر من 9% أي يتلازم الارتفاع المستمر والمتواصل في مستويات الأسعار مع التزايد في حجم البطالة وتدهور معدلات الإنتاج الحقيقي[2].

2- البطالة وقانون OKUN:

يعد قانون OKUN سنة (1962) قاعدة نظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث لخص OKUN هذه العلاقة في علاقة إحصائية، والتي سميت بقانون أوكن.

يؤسس قانون أوكن علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، حيث يجعل من الممكن قياس حساسية البطالة للتغير في "فجوة العرض"، وبالتالي في مرونة معدل البطالة للتغيرات في النمو[3]. في مقالته الرائدة عام 1962، صاغ أوكن نسختين من العلاقة بين البطالة ونشاط الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة يمكن صياغتها على النحو التالي:

- نموذج الفجوة: تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن، ويأخذ النموذج الشكل التالي[4]:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (1.18)$$

1- رابح خوني، حميد عزري(2020)، " **التأصيل النظري لظاهرة الركود الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد10، العدد02، الجزائر، ص 126.

2 - I. Waquet , M.Montoussé (2006), **«Macroéconomie»,** Ed.Bréal, France .P164.

3 - abderrahmane chenini lakhdar adouka el mustapha kchirid (2015), **« Essai d'estimation du coefficient d'Okun pour l'économie algérienne »,** Revue algérienne d'économie et gestion ,Volume 8, Numéro 2, Algerie , Pages 84.

4 - Mdu Biyase , Lumengo Bonga-Bonga, (2007), «**South Africa's growth paradox** », DEGIT Conference Papers, c012_043, DEGIT, Dynamics, Economic Growth, and International Trade, États-Unis, p15-16.

حيث:

Y_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي، Y_t^*: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن

U_t: معدل الفعلي للبطالة، U_t^*: معدل الطبيعي للبطالة، β : معامل أوكن، ε_t: حد الخطأ

- نموذج الفرق يأخذ الشكل التالي:

$$-\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta U_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (1.19)$$

افترض أوكن (OKUN) في عام 1962 أنه لا توجد سوى علاقة ضعيفة بين النمو والحد من البطالة وافترض أن زيادة معدل النمو بنسبة 1 % فوق معدل نمو الناتج المحتمل، سيؤدي فقط إلى 0.3 % في الحد من البطالة. وبعكس السببية، فإن زيادة البطالة بنسبة 1٪ ستعني خسارة تزيد عن 3٪ في نمو إجمالي الناتج المحلي. تشير هذه العلاقة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون مساويًا لنموه المحتمل فقط، للحفاظ على معدل البطالة ثابتًا. لذلك وللحد من البطالة، يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدل نمو الناتج المحتمل[1]، فكانت نتيجة التقدير على الشكل:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t \dots\dots (1.20)$$

كما أكد أوكن(OKUN)، على أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة، ووجد أوكن (OKUN) في بحثه عام 1962 أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي، تتراوح بين 0.35% و0.40%[2]. والشكل الموالي يوضح منحنى أوكن:

الشكل(7.1): منحنى أوكن (OKUN)

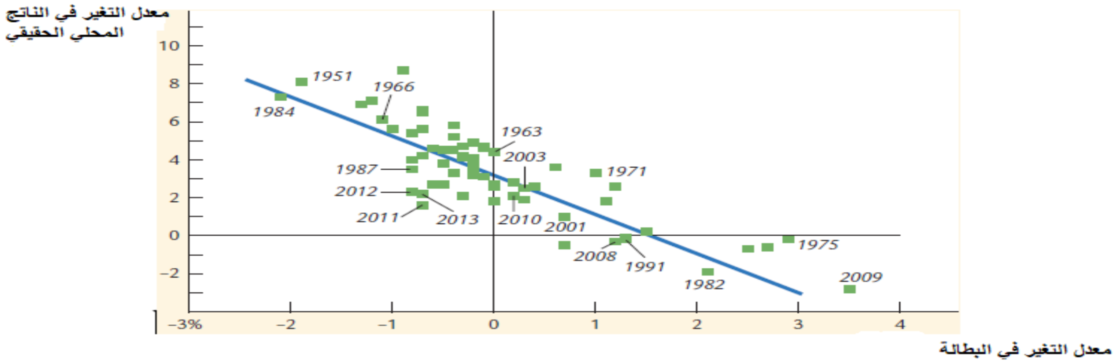

Source : N.Gregory Mankiw (2016), « **MACROECONOMICS** », Ninth edition, Worth publishers, Royaume-Uni, p286,.

---

[1] - Khemraj, Tarron and Madrick, Jeff and Semmler (2006), **"Okun's Law and Jobless Growth"**, , Schwartz Center for Economic Policy Analysis, policynote, N°3, Allemagne, p4, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/5488, cite le 12/03/2019 à 17h00

[2] – مجدي الشوربيجي(2009)، " **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، الجزائر، ص143.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير سوق العمل:

استمدت الدورة الاقتصادية في تحليلها للظواهر، التي مرت بها بدءً من المنظور التقليدي الذي يعتمد على سوق تنافسي كامل، وهذا ما رآه الكلاسكيين والكلاسيكيون الجدد، ولكن بعد تعرض الأفكار الاقتصادية الكلاسكية والنيوكلاسيكية لعدة هزات بسبب أزمة الكساد، تبنى كينز هذه الأفكار واعتقد أنه بإمكانه مواجهة التغيرات التي تحدث في التشغيل والناتج، بالاعتماد على السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار، وامتد الفكر الكينزي سيطرته على الفكر الاقتصادي، إلى أن ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

المطلب الأول: مدرسة الكلاسكيون الجدد (New classicals) في تفسير سوق العمل:

تناولت هذه المدرسة عدة أفكار ونظريات نذكر منها كالآتي:

أولا-المدرسة النقدية (نظرية معدل البطالة الطبيعي)

تعتبر المدرسة النقدية تيارا للفكر الاقتصادي المدعم، بشكل أساسي من طرف الخبير الاقتصادي **Freedman Milton**، هذا التيار أحيا النظرية الكمية للنقود، كما حاول تفسير مشكلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، وعزز فكرة المعدل الطبيعي للبطالة. ووفقا له فإن سياسة التحفيز التي يدعو إليها كينز لا معنى لها، وتؤدي إلى ارتفاع التضخم. كما انتقد بشدة تدخل الدولة، حيث يرى أن تدخل الدولة تستغرق وقتا طويلا لإحداث آثارها، بسبب قدرة النظام الاقتصادي على التكيف التلقائي. إلى جانب إيمانه بالحرية الاقتصادية[1]. ومنه فإن الأفكار الأساسية لهذا التيار، ترتكز على تحايل أدمون فيلبس وميلتون فريدمان المذكور سابقا، كما استخدم أنصار هذه النظرية مصطلح "المعدل الطبيعي للبطالة" تشبها بمصطلح "معدل سعر الفائدة الحقيقي" الخاص بـ **wicksell** الذي يتحدد بعوامل حقيقية.

فيعتبرون النظام الرأسمالي مستقر في حد ذاته، وأن التقلبات التي تحدث على مستوى الدخل، الناتج والتوظف ترتبط بمعدلات التغير في العرض النقدي، أي أنه لو اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فقد تتسبب هذه الزيادة في زيادة الانفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الانفاق على الاستهلاك والاستثمار. أي زيادة الطلب الكلي وإذ كان الاقتصاد يعمل عند أقل من مستوى التوظف

---

[1]- Isabelle de laminne (2017), **Guide du keynésianisme et du monétarisme. Et autres théories économiques**, les carnets de Moneystore.be, Belgique, p11-13, on line at https://moneystore.be/wp-content/uploads/doc/moneystore.be_theories.pdf, cité le 03/03/2019 a15H30 .

الكامل، فإن السياسات التوسعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة[1].

أما عند اتباع البنك لسياسة نقدية انكماشية فإننا نلاحظ حدوث انخفاض في الطلب الكلي، إلا أن الأسعار لا تنخفض مباشرة إلا بعد اقتناع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابر، بالإضافة إلى عدم اقتناع العاطلين عن العمل بهذا الانخفاض، لذلك يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل، اعتقادا منهم سيجدون عملا أفضل في الأجل القريب، وهو الأمر الذي يمدد فترة تعطلهم.

ويشير علماء النقد إلى أنهم يؤمنون أن البطالة لا إرادية لا وجود لها، لأن العاطلين عن العمل يمكنهم العمل بأجر أقل إلا أنهم يرفضون ذلك، وبالتالي فإن البطالة الطبيعية شيئا طبيعي، إذا كان يعني العثور على أحسن عمل[2].

كما انتقد النقديون فكرة منحنى فيلبس (PHILIPS)، والتي تقوم على وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم ولتوضيح ذلك، أدخلوا في تحليلهم فكرة معدل البطالة الطبيعي، حيث عرفه فريدمان (Friedman) بأنه "المعدل الذي يتماشى مع التوازن في هيكل معدلات الأجور الحقيقية"، بمعنى أخر هو المعدل الناتج من توازن العام لوارس ، عند أخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية الحقيقية لسوق العمل وسوق السلع، بما في ذلك عيوب السوق، وكذلك التغير الحاصل في العرض والطلب، تكلفة جمع المعلومة حول الوظائف الشاغرة، وتوافر العمالة وتكاليف التنقل والحركة للبحث عن العمل[3].

أو باختصار المعدل الطبيعي للبطالة، الذي لا يسرع التضخم (NAIRU) فهو الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار النقدي، ويكون فيها معدل البطالة أقل من قيمته الطبيعية، ومعدل التضخم المتوقع أقل من المعدل الفعلي[4].

تضرر منحنى فيلبس والمدرسة الكينزية من حقيقة أن معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم قد تعايشا في السبعينيات في الدول الرأسمالية، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي. وكان هذا وفقا لفريدمان، لأن استخدام الحكومة للسياسة النقدية والمالية مصمم لزيادة الطلب على السلع والخدمات

---

[1]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 350–351 بتصرف.

[2] - Michael Hopkins (2002), “**Labour Market Planning Revisited”,** first published, PALGRAVE MACMILLAN, États-Unis, p52**.**

[3] - Cross. R (1984),” **Friedman and Phelps on the natural rate of unemployment”,** Atlantic Economic Journal, volume 12 (2), États-Unis, p 48.

[4] - Antoine d’Autume (2007), « **Edmund Phelps, théoricien du taux naturel de chômage »,** Revue d'économie politique, vol 117(3), Belgique, p315, on line at https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2007-3-page-311.htm cité le 13/04/2019.

وبالتالي زيادة مستوى العام للأسعار وجعل خدمات العمال أكثر قيمة، والنتيجة هي زيادة الطلب على العمالة وانخفاض البطالة، في حين أن فريدمان لا يشكك في هذه الأحداث، فهو يعتقد أن الكنزيين ينهون هذه القصة قبل الأوان، وهو يعتقد أنه عندما يجد العمال قوتهم الشرائية الحقيقية، قد انخفضت بسبب الزيادة في الأسعار، فسوف يطلبون زيادة في الأجور لتستعيد قوتهم الشرائية السابقة، ولكن إذا ارتفعت الأجور بقدر ارتفاع الأسعار، فإنه يزيل حوافز الشركات التي كان عليها أن توسع نطاق عملها في البداية وستعود مستويات العمالة والبطالة إلى مستوياتها القديمة، وبالتالي للمحافظة على معدل البطالة السابق، يتطلب الزيادة في المعروض النقدي وهو ما يفسر ظاهرة الركود التضخمي[1].

يفسر فريدمان عند انتهاج سياسة مالية أو نقدية رفع الانفاق في الاقتصاد، يؤدي حتما إلى زيادة غير متوقعة في التضخم، كما أن الأجور والأسعار لا تتكيفان بنفس السرعة، مما يزداد الطلب على العمالة. لكن عند الأجل الطويل لا تصبح العلاقة السابقة فعالة، فيطلب العمال برفع أجورهم نتيجة ارتفاع الأسعار وإذا ارتفعت الأجور بنفس النسبة التي ارتفعت بها الأسعار سيقلص الطلب على العمل، ويعود معدل البطالة إلى مستواه الأول، وهذا الذي عرفه فريدمان بالمعدل الطبيعي للبطالة[2].

ثانيا-معدل البطالة الطبيعي ومنحنى فيليبس في المدى الطويل:

بعد تعرض منحنى فيليبس لانتقادات لاذعة من أصحاب الفكر الكلاسيكي، طرح بعض الاقتصاديين تعديلات على المنحنى، واختبروا قياسيا صحة هذه العلاقة، وهذا ما قدمه فريدمان تحت إسم " نظرية معدل البطالة الطبيعي لمنحنى فيليبس".

شكل (8.1): منحنى فيلبس في المدى الطويل

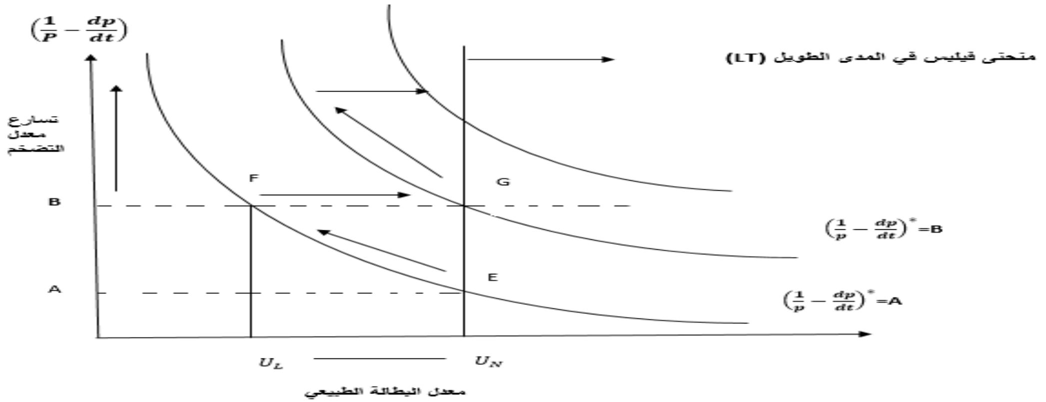

Source: Milton Fridman, Nobel lecture, (Jun, 1977), **"inflation and unemployment",** the journal of political Economy, VOL85, N°03, États-Unis, P457.

---

[1] - Michael Hopkins (2002), Also mentioned, p53.

[2]- البشير عبد الكريم (1997)، **بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، المدرسة العليا للاقتصاد التطبيقي، بدون تخصص، الجزائر، ص 22.

من خلال الشكل (8.1)، نلاحظ بشكل جيد هناك علاقة سلبية بين التضخم والبطالة، وفقا لهذا التحليل نفرض أن السلطات حاولت تخفيض معدل البطالة من $U_L \leftarrow U_N$، فيجب اتخاذ سياسة توسعية بزيادة العرض النقدي، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة، الذي يحفز الانفاق والدخل، وبالتالي الزيادة في إجمالي الطلب والذي ينتج بدوره الزيادة في الأسعار. في حين ستدرك الشركات على الفور ارتفاع هذه الأسعار، مما يدفع المنتجين الزيادة في الطلب على العمالة لزيادة الإنتاج. أما بالنسبة للعمال سيقومون بتفسير ذلك، على أنه الزيادة في الأجر الحقيقي لأنهم يتوقعون أسعار ثابتة، وبالتالي سيكونون على استعداد لتقديم المزيد من العمالة، أي الزيادة في فرص العمل وانخفاض في معدل البطالة من $U_L \leftarrow U_N$ يصاحبه ارتفاع في مقدار التضخم B في نقطة توازن جديدة F [1].

لكن بعد فترة من الزمن العمال ورجال الأعمال، يعلمون بأن توقعاتهم خاطئة ويدركون أن الأسعار النسبية لم تتغير وكما أن الأجر الحقيقي ينخفض لأن الأسعار ربما زادت أكثر من الأجور، مما يجعل أصحاب العمل يضبطون عوضهم إلى حد ما. فيلجؤون لتخفيض إنتاجهم، مما ينجم عنها انخفاض في اليد العاملة. بعد الانتعاش المؤقت يعود التوظيف والدخل إلى مستواه الأصلي ويرتفع معدل البطالة ليصل إلى مستواه السابق[2] (U_N).

ثالثا–نظرية البحث عن العمل

أصبحت نظرية البحث عن العمل شائعة في سبعينيات القرن الماضي، كبديل لنظرية عرض العمل الكلاسيكي الجديد. حيث لم يسمح الإطار الكلاسيكي الحديث القائم على افتراض المعلومات الكاملة بالبطالة، كما يسعى الأفراد بالبحث عن العمل ولكنهم لم يتمكنوا من العثور عليها. لم يكن لدى الأفراد خيارات، إما أن يكون عاملين أو غير فاعلين (أي ليسوا جزءا من القوة العاملة)، ومع ذلك أظهرت الأدلة أن البطالة ومدتها لم تكن تذكر، وأدى ذلك إلى قيام مجموعة من العلماء، بصياغة نظرية بديلة قادرة على حساب البطالة، والتي أصبحت تعرف باسم نظرية البحث عن العمل.

---

[1] - Milton Friedman(1975**), Unemployment versus Inflation? An Evaluation of the Phillips Curve**, IEA Occasional Paper, no. 44, , First published by the Institute of Economic Affairs, Royaume-Uni, p8.

[2] - Paul Jeal (2019), **« Ombre et lumière de l'économie politique disponible », copie électronique** p376, disponible sur le site : http://www.eco-medie.be/wp-content/upload. Cité le le 20/01/2020 à 12h30.

الفرضية الرئيسية لنماذج البحث عن العمل، هي أن البحث عن الوظيفة هو عملية متسلسلة ديناميكية وأن على الأفراد هي التي تقرر متى يجب إيقاف هذه العملية، في ظل ظروف عدم اليقين والمعلومات غير الكاملة. وتنتج عن هذه العملية بطالة احتكاكية[1].

يعني أن النظرية ترتكز أساسا على صعوبة توافر المعلومات الكاملة والكافية في سوق العمل، عكس ما يقال في النموذج الكلاسيكي، كما يستلزم على الأفراد السعي لجمع هذه المعلومات.

تعتبر عملية البحث عن العمل عملية جد مكلفة، نظرا لما تتطلبه من نفقات الاختبار بالنسبة لرجال الأعمال ونفقات البحث والانتقال من طرف الباحثين عن الشغل، لذلك يتوجب على الأفراد وقت كبير للحصول على المعلومات، هذا ما يفسر وجود عدد كبير من العاطلين مقابل مناصب عمل شاغرة.

يرى أصحاب هذه النظرية، أن رغبة الأفراد في ترك عملهم للبحث عن وظيفة أفضل وتلائم قدراتهم وأجور أعلى من الأجور التي كانو يتقاضونها سابقا، يتسبب في حدوث بطالة احتكاكية، التي تعد سلوكا اختياريا ينتج عن سعي الأفراد إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة، فقد يرها ضرورية من أجل توزيع أمثل لقوة عمل الأنشطة والاستخدامات المختلفة.

في حين يفضل أصحاب المؤسسات الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت، عوضا عن منحها لأول العارضين، رغبة في الحصول على أفضلهم لهذا المنصب. وعليه فإن تساوي التكلفة الحدية لاقتناء المعلومات مع الايراد الحدي المتوقع، يوقف الفرد الذي يعظم دخله عن البحث عن العمل[2].

رابعا–نظرية التوقعات الرشيدة لسوق العمل

تعتبر فرضية التوقع العقلاني افتراض قياسي في الاقتصاد المعاصر، نظرا لأنها تتسق مع نموذج هذه الفرضية تم تقديمها بواسطة MUTH (1961)، الذي صاغ النظرية من خلال مقال له " التوقعات العقلانية" و"نظرية حركة الأسعار" و تم الترويج لها لاحقا بواسطة LUCAS سنة 1972.

تم تقديم الفرضية استجابة لعيوب التوقعات التكييفية أنذاك، أحدثت نظرية التوقعات الرشيدة تطورات هامة نظرا لإدخالها الدقة العلمية لنماذج الاقتصاد الكلي، هذا يعني أنه لا يمكن تقديم إجابات بسيطة في شرح الظواهر الاقتصادية[3].

---

[1] - Fischer, Manfred M., Nijkamp, Peter (2013) ,” **Handbook of Regional Science”**, volume (1) Springer, Allemagne, p60.

[2]– كمال قرطام(2017)، "**محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1976 – 2014)**"، العدد الثاني المجلد الرابع والخمسون ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مصر، ص 8.

[3] - Michał Gradzewicz, Krzysztof Makarski, Joanna Tyrowicz (2013), **Do We Really Need to Start From Scratch? Economic Theory on Economic Crises** ,Working Papers,n°17 (102), Pologne , p3.

جاءت هذه الفرضية نتيجة الحاجة لتجاوز نقاط الضعف المشار إليها في فرضية التوقعات التكيفية، وتقوم على فكرتين أساسيتين[1]:

- استخدام الأفراد كافة المعلومات المتاحة، التي تضمنت توقعاتهم الخاطئة السابقة، أي لا يلجؤون لنظام الخطأ، كما أنهم ليسوا دائما الأصح في تشكيل توقعاتهم، إذا كانت تحديد الأخطاء على الشكل الصحيح؛
- استخدام المعلومات بطريقة مثالية، حيث تكون التوقعات مطابقة لأفضل تخمين عن المستقبل (التوقع الأمثل)، باستخدام كل ما متاح من المعلومات لتجنب الوقوع في الأخطاء المكلفة (تغيير الأسلوب)؛

بناءً على قواعد النظرية الكلاسكية الجديدة، التي تقوم على مرونة الأجور والأسعار التي تتكيف آليا مع حالة العرض والطلب السائدة، واستخدام الأفراد المعلومات المتوفرة لديهم، مع تزايد في معدلات البطالة وبسبب بحث الأفراد عن وظائف أحسن في وقت الكساد، فإن أنصار هذه المدرسة يجزمون بأن تكون التوقعات رشيدة، إذا ما تم التنبؤ بها وفقا لهذه القواعد، وبالتالي فهم يرون بأن تصحيح الاختلالات الحاصلة على المستوى الكلي، مثل الركود وارتفاع في نسبة البطالة، يستلزم الحد من صلاحيات الدولة، وتوافر حرية النشاط الاقتصادي وشفافية الأسواق والمرونة التامة للأسعار والأجور، حسب حالة العرض والطلب[2].

المطلب الثاني: تفسير الكنزيون الجدد لسوق العمل

قام أصحاب الفكر الاقتصادي الكنزي الجديد بتقديم شروحات لوجود اختلالات في سوق العمل، وإمكانية حدوث بطالة غير إرادية بسبب جمود الأجور، فهم يعتقدون أن الأفراد راشدون، وأن سلوكهم لا ينجر تلقائيا لإحداث الأجر التوازني. ومن بين أهم النظريات التي جاء بها التحليل الكنزي الجديد في هذا الشأن:

أولا–نظرية اختلال سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي **E.MALLINVAND**، كمحاولة لتفسير البطالة في الدول الصناعية في فترة السبعينيات، كما يؤثر تحليله على سوقين: سوق السلع، سوق العمل.

يفترض أصحاب هذه النظرية جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، لعجزهما على التكيف بسرعة لتحقيق التوازن، ففي ظل وجود أسعار زائفة " جمود الأسعار"، يتعرض سوق العمل إلى حالة من الاختلال[3].

---

[1]– نبيل مهدي الجنابي(2017)، "**التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، الأردن، ص40.

[2]- محمد جلال مراد (2004)، "**البطالة والسياسات الاقتصادية**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر (17) حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ص19.

[3]-Olivia Montel-Dumont (2011), «**La pensée économique contemporaine** », Cahiers français, La documentation française, France, p10.

يفسر أصحاب هذه النظرية أن حدوث البطالة، راجع إلى اختلال في سوق العمل وسوق السلع والخدمات فهم يعتبرونها سبب ونتيجة في آن واحد لقصور الطلب في سوق السلع والخدمات.

فحدوث اختلال في سوق العمل، يمكن أن يكون نتيجة ارتفاع في الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع العارضين إلى عدم زيادة عرض السلع، عن طريق عدم زيادة في مستوى التوظيف، وهذا نتيجة الانخفاض في الأرباح ويسمى هذا النوع بالبطالة الإختيارية (البطالة عند الكلاسيك).

أما إذا كان هناك قصور في الطلب الفعال، يؤدي هذا إلى زيادة في مخزون السلع، مما يلجأ العارضين إلى التقليص في حجم الإنتاج، أي التقليل من العمالة مما يؤدي إلى حدوث بطالة في سوق العمل، ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالبطالة الإجبارية (البطالة عند كينز)[1].

ثانيا- نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية، على يد D.B. M.PIORE Doernberg خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض نوع من التجزئة، على أساس الفرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى[2].

حيث لوحظ وجود **سوق عمل أولي:** عندما تكون الوظائف مستقرة (العقود مفتوحة)، ذات رواتب جيدة يشكل هذا النوع سوق عمل جيد، نظرا لوجود وظائف مربحة مع ظروف عمل جيدة، إلى جانب المميزات التي تتعلق به من ناحية التدريب المهني وإمكانية الترقية، حيث يتم تدريب العمال بشكل عام من قبل الشركة نفسها وفرص عمل حقيقية[3].

---

[1]- محمد حسين علي عيسى(2013)، **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، بدون تخصص، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- فلسطين، ص24.

[2]- حسين عبد المطلب الأسرج (2010)، **دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول العربية**، ص 24 موجود على الموقع:
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/1/MPRA_paper_22300.pdf

[3]- Kristell Leduc, Anne-sophie Genevois(2012), **Segmentation du marché du travail - le cas luxembourgeois,** CEPS/ INSTEAD, Working Paper n°35, France, p 6-7.

أما بالنسبة **للسوق الثانوي**: الذي يتميز بالوظائف غير ماهرة في القطاعات الهيكلية، ذات الأجور المنخفضة، وظروف عمل متدهورة كل هذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الوظيفي المرتفع (جزء كبير من العمل بدوام جزئي، ومرونة كبيرة في الجداول الأسبوعية أو حتى اليومية، ارتفاع معدل دوران العمل......)[1].

حتى من جانب التدريبات المهنية، فعلى العمال تدريب أنفسهم مع إمكانية الترقية في هذا السوق تكون معدومة، أما بالنسبة للعائد على الاستثمار في التدريب لن يكون لتحسين رأس المال البشري أي تأثير على مستوى الأجور أو الوضع المهني[2].

بعد تحديد هذين السوقين وفقا لخصائص الوظائف، لوحظ أن توزيع الأفراد لا يتم بشكل عشوائي، على سبيل المثال يأخذ بعد تنقل العمال بعين الاعتبار بالنسبة للسوق الأولية، يكون عدد الانتقال من وظيفة لأخرى منخفض إلى حد ما وإذا ما اضطر الموظف إلى تغيير وظائفه، يكون التنقل آمن بشكل عام مع ضمان الكسب.

في السوق الثانوية، يعد الانتقال من وظيفة لأخرى التعرض للبطالة، كما أن تغيير الوظائف لا يؤدي دائما إلى أجور أفضل أو ظروف عمل أفضل، لذلك ليس من المستغرب أن نجد معدل دوران الموظفين في هذه السوق أعلى منه في السوق الأولية، كما أن معدل البطالة في السوق الثانوية يكون أعلى من السوق الأولية.

إن وجود عدد أكبر من النقابات أو الموظفين بموجب اتفاق جماعي في السوق الأولية، يوضح جزئيا حقيقة أن الوظائف محمية بشكل أفضل هناك من السوق الثانوي[3].

المطلب الثالث: نظريات التحليل الجزئي للبطالة

مزال التحليل الكلي لديناميكية سوق العمل والتغير الهيكلي للبطالة محل نقاش العديد من الباحثين، جعل الكثير منهم في التفكير إلى إدخال عوامل جديدة لتحليل الظواهر الموجودة في سوق العمل، ووجود سبب في حدوث البطالة فمنهم من يرى أن طالبي العمل سبب ظهورها ومنهم من يرى أن عارضي العمل هو سبب ظهورها، كما يرى البعض الأخر أن العمل فيم بينهم هم الذين يحدثونها. وعليه فإن اختلاف في عرض الأفكار والنظريات، أدى بكثير من الاقتصاديين تناول النظريات السابقة، بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر.

---

[1]- Bruno Lamotte, Emmanuelle Puissant (2010**), Segmentation du marché du travail et précarité de l'aideà domicile. Comment les partenaires sociaux peuvent-ils agir?.** Économies et sociétés. Série AB,Économie du travail, ISMEA Notbooks, vol 44(7),France, p1217.

[2] - Kristell, sophie Genevois, Also mentioned, p6.

[3] - Kristell, sophie Genevois, Also mentioned, p6-7.

أولا–نظرية الأجور الكفاءة

وفقا لهذه النظرية، تعمل الشركات بكفاءة أكبر إذا كانت الأجور أعلى من مستوى التوازن. لذلك قد يكون من المربح للشركات أن تبقى الأجور مرتفعة حتى ولو في ظل وجود فائض من العمالة. فلطالما كانت البطالة الناشئة عن نظرية الأجور الكفاءة تشبه البطالة الناتجة عن قوانين الحد الأدنى للأجور والنقابات، ففي جميع الحالات الثلاثة تكون البطالة نتيجة للأجور أعلى من المستوى الذي يوازن بين كمية العمالة المعروضة وكمية العمالة المطلوبة، ومع ذلك يوجد فرق في ذلك، حيث أن القوانين والنقابات ذات الأجر الأدنى تمنع الشركات من خفض الأجور في ظل وجود فائض في العمال، أما نظرية الكفاءة ترى هذا القيد المفروض على الشركات ليس ضروريا في كثير من الحالات، لأن الشركات قد تكون أفضل حالا في الحفاظ على الأجور أعلى من مستوى التوازن[1].

تتمثل النظرة الجديدة لنظرية الكفاءة في الأجور في أن رفع الأجور، قد يكون مربحا لأنه قد يرفع من كفاءة عمال الشركة.

ترى هذه النظرية أن الأجور المرتفعة تجعل العمال أكثر إنتاجية، حيث أن تأثير الأجور على العمال قد يفسر فشل الشركات في خفض الأجور، على الرغم من وجود فائض في العمل، لأنها قد تخشى من أن التأثير السلبي على إنتاجية العمال، يفوق الانخفاض في الأجر لكل عامل، وبالتالي زيادة إجمالي تكلفة العمالة الفعلية. ونتيجة لذلك قد تكون هناك بطالة حتى في عالم يسوده شركات قادرة على المنافسة التامة. اقترح الاقتصاديون نظريات مختلفة لشرح كيفية تأثير الأجور على إنتاجية العمال، حيث نجد إحدى النظريات المتعلقة بكفاءة الأجور وغالبا ما تطبق في البلدان الفقيرة تنص على أن الأجور تؤثر على التغذية حيث يرى أنه بإمكان العمال الذين يحصلون على أجر مرتفع تحمل نظاما غذائيا أكثر تغذية، والعمال الأكثر صحة أكثر إنتاجية.

توجد نظرية أخرى تتعلق بالدول المتقدمة، ترى أن الأجور المرتفعة تقلل من معدل دوران العمالة، هذا يعني أن ترك العمال لوظائفهم لأسباب عديدة لقبول وظائف أفضل في شركات أخرى، أو تغير وظائفهم أو الانتقال إلى أجزاء أخرى من البلد، وعليه فإن الشركة كلما دفعت لعمالها، كلما زاد حافزهم على البقاء مع الشركة، من خلال دفع أجور مرتفعة، وهكذا تقلل الشركة من معدل تكرار ترك العمال وظائفهم، ويقلل من الوقت والأموال التي تنفق على توظيف عمال جدد وتدريبهم[2].

[1] - N.Gregory Mankiw (2018), **Principales of macroeconomics**, Eighth edition, USA, p310.
[2] - Ben J. Heijdra, Frederick Van Der Ploeg (2002), **Foundations of Modern Macroeconomics,** first published, USA, p178-179.

تقول النظرية الثالثة لكفاءة الأجور، أن متوسط جودة القوة العاملة في الشركة يعتمد على الأجر الذي تدفعه لموظفيها، أي إذا خفضت الشركة أجرها فإن أفضل الموظفين قد يشغلون وظائف في مكان آخر مما يترك الشركة مع موظفين لديهم أدنى فرص بديلة أقل، وعليه لكي تقلل الشركة من الاختيار السلبي (ميل الأشخاص الذين لديهم مزيد من المعلومات، إلى اختيار الذاتي بطريقة تضر بالأفراد الذين لديهم معلومات أقل (الشركة) عليها بدفع أجر التوازن أعلى من مستوى التوازن وتحسن متوسط جودة القوى العاملة لديها وبالتالي تزيد الإنتاجية[1].

بالنسبة للنظرية الرابعة تعترض أن الأجر المرتفع يحسن من مجهود العمال، حيث يحلل كارل شابيرو وجوزيف ستجليتز تأثير المعلومات غير المتماثلة بين صاحب العمل والموظفين، على الأجور ومستوى البطالة. حيث تفترض هذه النظرية أن الشركات لا يمكنها مراقبة جهد عمل موظيفها بشكل كامل، وأن على الموظفين أن يقرر مدى صعوبة العمل. كما بإمكان للعمال اختيار العمل الجاد أو يمكنهم اختيار التهرب وعليه يمكن للشركة التقليل من هذه المشكلة، بدفع أجور عالية لتشجيعهم على البقاء في الشركة وبذل المزيد من المجهود، وبالتالي عدم التهرب والزيادة في الإنتاجية[2].

على الرغم من اختلاف نظريات كفاءة الأجور الأربع بالتفصيل، إلا أنها تشترك في نقطة واحدة إلا وهي علاقة كفاءة الشركة مع أجور عمالها، حيث أنه قد تجد الشركة من المفيد الحفاظ على الأجور أعلى من المستوى التوازن، وكنتيجة لذلك انخفاض معدل العثور على الوظيفة وزيادة البطالة.

ثانيا-نظرية المشتغلون- الباحثون على العمل

تحاول نظرية (المشتغلون-الباحثون على العمل) أن تقدم تفسير لعدم انخفاض الأجور، أو حتى استمرارها في الارتفاع في ظل ارتفاع معدلات البطالة.

تفترض هذه النظرية أن المشتغلون هم فقط من يشاركون في مفاوضات الأجور، وعليه القدرة التفاوضية للمشتغلون حاليا وارتفاع الأجور، تأتي من حقيقة أنه من المكلف جدا للشركة أن تبدل عمالها الحاليين بالباحثين عن العمل أو الوافدين الجدد، فالمؤسسة لا يمكنها تحمل تكاليف إضافية في حالة توظيف عمال جدد، لأنها قد تحملت تكاليف سابقة للعمال الحاليين (تكاليف التدريب من أجل إنتاجية أفضل)، وعليه سيتم تعزيز القدرة على المساومة من قبل النقابات، لعدم قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف الإحلال المرتفعة. وبالتالي فإن المطالب ومفاوضات الأجور التي أجراها العمال وممثلو نقاباتهم، لن تأخذ في الاعتبار العاطلين

---

[1] - N.Gregory Mankiw, Also mentioned , p194.

[2] - Martin Chevalier, Benjamin Vignolles (2013), **Comment expliquer le chômage involontaire ?**, Regards croisés sur l'économie, la découverte, vol 13(1), France, pp 21-24.

عن العمل، مما ينتج عن هذه الفئة بطالة غير طوعية، سببها ارتفاع في قوة المساومة لدى المشتغلين داخل المؤسسة[1].

ثالثا-نظرية رأس المال البشري

منذ زمن Smith (1776) وMarshall (1920) وSchumpeter (1950)، أدرك معظم الاقتصاديين أن مهارات القوى العاملة في بلد ما هي واحدة من أهم أصولها التنافسية. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري طويل الأجل لا يعتمد فقط على المتغيرات النقدية، لأن الدور الذي تلعبه الأسرة في الخيارات التعليمية يضل حاسما.

لم يتم تطوير مفهوم رأس المال البشري حتى أواخر الخمسينات، ومع ذلك تعود أصول نظرية رأس المال البشري الجزئي الحديث إلى Mincer(1958) و Schultz(1961) وBecker (1962-1964) من خلال تقديم تحليلات نظرية وتجريبية.

تبرز الفكرة الأساسية لنظرية رأس المال البشري أنه نتيجة التسارع في التقدم التكنولوجي، أين أصبح الإنتاج أكثر تعقيدا، مما أدى إلى ظهور فكرة جديدة "حاجة العمال المهرة، الذين يجب أن يكونوا أكثر تنافسية" وبالتالي زيادة الإنتاجية. وعليه فإن الطريقة الوحيدة للحصول على هذا التأهيل هي تدريب العمال[2].

يعود الاهتمام الذي أثارته نظرية رأس المال البشري، إلى (Gary Becker) 1964 في طبعته الأولى من عمله المرجعي بعنوان " رأس المال البشري"، بعد مفهومه الأول الذي تم وضعه لأول مرة في عام 1961 من قبل الاقتصادي Theodore Schultz، من خلال المقال الذي نشره تحت عنوان الإستثمار في رأس المال البشري، يرى Schultz أن التدريب والتعليم وسيلة أساسية لتحسين الإنتاجية.

يعرف بيكر رأس المال البشري بأنه " مجموعة القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد من خلال تراكم مخزون من معرفة عامة أو خاصة". وهي تتألف من أنشطة تأخذ شكل استثمارات (استثمارات في رأس المال البشري)، لكن هذا رأس المال البشري فريد من نوعه، فهو يختلف عن الأشكال الأخرى لرأس المال،(رأس المال المادي أو المالي، الأرض،..) من ناحية نظرا لتأثيره على ثروة الأفراد ورفاههم

---

[1] - Luc Simar (2003), **Le modèle des « insiders-outsiders » : entre théorie et pratiques,** Reflets et perspectives de la vie économique,vol4, boeck , Belgique, p82.

[2] - Alain Redslob (2016), **Croissance, population et protection sociale Faits et théories face aux enjeux ,chpiter « Capital humain et croissance économique : une modélisation VAR avec cointégration »**, Edition (Panthéon Assas), France, p2.

(التأثير....... الدخل النقدي والنفسي) ومن ناحية أخرى، بما أنه الرجل الذي هو الدعم المحتمل لرأس المال البشري[1].

يمكن اعتباره مجموعة من المواهب والمهارات التي لها تأثير على جعل الموظفين أكثر إنتاجية، سواء تم اكتسابها بشكل غير رسمي (من خلال التجربة) أو بشكل رسمي (من خلال التعليم والتدريب)، كما أنها يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الاستثمارات مثل (التعليم والصحة) والتعليم في الوظيفة، التي تعمل على تحسين إنتاجية الفرد في سوق العمل"[2].

فهو يشكل مخزون المعرفة والمهارات التقنية التي تميز القوى العاملة في الدولة، ويغطي مجموعة من المعرفة والمهارات والكفاءات والخصائص الفردية التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي. رأس المال البشري هو أحد الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تقدم أو تدعم الإنتاجية والابتكار وقابلية التوظيف[3].

حيث أكدت الدراسات الحديثة أهمية دور رأس المال البشري في المساهمة بإحداث النمو والتنمية، كما أن طبيعة وظائف العمل الواجب توفيرها تعتمد على مستوى ونوعية رأس المال البشري، مما قد ينتج عن عدم تطابق مخرجات التعليم والمؤهلات مع متطلبات سوق العمل بطالة هيكلية[4].

1- نموذج رأس المال البشري عند بيكر:

تهدف نظرية بيكر إلى دراسة الأنشطة التي تؤثر على الدخل الحقيقي، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والتي يطلق عليها الاستثمار في رأس المال البشري، حيث تتخذ هذه الأنشطة أشكالا مختلفة (التعليم، التدريب، الرعاية الصحية......).

حيث يرى بيكر أن:

- التدريب العام شائع في العديد من الشركات، فهو يزيد بشكل عام من إنتاجية العامل، بشكل عام يمكن أن تستفيد منه شركة منافسة، وبالتالي يمكن للشركة تتحمل تكاليف التدريب دون الاستفادة منها. في هذا المنظور، ستوفر الشركة التدريب فقط، دون تحمل التكاليف والتي ستكون بعد ذلك

---

[1] - Hayfa Grira (2006), **Capital humain au Bangladesh,** Thèse de doctorat en Sciences économiques, France, p17.

[2] - Dorothée Boccanfuso, Luc Savard, Bernice E. Savy (2009), **Capital humain et croissance : Evidences sur les données de pays Africains,** Cahiers de recherche 09-15, Canada, p3.

[3]- OCDE(1998), **l'investissement dans le capital humain une comparaison internationale**, centre pour la recherche et l'innovation dans l'enseignement, France, p9.

[4]- بلقاسم بلعباس (2008)، **البطالة ومستقبل أسواق العمل**، سلسلة الخبراء، العدد26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص9.

مسؤولية العمال، كما أن الفرد الذي يتدرب خلال هذه الفترة، سوف يحصل على راتب أقل من إنتاجيته الحدية بسبب تكاليف التدريب.

- التدريب الخاص يكون ذات منفعة فقط للشركة التي تقدمه، لذلك من غير المغري أن يقوم العمال بتمويله لأنه سيكون من الصعب عليهم الاستفادة منه في شركة أخرى، وبالتالي فإن التكاليف تتحملها الشركة[1].

تعرضت النظرية لمجموعة من الانتقادات منها:

- التصرفات التحييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور، أن هناك فروقات ضخمة بين النساء والرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني.
- وجود الخصائص الفردية للأشخاص والتي تلعب دورا هاما في الحصول على العمل، مثل تلائم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حيث كلما كان الاتصال سهل كانت العمليات الجماعية جيدة.
- ظاهرة انقسام الشغل، حيث نجد أن هناك انقساما مثلا بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر حظا للاستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالأكبر منهم، حيث لا يمكن التكوين أن يكون ذا مردود لهم إلا في فترة قصيرة عكس الشباب[2].

يمكن أن نشير أن نظرية رأس المال البشري هي النظرية الجزئية الكلاسكية الأولى، التي حاولت إيجاد تفسيرا لظاهرة البطالة واختلال سوق العمل خلال عشرية كاملة (1960–1970)[3].

[1] - Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare (2016), **Education, productivite et gain. Retour sur les approches critiques de l'enchaînement causal de la théorie du capital humain**, BETA, Bureau d'Economie Théorique et Appliqué, document de travail n°22, France, p4.

[2]– رابح بلعباس(2012)، إشكالية البطالة في الجزائر " **دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966–2010)**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، بدون تخصص، الجزائر، ص 87.

[3]– يحيات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص38.

خلاصة:

بعد البحث والاطلاع عن مختلف وجهات النظر الفكرية التقليدية والحديثة، في تفسير التوازن في سوق العمل عبر مختلف المدارس الاقتصادية، وكيف لهذا الاختلال أن يخلق بطالة في السوق، تبين لنا وجود تضارب واختلاف فكري هائل في تحليل وتفسير اختلال سوق العمل، حيث افترض كلا من الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي سيادة المنافسة التامة وركزا على أليات سوق العمل وذلك بحدوث توازن بطريقة تلقائية بفعل مرونة الأجور والأسعار دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما أن البطالة الناشئة عن ذلك تكون اختيارية. بعد ذلك جاء الفكر الكنزي بمفهوم جديد نتيجة تدهور في مستويات الإنتاج وارتفاع كبير في معدلات البطالة جراء الأزمة الاقتصادية أنذاك، وأوضح أن النظام الرأسمالي لا يستطيع تحقيق التوازن عند التشغيل الكامل، لعدم امتلاكه آليات ذاتية تدفعه لذلك. يتم تحديد مستوى العمالة عن طريق الطلب الفعال في سوق السلع. أما عن تحديد مستوى العمالة نتيجة تفاعل قوى خارجية عن سوق العمل، ما يكون ولا يحدث إلا صدفة. كما بين أن البطالة إجبارية وليست اختيارية بسبب جمود الأجور.

من خلال مساهمة النظرية الاقتصادية في الإلمام بهذا الموضوع وتشبعه، ارتئينا التعرض إلى أهم النظريات الحديثة التي قدمت تفسيرا لتزايد حدة البطالة، ومن أهم النظريات نجد منحنى فيليبس الذي اتخذته الدول كمقياس رسم السياسة الاقتصادية (التوفيق بين البطالة والتضخم)، لكن سرعان ما انتقد بعد بروز ظاهرة الركود التضخمي. كما كان للتطور التكنولوجي أيضا أثر في ظهور نظريات أخرى، فسرت سبب البطالة بوجود الدورات الاقتصادية، حيث اعتبرت نظرية البحث عن العمل كبديل لنظرية عرض العمل الكلاسيكي الجديد والتي ارتكزت أساسا على صعوبة توافر المعلومات الكاملة والكافية في سوق العمل مما نتج عن ذلك بطالة احتكاكية. أما عن نظرية تجزئة سوق العمل فقد أنسبت وجود البطالة إلى عدم تجانس عنصر العمل. كما فسرت نظرية الاختلال هي الأخرى وجود البطالة بجمود الأجور والأسعار .وعلى الرغم من أن هذه النظريات غلب عليها طابع التحليل الكلي، إلا أنه لم يمنع من ظهور بعض التحاليل على المستوى الجزئي كنظرية الأجور الكفاءة، التي نصت على أن الأجور المرتفعة تجعل العمال أكثر إنتاجية ويكون عمل الشركات بكفاءة أكبر إذا كانت الأجور أعلى من مستوى التوازن، وأن البطالة الناشئة عن هذه النظرية تشبه البطالة الناتجة عن قوانين الحد الأدنى للأجور والنقابات. إلى جانب نظرية رأس المال البشري التي يكمن دورها في المساهمة بإحداث النمو والتنمية، حيث اعتمدت طبيعة وظائف العمل الواجب توفيرها على مستوى ونوعية رأس المال البشري، كما نتج عن عدم توافق مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بطالة هيكلية.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر

تمهيد

من خلال الخلفيات النظرية لسوق العمل وتفسيرها لمختلف الأوضاع التي مر بها، جراء التقلبات والاختلالات الحادة التي شهدها خلال العقد الأخير من القرن العشرين. تبين وجود فجوة الواسعة بين عرض العمل وطلبه، والتي أثرت سلبا على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتعتبر أزمة البطالة من أهم تلك الاختلالات، حيث تمتد تأثيراتها السلبية بشكل واسع وتؤثر في الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة، مع تضرر الفئة الشابة بشكل خاص، نظرًا للعقبات التي تواجهها عند الاندماج في سوق العمل.

سوق العمل الجزائري كغيره من أسواق العمل في العالم يواجه هذه التحديات، لذلك تسعى الدولة دائما إلى تطويره، ليكون مواكباً لمختلف المتغيرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية، من خلال التعرف على أبرز الممارسات في سوق العمل وواقعه والعوامل المؤثرة والمتأثرة به.

سجل سوق العمل الجزائري، تفاقما كبيرا في معدلات البطالة، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات انتقلت هذه الأخيرة من 19.7 % سنة 1990 إلى حدود 30% سنة 1999، نتيجة الأزمة النفطية سنة 1986 وكذا انعدام الاستقرار الأمني للبلاد، مما توجب على الدولة التدخل من خلال تقديم جملة من الإصلاحات وانتهاج أساليب اقتصادية وسياسية قصد التخفيف من حدة المشكلة، حيث نتج عن ذلك انخفاض مستمر في معدلات البطالة مسجلة بذلك نسبة 11.4 % سنة 2019.

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، والتي نتج عنها تقلبات في سوق العمل ومركباته، توجب القيام بآليات وتدابير تسعى إلى تخفيض البطالة والزيادة في مناصب الشغل. ولكي نتمكن من تحليل آليات سير أسواق العمل، أصبح من الضروري التعرف على أهم المؤشرات التي يمكن أن تصف الحالة العامة لسوق العمل، وكذا دراسة سلوكها وكيفية تأثيرها وتأثرها بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة خلال الفترة 1990-2019.

المبحث الأول: خصائص القوى العاملة المشتغلة في الجزائر(1990-2019)

لتحليل أوسع للقوى العاملة، وجب علينا النظر إلى ما يميزها من حيث حجمها ونسبتها وهيكلها والذي يعتبر من أساسيات تحديد مستويات العمالة، إلى جانب التعرف على القطاعات التي تعاني من نقص في بعض المهارات، وكذا التي تواجه زيادة في العمالة. ارتأينا في هذا المبحث إلى دراسة واستخلاص الخصائص الحقيقية للعمالة في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل حجم ونسبة العمالة في الجزائر (1990-2019)

يقتضي تحليل قوة العمل على تشخيص طلب العمل الحالي والمستقبلي، وتحديد ما تحتاجه اليوم وما ستحتاجه في المستقبل من حيث الحجم والخبرات، كما يجب العمل على تقدير الفجوة بين الطلب الحالي والمستقبلي، ومن ثم تقليص الفجوة، كما سنعمل على محاولة تحليل اتجاهات مؤشرات سوق العمل بشكل عام.

أولا-تطور حجم ونسبة العمالة إلى إجمالي السكان:

قبل البدء في تحليل تطور نسبة العمالة إلى إجمالي السكان، نقدم تعريفا بسيطا لكلا من الفئة المشتغلة ونسبة العمالة إلى إجمالي السكان.

1- تعريف الفئة المشتغلة:

حسب منظمة العمل الدولية تعرف الفئة المشتغلة الأشخاص (الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر) الذين عملوا (حتى ولو لمدة ساعة واحدة فقط) خلال أسبوع معين (يسمى الأسبوع المرجعي)، سواء يعملون لحسابهم الخاص أو أرباب عمل أو مساعدين في الشركة أو الشركة العائلية. ويشمل أيضًا الأشخاص الذين لديهم وظيفة ولكنهم غائبون مؤقتًا لسبب مثل المرض (أقل من عام)، والإجازة مدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة، والنزاع العمالي، والتدريب، سوء الاحوال الجوية ... جنود الوحدة والمتدربين بأجر هم جزء من السكان العاملين.

2- تعريف نسبة العمالة إلى إجمالي السكان:

حسب منظمة العمل الدولية **(ILO)** تعرف نسبة العمالة إلى إجمالي السكان على أنها " نسبة توظيف السكان في سن العمل في بلد ما. حيث تشير ارتفاع هذه النسبة إلى تشغيل جزءً كبيرًا من سكان هذا البلد"،

أما انخفاضها إلى عدم مشاركة جزءً كبيرًا من السكان بشكل مباشر في الأنشطة المتعلقة بالسوق، فقد يكون إما عاطل عن العمل أو (على الأرجح) خارج سوق العمل[1].

الشكل(1.2): تطور الفئة المشتغلة (%) في الجزائر (1990-2019)

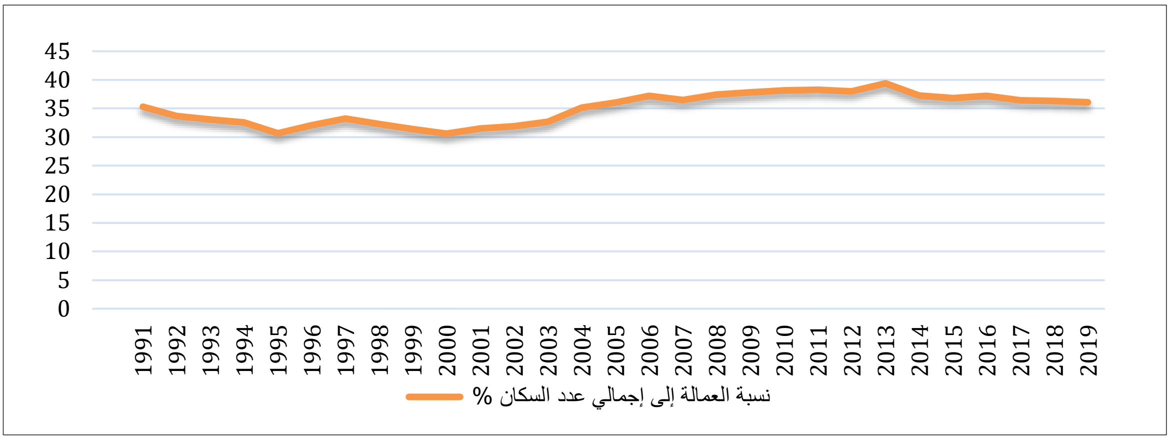

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الموقع:

- Rétrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
- Données statistique (2019), « Activité , Emploie et chômage N°879 » p12.

عرفت نسبة العمالة إلى إجمالي السكان خلال الفترة (1990-2000) عدة تغيرات، تماشيا مع ديناميكية سوق العمل والتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت انخفاضا في نسبتها من 35.28 % سنة 1990 إلى 31.92 %سنة 2000.ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انعدام الاستقرار الأمني، مما أدى إلى ضعف حركية سوق العمل أو شبه جموده، بالإضافة إلى عجز جل المؤسسات الاقتصادية الذي انتهى الأمر بحلها وخصخصتها.

أما الفترة (2001-2010) عرفت زيادة منتظمة في نسبة العمالة إلى إجمالي السكان، بداية من سنة 2000 وانتقلت نسبتها من 30 % إلى 39 % سنة 2013، يمكن إرجاع ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في العمالة الذاتية (أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص)[2]. بعد ذلك سجلت انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة، وبلغت نسبتها 36 % في سنة 2019، نتيجة ارتفاع نسبة الفئات غير المنتجة من إجمالي السكان (إما خارج قوة العمل أو في مرحلة بحث عن العمل). وعليه، يمكننا القول أن معدل المشتغلين له أثر كبير على العملية الإنتاجية، فالزيادة في هذا المعدل تؤدي حتما إلى الزيادة في الفئة المنتجة من إجمالي

[1]-https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions/description-employment-to-population-ratio/ cite le 11/01/2020 à 12h00.

[2] -https://www.ons.dz/IMG/pdf/Emp_2013-EN-VerFin, Statistical data **(2013)**, **Activity, Employment & Unemployment for the 4th quarter of –summary,** p2.

السكان والعكس صحيح. ولتحليل أدق سنقوم بدراسة نسبة العمالة إلى إجمالي السكان حسب الجنس إلى جانب معدل التغير في ذلك.

ثانيا-نسبة العمالة إلى إجمالي السكان حسب الجنس:

بالرغم من التطور الكبير الذي عرفته الجزائر من حيث تضاعف الفئة المشتغلة، إلا أن الأغلبية الساحقة من العمال تبقى حكرا على الرجال، فالعنصر الرجالي هو أكثر ممارسة للشغل من العنصر النسائي، لعزوفه عن الدراسة وتفضيله الدخول لسوق العمل. بالرغم من مساهمة المرأة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، إلا أنه يبقى قيامها بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر (كالأعمال المنزلية، تربية الأطفال...)، والتي تضل غير مرئية ولا محسوبة في إجمالي الناتج المحلي. حيث تحجم المؤسسات عن تشغيل المرأة، بسبب كثرة أشغالها العائلية إضافة إلى تربية الأولاد والاهتمام بالأسرة والتربية الأسرية، لذلك يلاحظ في جل البلدان أن المرأة تفقد من فرصتها للعمل مباشرة مع أول مولد لها. وهذا ما يؤكده الشكل أدناه إذ نلاحظ أن نسبة العمالة إلى إجمالي السكان فئة الذكور تفوق فئة الإناث خلال الفترة (1990-2019)، حيث بلغت نسبتها 60.16 % مقابل 13 % لفئة الإناث سنة 2019، لكن يلاحظ عند هذه الأخيرة ارتفاع تدريجي في حصتها بداية من سنة 2003 التي بلغت نسبتها أنداك نسبة 8.67 %، مما يدل على تطور بنية النساء العاملات وفق ارتفاع المستوى التعليمي ومن ثما بداية ولوج المرأة إلى عالم الشغل، الذي كان مرهونا بعدة اعتبارات أهمها المستوى التعليمي وحاجة المجتمع لها.

الشكل(2.2): نسبة العمالة إلى إجمالي السكان (%) ذكور، إناث (1991-2019)

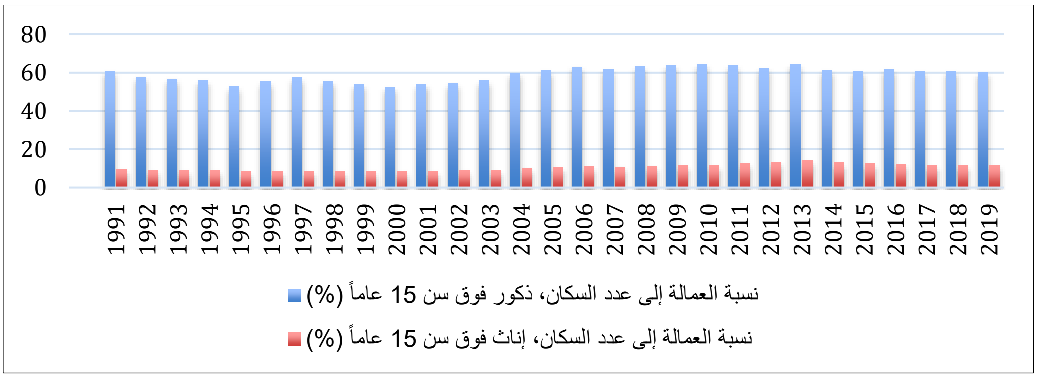

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/ cite le 12/01/2020 à 15h30.

1- التغير في معدل نسبة العمالة إلى إجمالي السكان حسب الجنس

يعتبر التغير في معدل نسبة العمالة إلى إجمالي السكان أدق معيار للتأكد مما ذكرناه سابقا، وإبراز النسب الحقيقية لمشاركة كلا من الجنسين في سوق العمل، سجل الشكل (3.2) تقلبات شديدة في المعدلات

بالنسبة للفئتين (ذكور، إناث)، مما يعني أنهما يخضعان لنفس التغيرات التي حصلت على طول فترة الدراسة، حيث تبين من خلال الفترة (1990-2000)، أن معدلات التغير لفئة الذكور تفوق معدلات التغير لفئة الإناث، وهذا يدل عن نقص مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال تلك الفترة، كما أن فئة الذكور تواجه مسؤولية أكبر، مما يتوجب عليها ترك الدراسة باكرا وميلها للعمل المأجور، قصد تلبية الحاجيات الأسرة المسؤولة عنها. عكس فئة الإناث التي كانت تواجه عوائق اجتماعية وثقافية، تمنعها من استثمار قدراتها الإنتاجية في سوق العمل، لذلك فضلت الاستقرار في المنزل وركزت على الدور المجتمعي لتقديم الرعاية الأسرية. لكن مع بداية سنة 2000 بروز تطور ملحوظ خاصة بالنسبة لتغير العمالة إلى إجمالي السكان (إناث)، مما أدى إلى إقبال مشاركة المرأة في سوق العمل، إلى جانب الانفتاح الثقافي والفكري والسماح لها بممارسة أدوار أخرى، قصد المساهمة في العملية الإنتاجية.

يتماشى التغير في نسبة العمالة بالنسبة للذكور والإناث، في نفس الاتجاه ويعرف نفس الإشارة سواء كانت سالبة أم موجبة، وهذا على طول فترة الدراسة باستثناء سنتي 2011 -2012 التي توضح الاختلاف بين الفئتين، أين سجل معدل التغير قيمة موجبة لصالح فئة الإناث، مما يعني زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة قدرت بـ 0.08 % سنة 2011. عكس فئة الذكور التي انخفضت نسبتها وبلغت أدنى قيمة لها قدرت بـ (0.02) سنة 2012، كل هذا يعود إلى ظاهرة فتح مناصب في قطاعي الصحة والتربية، التي حازت عليها المرأة لتوافقها مع خصوصياتها في مجال التربية والرعاية وهي ميادين تتوفق فيها المرأة.

الشكل(3.2): التغير في معدل نسبة العمالة إلى إجمالي السكان حسب الجنس خلال الفترة (1991-2019)

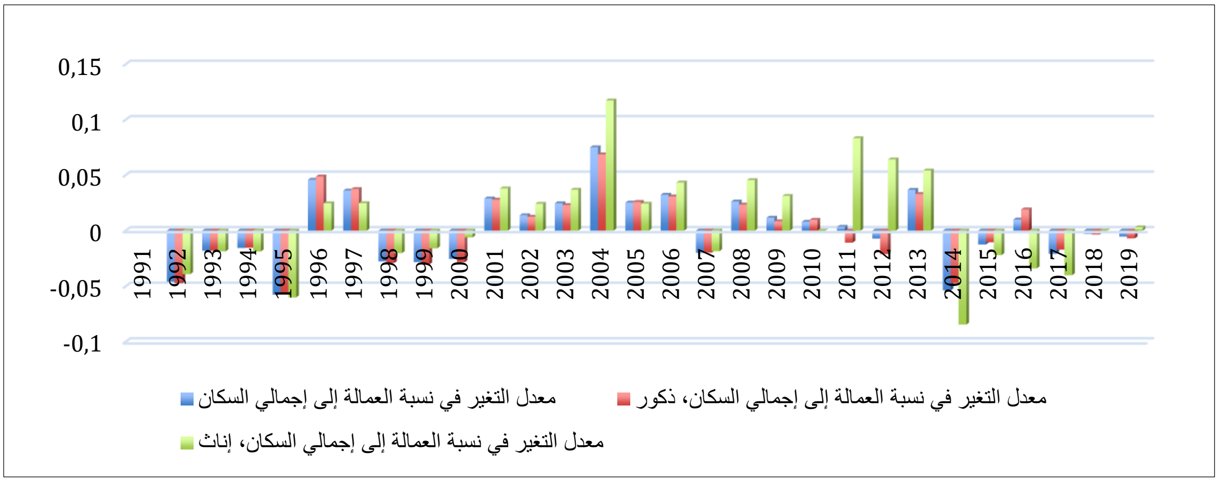

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/ cité le 20/01/2020 à 11h00.

المطلب الثاني: تشخيص الفئة المشتغلة في الجزائر

يعتمد توزيع العمال بين مختلف المهن والأوضاع السائدة في سوق العمل على معايير تؤثر في مختلف الأعمال والنشاطات الاقتصادية التي يقوم بها، مثل العمر، المستوى الدراسي، الجنس والقطاع الاقتصادي حيث تتحكم نوعية هذا الأخير في التفاوتات التي تظهر عند توزيع العمال، نظرا لكون بعض القطاعات أكثر جاذبية من غيرها لليد العاملة. سنحاول في هذا المطلب تشخيص الفئة المشتغلة بالاعتماد على معايير أساسية، لإثبات موقع وتمركز العمالة وإظهار وضعها الاقتصادي.

أولا–تطور حجم العمالة حسب الفئات العمرية:

ينصب اهتمام المؤسسة الاقتصادية والخدمية، أثناء طلبها على العمالة على فئات دون أخرى لاعتبارات خاصة بالمؤسسة وطبيعة نشاطها، وعليه سنقوم بتحليل تطور حجم العمالة حسب الفئات العمرية.

الشكل (4.2): تطور حجم العمالة (بالآلاف) حسب الفئات العمرية

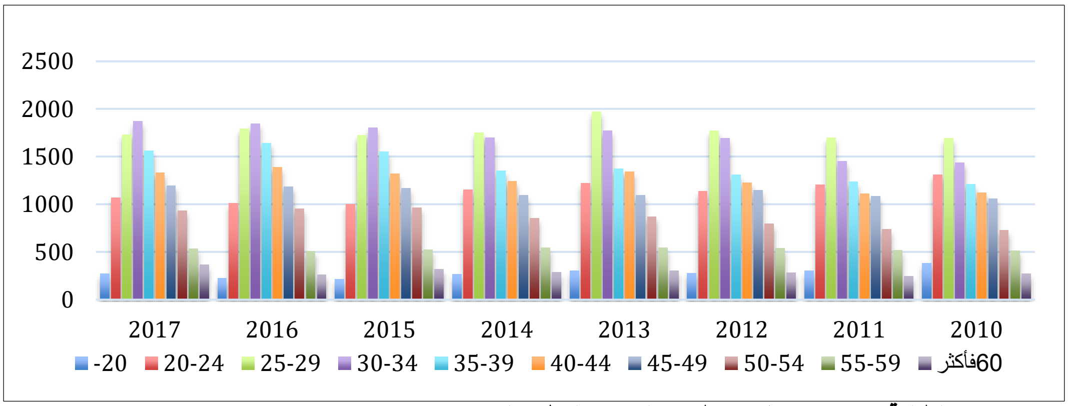

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Rétrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « **emploie** ».
- L'Algérie en quelques chiffres, résultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.

يسمح لنا الشكل أعلاه بتقديم الملاحظات التالية:

- شهد حجم العمالة في السنوات الأخيرة القليلة تطورا ملحوظا، وكان للفئة العمرية (25–29 سنة) النصيب الأوفر من مناصب العمل، حيث قدر عدد المناصب الممنوحة لهذه الفئة سنة 2013 ما يفوق 1973 ألف منصب، لما تتوفر عليه من خصوصيات كبرامج التنمية وسياسات التشغيل المطبقة أنداك. ثم تليها الفئة العمرية (30–34) بـ 1771 ألف منصب وهذا ما يثبت لنا أن الطابع الشباني لقوة العمل يعد محددا أساسيا لطلب العمل.
- أما الفئة الأقل من 20 سنة، فتعتبر الفئة الأكثر حرمانا في الحصول على منصب عمل الذي لم يتجاوز عدد المناصب فيها 300 ألف منصب، ويعود هذا الأمر لعدة اعتبارات منها القانونية المتعلق بمنع

تشغيل الصغار، إلى جانب شروط التمدرس التي لا تسمح بخروج التلميذ من التكوين قبل السن القانونية، إضافة إلى التنافس على المناصب المتاحة والشحيحة دون أن ننسى سياسة التحويلات الاجتماعية، التي تقدمها الحكومة للأسر المعوزة وتكفل بعض الجمعيات بها. وهذا بالموازاة مع الأشخاص الذين تجاوز سنهم 60 سنة، الذي قدر عدد مناصب الشغل الممنوحة لهم بـ 300 ألف منصب، نظرا لإحالة أغلبيتهم على التقاعد.

وعليه يرتكز حجم العمالة الذي عرف نموا معتبرا خلال الفترة المدروسة، لدى الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين (25-55 سنة)، حيث بلغ إجمالي المناصب الممنوحة للفئات العمرية من 20 سنة إلى 49 سنة أكثر من 100 ألف منصب، كما تمنح حصة الأسد للفئات التي تتجاوز 25 سنة، هذا ما يفسر غلبة فئة الكهول في سوق العمل.

ثانيا-توزيع حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

إن توزيع العمالة يعطي فكرة على طبيعة الاقتصاد الوطني، وتحديد فيما إذا كان اقتصادا فلاحيا، خدماتيا أو صناعيا، فهو يعطي فكرة على التوجهات المستقبلية للقطاعات المختلفة. كما هو معلوم، وباعتبار أن 98% من الصادرات هي من المحروقات مما يعني خضوعه للآفة المعروفة بالمرض الهولوندي.

الشكل (5.2): توزيع العمالة (10^3) القطاعات الاقتصادية

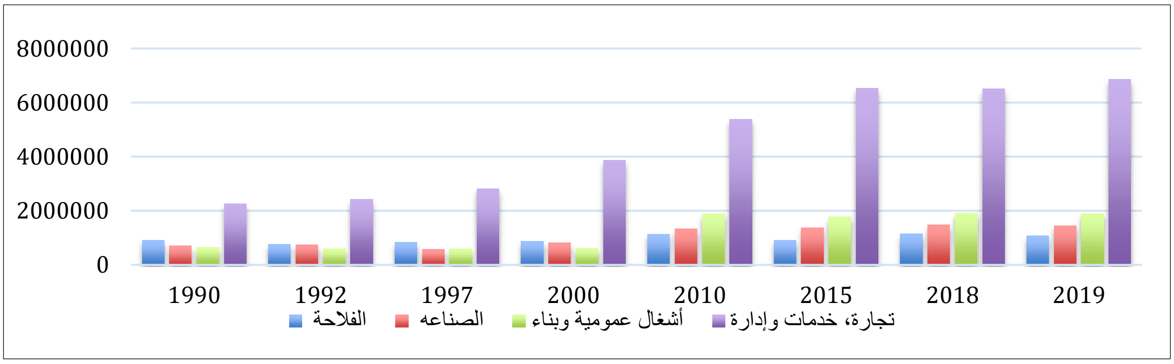

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Réstrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
- L'Algerie en quelques chiffres , resultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.
- Données statistique (2018) « Activité , Emploie et chômage N°819 » p4.

من خلال الشكل (5.2) يظهر لنا أن الاقتصاد الجزائري خدماتي، فهو متزايد عبر الزمن من خلال مركبة الاتجاه العام المتزايدة، متبوعا بالأشغال العمومية ثم الصناعة، حيث يحتل الصدارة بنسبة 61 % من العاملين وبهذا يكون قد استوعب أكثر من نصف الوظائف، حيث انتقلت حصته من 2256 ألف وظيفة سنة 1990 إلى 6857 ألف وظيفة سنة 2019، بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته الجزائر في قيمة

الواردات وتحسين المستوى المعيشي، مما يعزز التجارة. أضف إلى ذلك، نمو الطلب الاجتماعي في جميع المستويات خاصة في التعليم والصحة، اللذان عرفا تطورا وحداثة في القطاعين، إلى جانب الزيادة في معروض العمالة، الناتج عن الضغط الديموغرافي ومساهمة المرأة في عالم الشغل، مما عزز خلق فرص عمل في الخدمات[1]. سجل قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعا في حجمها، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات في السنوات الأخيرة، انتقل حجم العمالة من 650012 منصب سنة 2001 إلى 1886 ألف منصب سنة 2010، أي بزيادة معتبرة قدرها 1235988 منصب. ونشير إلى أن نمو هذا القطاع كان مدفوع بشكل رئيسي ببرامج البنية التحتية الوطنية، مع التمويل العام الذي تم إطلاقه منذ عام 2001[2]، إلى جانب تحسن الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة. ومع انطلاق برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014) والذي كان هدفه استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه والاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني، خصص لهذا البرنامج مبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل (130 مليار دولار) بلغ حجم العمالة خلال هذه الفترة بـ 1826 ألف منصب عمل، إلى جانب ذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة حيث سجل معدل متوسط نمو اقتصادي 4 % وبلغ احتياطي الصرف قيمة 178.93 مليار دج سنة 2014[3]، تواصلت عدد مناصب الشغل في الارتفاع وقدر عددها بـ 1890 ألف سنة 2019، بسبب عزم الحكومة على مواصلة توزيع وإنجاز مشاريع البنى التحتية من خلال تطبيق المشروع الخماسي (2015-2019) حيث خصص لهذا القطاع مبلغ قدره 4300 مليار دج.

عرف القطاع الفلاحي تدهورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، بعدما كان تمثل مساهمته من إجمالي العمالة 50 % عام 1967 أصبحت 18 % عام 1987، وهذا ناجم عن الهجرة الجماعية الضخمة في الأرياف، لتعاود الارتفاع وخلق فرص عمل خلال التسعينيات، وخاصة في السنتين 2000-2002. حيث نتج في تلك الآونة خلق 250 ألف وظيفة زراعية[4]، لتنتقل حجم العمالة المشتغلة من 1312069 مشتغل

---

[1] - Moundir Lassassi, Naser-eddine Hammouda (2012), **50 ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marché du travail en Algérie ?**, les cahiers du CREAD n°100 , Algérie ,p116.

[2] - Rafik Boukila-Hassane (2010) ,**Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algérie** , Cahiers des migrations internationales, N° 104, programme des migrations international BIT –GENEVE , p10.

[3] - التقرير السنوي لبنك الجزائر، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2015، ص65. على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapportba_2015ar.pdf

[4] - Fatiha Talahite , Rafik Bouklia – Hassane (2008), **Marché du travail , régulation et croissance économique en Algérie**, Revue Tiers Monde N°194 , ARMOND COLIN, France, P420-437.

سنة 2001 إلى 1617125 مشتغل سنة 2004، وهذا راجع إلى برنامج التنمية الزراعية [1](PNDA). بعد ذلك لوحظ تذبذب في القطاع الزراعي مرة بالانخفاض ومرة بالارتفاع رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، حيث بلغ حجم العمالة أدنى قيمة له خلال الفترة (2001-2016) مسجلة بذلك 865 ألف مشتغل سنة 2016، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بشكل طفيف ليبلغ عدد المشتغلين 1083 ألف مشتغل سنة 2019 وينسب هذا التدهور الذي عرفه القطاع الفلاحي جراء عدم فعالية البرامج المنتهجة في عملية الدعم لهذا الأخير. فحسب هذا السلوك المتطاير في مجال التشغيل، يمكن اعتبار قطاع الفلاحة خاضع للتذبذبات العشوائية بالخصوص التساقط.

فيما يخص قطاع الصناعة الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، كونه محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية، فهو يعتبر من القطاعات الرئيسية التي كانت توفر فرص العمل خلال فترة السبعينيات، لكن مع انخفاض أسعار النفط لعام 1986، شهد هذا القطاع تراجعا في الأداء خلال الفترة (1990-1999) أين انتقل حجم العمالة من701390 مشتغل سنة 1990 إلى 584 ألف مشتغل سنة 1997، وهذا نتيجة تبني خيار خصخصة المؤسسات العمومية وتسريح الآلاف من العمال، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة أي بنسبة 54.4 % من إجمالي المؤسسات العمومية، التي كانت ضمن العملية مما أدى إلى فقدان حوالي 36545 منصب عمل سنة 1998، أي بنسبة 17.2 % من إجمالي المناصب المفقودة في جميع القطاعات الأخرى، والتي بلغت 211922 منصب عمل. مع بداية سنة 2000 عرفت هذه الفترة تحولات جذرية على المستوى الاقتصادي والأمني، وتميزت بنوع من الاستقرار خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية[2]، فمع تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، وتحسن مداخيل الدولة شهد القطاع الصناعي شبه استقرار في حجم اليد العاملة، حيث انتقلت من 826060 منصب عمل سنة 2000 إلى 1450 ألف منصب عمل سنة 2019.

تعكس هذه التطورات سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجتها الدولة من خلال تطبيق برامج تنموية إلى جانب الانفتاح على صناعات تركيب ذات تكنولوجيا عالية مثل صناعة الهواتف الذكية، تركيب السيارات، صناعة الأدوية... مما جعل تصدر القطاعات غير المنتجة (خدمات، إدارة، تجارة بناء) في أول القائمة من حيث مساهمتها في سوق العمل بنسبة أكبر من القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) التي لها

[1] - **P.N.D.A** : Plan Nationale du Développement Agricole.

[2]- مهدي حطاب، أسيا الشريف (2019)، "**واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 16، رقم 02، الجزائر، ص130-131

دور في عملية التنمية وخلق مناصب شغل دائمة. إن هذا التوصيف للاقتصاد الوطني يبين عدم التوازن في الاقتصاد، فكون الاقتصاد خدماتي، في ظل ضعف القطاعات الفلاحية والصناعية، هذا يعني أنه يوجد ميول نحو استراد السلع والخدمات. حيث في الوقت الذي عرف فيه قطاع الخدمات نموا مستمرا، سجل قطاع الفلاحة نموا ضعيفا وبقي تقريبا ثابتا مع تذبذبات طفيفة، وكما هو الحال بالنسبة لقطاع الصناعة الذي ما فتئ يسجل نموا لكن ضعيفا وأقل من قطاع الأشغال العمومية، وهو ما نعتبره أثرا مباشرا للمرض الهولندي. ولتفصيل أدق نلجأ لدراسة معدل تغير حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية.

الشكل (6.2): نسبة نمو العمالة (%) في القطاعات الاقتصادية

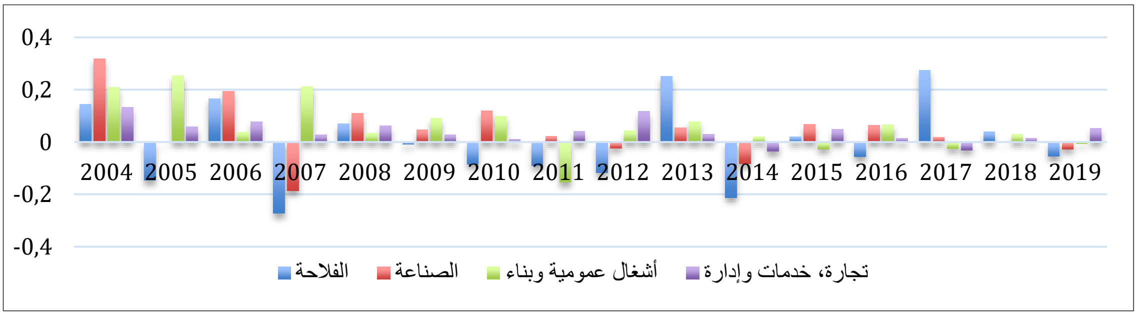

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Réstrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
- L'Algerie en quelques chiffres , resultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage N°819 » p4.

إن التقلبات الملاحظة في نسب نمو العمالة، يعكس غياب استراتيجية فلاحية لتحقيق الأمن الغذائي خاصة للظواهر الطبيعية، إضافة إلى مشاكل التمويل والتموين، وانغلاق آفاق التصدير. كما تشير النسب الضعيفة إلى المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة، الذي تأثر فعليا من فتح أبواب الاستيراد الواسع، مما أثر سلبا على مؤشرات القطاع الصناعي ثم اندثار النشاطات الصناعية الوطنية (صناعة الملابس، الصناعة الميكانيكية ....إلخ).

أيضا من خلال الشكل نلاحظ أن معدل نمو العمالة في القطاعات الاقتصادية يتماشى في نفس الاتجاه وحاملا للإشارة الموجبة في معظم السنوات وهذا على طول الفترة المدروسة (2001–2019)، باستثناء اختلافها في بعض السنوات ولتفسير ذلك نستعين بحساب متوسط التغير في حجم العمالة مقسم إلى فترات زمنية.

الجدول (1.2): متوسط نسب نمو حجم العمالة (%) حسب القطاعات الاقتصادية

السنوات/ القطاعات	2001-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019
الفلاحة	0,18	**-0,03**	**-0,06**	0,04
الصناعة	0,07	0,03	0,01	0,02
البناء والأشغال العمومية	0,12	0,12	0,01	0,007
التجارة وخدمات	0,05	0,05	0,03	0,02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Réstrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage N°819 » p4.

بالرغم من الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية، إلا أن كل هذه المؤشرات تدل على اختلالات كبيرة غير مبررة، في ظل غياب الرقابة وسوء التسيير.

- **تطور العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري:**

سجل القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000–2004) معدل موجب، حيث قدر متوسط معدل نمو العمالة بـ 0.18 %، والتي تمثل أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى المخطط الوطني للتنمية (PNDA) التابع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين، من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الفلاحي، عن طريق ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها مما شجع على خلق فرص عمل، حيث ارتفع عدد المشتغلين من 872880 سنة 2000 إلى 1617 ألف مشتغل سنة 2004، أي بزيادة قدرها 744245 مشتغل. إلا أنه سرعان ما لوحظ تدهور في الفترات اللاحقة مسجلا بذلك قيم سالبة، مقارنة بالقطاعات الأخرى وقدر متوسط نمو حجم العمالة بـ (0.03 –%) ، (0.06 –%) خلال الفترتين (2005–2009) و(2010–2014) على التوالي، هذا ما يفسر عدم تحديد سياسة فلاحية واضحة ومحددة الأهداف تسعى لتطوير القطاع الفلاحي، إلى جانب عدم تحقق التكامل والتنسيق بين الإصلاحات، حيث كانت كل مرحلة تلغي المرحلة السابقة نظرا للتضارب في النصوص والقوانين وهو ما لم يشجع الفلاحين على الاستثمار والاستخدام الأمثل لوسائل الإنتاج، التي ترفع من الإنتاج والإنتاجية، وتعزز خلق فرص العمل. فبالرغم من تبني الدولة آليات الدعم التي قدمتها مختلف وكالات للدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة في المجال الفلاحي (ANDI-ANGEM- FGAR-CNAC- ANSEJ)، إلا أن مساهمتها في خلق مناصب شغل وتحقيق تنمية اقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة، حيث تراجعت مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل وانخفض حجم العمالة من 1380520 مشتغل سنة 2005 إلى 899 ألف مشتغل سنة 2009، هذا ما يؤكد الظروف

التي يصعب التحكم فيها والغموض التشريعي الذي يحيط بالاستثمار الفلاحي ، مما يجعل اهتمام المستثمر بالقطاعات الأخرى.

سجل قطاع الفلاحة بعد ذلك تحسنا مقبولا حيث قدر متوسط معدل نمو العمالة بـ (0.04 %)، وانتقل من خلالها عدد المشتغلين في القطاع من مشتغل 917 ألف سنة 2015 إلى 1083 ألف سنة 2019، بسبب القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ANSEJ) في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي[1]، والتي تعمل على توفير التمويل لبعث المشاريع المصغرة والمساهمة في ذلك بخلق مناصب شغل، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع بـ 54147 سنة 2017، كما بلغ عدد مناصب الشغل 127790 عامل سنة 2017.

- **تطور العمالة في القطاع الصناعي الجزائري :**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الصناعي سجل قيم موجبة خلال فترة الدراسة، لاعتبارات قد تكون سياسية، والانفراج الأمني الذي انعكس على تطوير القوى العاملة في القطاع الصناعي، حيث انتقل عدد العمال من 826060عامل سنة 2000 إلى 1450 ألف عامل سنة 2019. لكن في حقيقة الأمر لو نلاحظ قيم معدلات النمو في حجم العمالة، نجد أنها تنمو بمعدلات متناقصة خلال الفترة (2001-2014)، إذ سجلت أدنى قيمة لها متوسط نمو قدره 0.01 %، خلال الفترة (2010-2014) بعدما كان (0.07 %) خلال الفترة (2000-2004)، يعود السبب في تناقص معدلاتها، إلى عدم استجابة قطاع الصناعة للسياسات العمومية المتبعة، لذلك يبقى قطاع الصناعة ضعيفا في استحداث مناصب الشغل، إلى جانب ضعف الاهتمام بالمشاريع الصناعية.

وأخيرا يمكن القول، أن السياسات دعم وإنعاش النمو الاقتصادي، لم يكن لها التأثير المطلوب والمرغوب في ظروف أريحية مالية كبيرة، ساعدت على التوجه نحو الاسترداد بدل تطوير القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني.

- **تطور العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري:**

شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نموا مستقرا في معدلاته خلال الفترة (2000-2009)، حيث قدر متوسط معدل هذه الفترة بـ 0.12%، وارتفع عدد العمال من 617357 عامل سنة 2000 إلى 1718000عامل سنة2009، أي بزيادة قدرها 1100643، نتيجة المخصصات المالية التي جاء بها

---

[1] - Ministère de l'Industrie et des Mines (2017) , **Bulletin d'information statistique de la PME**, n° 31, Disponible sur : < https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_31Vf.pdf > (cité le 01/01/2020), p29.

مخطط الإنعاش الاقتصادي في مجال الأشغال العمومية والسكن. بعد ذلك لوحظ تقلبات عدة في معدلات نموه مسجلا بذلك تراجع كبير، حيث قدر متوسط نمو العمالة بـ 0.007%، خلال الفترة (2015-2019) ما يميز غالبية مناصب العمل المتاحة أنها مؤقتة – الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني من خلال إعادة إحياء المشاريع السكنية (AADL-LPA-LPP) إلى جانب تشييد الطرقات، كما أنها معرضة للزوال.

- **تطور العمالة في قطاع التجارة والخدمات الجزائري:**

عرف قطاع الخدمات قفزة نوعية بداية من سنة 2000 محققا بذلك نموا معتبرا، حيث قدر متوسط معدل نمو العمالة 0.05 % خلال الفترة (2000-2009)، وانتقل حجم العمالة من 3409000 عامل سنة 2000 إلى 5318000 عامل سنة 2009، أي بزيادة قدرها1909000 عامل، وهذا بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي، إضافة إلى المرحلة الانتقالية التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة وبدء تنوع الخدمات. لكن مع بداية سنة 2010 لوحظ تقلبات عدة في حجم العمالة إلى غاية سنة 2019، معبرة عنه بتراجع في متوسط نمو معدل العمالة، حيث انتقل من 0.03 % خلال الفترة (2010-2014) إلى 0.02 % خلال الفترة (2015-2019)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد المناصب المؤقتة خاصة عقود ما قبل التشغيل مما يجعل نسبة كبيرة تبقى مناصب مؤقتة وغير مستقرة، بالإضافة إلى الاعتماد على إيرادات المحروقات وهي موارد غير مستقرة، تخضع لتغير عدة عوامل أخرى مسببة في ذلك اختلالات هيكلية في سوق العمل.

ثالثا-تطور العمالة في الجزائر حسب القطاعات والجنس:

رغم الموارد المالية المتاحة والمنفقة خلال الفترة (2000-2019)، إلا أننا سجلنا ضعف وتطاير (**volatile**) في معظم النتائج في مجال التشغيل وفي كل القطاعات، هذا ما يوحي إلى غياب استراتيجية فعالة بإمكاننا العمل عليها. لذلك فإنه من الواجب التطرق إلى توزيع العمالة حسب القطاعات والجنس، واستقراء القطاعات الأكثر جاذبية بالنسبة للذكور والإناث.

الشكل(7.2): توزيع العمالة (10^3) حسب القطاعات والجنس

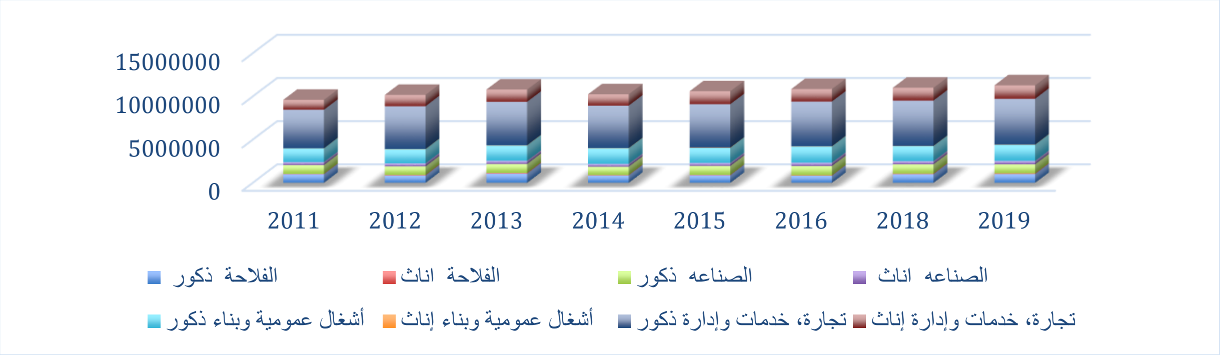

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Réstrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
- L'Algerie en quelques chiffres , resultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.
- Données statistique (2018) « **Activité , Emploie et chômage N°819** » p5.
- Données statistique (2019) « **Activité , Emploie et chômage N°879** » p5 .

يحتل قطاع الخدمات الصدارة في توزيع حجم العمالة، مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حسب الجنس كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد غير منتج وكثيف العمالة.

فيما يخص توزيع العمالة بين الفئات، نجد أن حجم العمالة لفئة الذكور أكبر من حجم العمالة لفئة الإناث في مختلف القطاعات، كون الرجل في تقاليد البلد يواجه المسؤولية الأسرية، لذلك فهو ملزم على العمل المأجور.

كما نلاحظ أيضا مشاركة المرأة في قطاع الفلاحة، الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ضعيف جدا ولا يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، هذا راجع لصعوبة البيئة والمناخ في هذه القطاعات والتي لا تتناسب مع طبيعة المرأة التي تواجه فيها صعوبة كبيرة مقارنة بالذكور، مما يجعلها تفضل العمل في القطاع الذي يتناسب مع قدرتها وطاقتها.

ولتفسير أوضح قمنا بحساب متوسط نسبة نمو العمالة في القطاعات حسب الجنس، خلال الفترتين (2010-2014) و (2015-2019). يظهر الشكل أدناه مقارنة متوسط نسبة نمو العمالة لكل قطاع حسب الجنس خلال الفترتين (2010-2014) و(2015-2019).

الشكل(8.2): متوسط نسبة نمو العمالة (%) حسب القطاعات والجنس

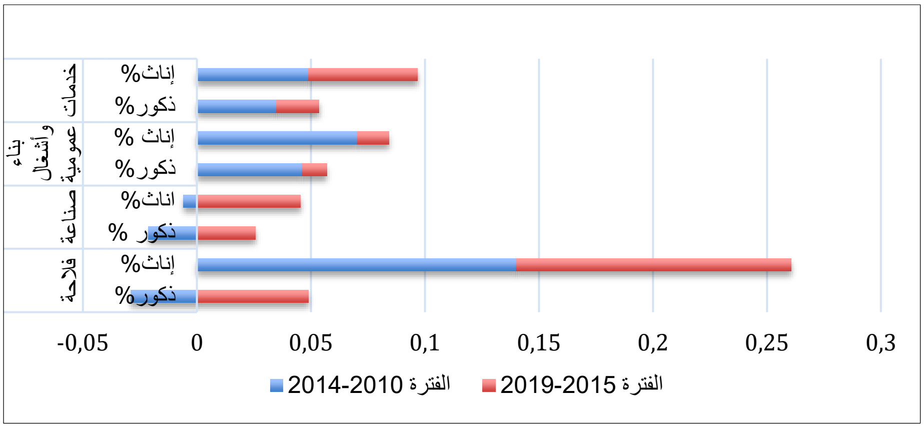

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Réstrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
- L'Algerie en quelques chiffres , resultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage N°819** » p5.
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage N°879** » p5.

عرف متوسط نسبة نمو العمالة في قطاع الفلاحة، تباينا واضحا بين فئتي الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة (0.14 %) و(0.12 %) على التوالي خلال الفترتين (2010-2014) (2015-2019) هذا راجع إلى برنامج التجديد الريفي، الذي يسعى إلى تحسين ظروف المرأة في العالم الريفي.

كما أولت الحكومة اهتماما لهذه الفئة بالتكفل بها وتنمية قدراتها، من خلال دعم المشاريع الجوارية في المناطق الريفية والاهتمام بالاستثمار في الأنشطة الفلاحية، حيث استفادت 143885 امرأة ريفية، من قروض لإنشاء مشاريع صغيرة عن طريق (ANGEM) على مدى السنوات الخمس الماضية (2012 إلى 2017)[1]، كما مولت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 168 ألف مشروع مصغر للنساء الريفيات بمبلغ إجمالي فاق 14 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2005-2018[2]. فحسب التقرير الوطني لمنهاج بيكين (**Pekin**)، بلغت حصة النساء من ملكية الأراضي الفلاحية خلال الفترة (2014-2019) 49830

---

[1]- Délégation DE L'Union Européenne(2018), « **évaluation a mi-parcours du programme d'actions pilote pour le développement rural et l'agriculture en algérie (pap-enpard)** », rapport final d'évaluation a mi-parcours , p99.

[2]- عمر مخلوف(2021)، " **دور عمل المرأة الريفية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد6، العدد1، الجزائر، ص232.

مستثمرة و35442 شريكة مستثمرة. حيث بلغ عدد النساء العاملات بالزراعة 205157 عاملة و149830 امرأة متحصلة على مشاريع فلاحية[1].

فيما يخص فئة الذكور، والتي تراجعت خلال الفترة (2010-2014)، حيث قدر متوسط معدل نمو العمالة بـ(-0.02 %)، بسبب الأعمال الشاقة والمتعبة وانخفاض الدخل، مما يجعل هجرة فئة الذكور نحو المدينة التي تتميز بوجود إغراءات أخرى في عالم الشغل، كقروض دعم تشغيل الشباب و(ANSEJ) والصندوق الوطني للبطالة (CNAC).

عرفت الفترة (2015-2019) ارتفاعا في معدل نمو هذه الفئة حيث قدرت نسبتها بـ (0.05 %) خلال، نتيجة سياسة التجديد الفلاحي المخططة ضمن النموذج التنموي الجديد[2] والذي سمح بإدراج الفلاحة في السياسة الاقتصادية، من خلال وضع آلية تسمح بتسهيل الإجراءات للحصول على الأراضي الفلاحية، إلى جانب تشجيع الاستثمار من خلال الاستصلاح، وتأمين ومرافقة للمستثمرين، وكذا استرجاع الأراضي غير المستغلة.

تميزت العمالة الصناعية بالانخفاض على طول الفترة الممتدة (2009-2014)، حيث سجلت نسب سالبة وقدر متوسط معدل نمو العمالة بـ (-0.021 %) بالنسبة لفئة الذكور و(-0.006 %) بالنسبة لفئة الإناث، إلا أنه عرف نمو موجب ضعيف خلال الفترة (2015-2019) لم يتعدى (0.04 %).

يرجع هذا التضارب في معدلات نمو العمالة لكلا الفئتين، إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد خلال فترة التسعينيات وترك خيار النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق – من خلال موجة تسريح العمال الذي عرفتها أغلبية المؤسسات، نتيجة التعديل الهيكلي[3]، الذي كان سببا في إحالة أغلبية العمال إلى البطالة، في حين توجه البقية إلى القطاع الخدماتي-، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي كان له دور كبير في التقليل من اليد العاملة المشتغلة، إلى جانب اتباع الدولة سياسة تتجه نحو التنمية الفلاحية وإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من خلال تحديثه.

---

[1]- التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25 سنة – **تم تأسيسه سنة 1995 ويهدف للمساواة بين الجنسين**- (2019)، ص16. على الموقع:
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/rapport_pekin_25_algerie.pdfcité cité le 05/05/2021 à 21h15.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الاستثمار، منشور على الموقع:
http://madrp.gov.dz/ar cité le 20/01/2020 à 11h00.

[3]- طالم علي، كافي فريدة(2017)، " **جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني (2002-2016)**"، المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، ص261.

أما قطاع الأشغال العمومية والبناء، فقد سجل خلال الفترة (2010-2014) نموا معتبرا قدر بـ (0.07 %) لفئة الإناث و(0.04 %) لفئة الذكور، نتيجة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له 8400 مليار دج أي بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج لقطاع الأشغال العمومية والبناء، ثم عاود الانخفاض خلال الفترة (2015-2019)، وبلغت نسبته (0.01 %) لكلا الفئتين، مما يدل على أن أغلبية المناصب مؤقتة وليست دائمة، كما يفسر زيادة فئة الإناث عن الذكور دليل على زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وبداية ولوجها على باقي القطاعات، إلا أن توجهها يكون إداري خدماتي في نفس القطاع (الدراسات، المتابعة، التكوين ...) بعيدا عن قطاع البناء والأعمال الشاقة.

تميز قطاع الخدمات بمعدلات نمو إيجابية لكلا الفئتين خلال الفترتين، حيث بلغ متوسط نسبة العمالة لفئة الإناث (0.04 %) خلال الفترة (2010-2014) مقابل (0.03 %) لفئة الذكور إلا أنه سرعان ما انخفض متوسط النسبة العمالة للذكور، وقدر بـ (0.01 %) مع استقرار متوسط النسبة لفئة الإناث، خلال الفترة (2015-2019)، يرجع ذلك إلى انتهاج الحكومة سياسات وبرامج، أهمها الاستراتيجية الوطنية لترقية إدماج النساء (2010-2014)، وبرامج دعم قيادة المرأة وتجسيد مشاركتها في الحياة السياسية والعامة[1] حيث شجعت الدولة عمل المرأة، من خلال توفير لها حصة كبيرة من نسبة التشغيل، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة لفئة الإناث بـ 18011 مشروع بنسبة 17 % من إجمالي المشاريع[2].

رابعا-تطور حجم العمالة حسب الجنس والمناطق:

يراد من هذه الفقرة تبيان توزيع العمالة بين الجنسين وبين الحضر والريف، لمعرفة فيما إذا كان هناك سياسات تعالج هذه الفروقات أم لا.

الشكل (9.2): تطور حجم العمالة (10^3) حسب الجنس والطبقات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre 2 « **Emploi**».
- L'Algérie en quelques chiffres, résultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.

---

[1]- بلقاسم بن زنين(2012)، " **المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور أداء السياسات العمومية**"، مجلة إنسانيات، المجلد 16، عدد مزدوج 58-57، الجزائر، ص25.

[2]- Ministère de l'Industrie et des Mines (2020), « **Bulltin d'information statistique de l'entreprise** », Donnés statistique N°36, p27.

في حدود ما توفر من معطيات تفصيلية مرغوبة، نلاحظ أن غالبية الوظائف التي تم إنشاؤها بين عامي 2010 و2017 في المناطق الحضرية، يفوق حجم العمالة فيها 600 ألف منصب شغل، أي بنسبة حوالي 60 % من العمالة الإجمالية تقع في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالاختلافات بين الجنسين في العمالة والمشاركة في المناطق الحضرية والريفية، نجد أن حجم العمالة لفئة الذكور في المناطق الحضارية تفوق (78 %) مقارنة بالمناطق الريفية التي لا تتجاوز (27 %) سنة 2017[1]. ويعود سبب هذا الانخفاض الذي تشهده المناطق الريفية، إلى شقاوة العمل وتدني الدخل مقارنة بامتيازات أخرى تقدمها القطاعات الموجودة بالمناطق الحضارية، والتي تستقطب الشباب في قطاعات سهلة الربح كقطاعي التجارة والخدمات.

أما فيما يخص معدلات التوظيف لفئة الإناث، فقد سجلت نسب ضعيفة جدا، مقابل معدلات التوظيف لفئة الذكور سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، حيث بلغت نسبتها في المناطق الحضرية (20%) مقابل (6٪) في المناطق الريفية. ويفسر ضعف النسبة لدى النساء بانخفاض معدل مشاركة المرأة، نظرا لتدني المستوى التعليمي في المناطق الريفية وتفضيلها لالتزامها بالبيت.

خامسا–توزيع العمالة حسب الوضع في المهنة

يتم توزيع العمالة حسب نوع العمل الذي يؤديه العامل بغض النظر عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي يعمل بها، لذلك يعبر هذا التصنيف في أي مجتمع، عن أهمية الوظائف التي تؤديها العمالة، وفي نفس الوقت يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغها، والجدول الموالي يبين لنا توزيع العمالة حسب نوع المهنة والجنس.

الشكل(10.2): حجم العمالة (10^3) حسب الوضع في المهنة والجنس

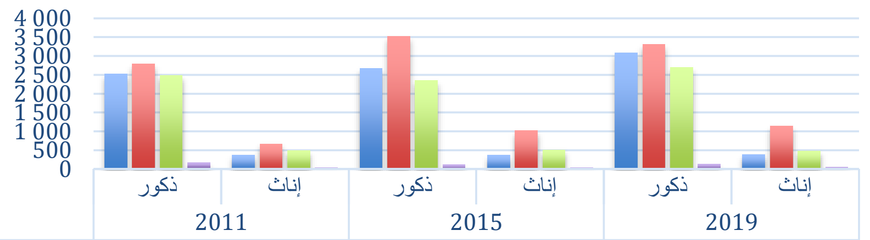

	2011		2015		2019	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص	2 528	366	2674	368	3085	388
الموظفين الدائمين	2789	667	3525	1017	3313	1141
الموظفون غير الدائمين و المتدربون	2484	494	2347	508	2694	480

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Données statistique (2011) « Activité , Emploie et chômage N° 592 » p5.
- Données statistique (2015) « Activité , Emploie et chômage N° 726 » p4.
- Données statistique (2019) « Activité , Emploie et chômage N° 879 » p4.

[1] - Office National des Statistiques, « **L’Algérie en quelques chiffres, résultats (2015-2017)** », N°48 p17.

يوضح هيكل السكان العاملين حسب المهنة، أن الوضع المهني السائد في الجزائر هو العمل بالأجر (الدائم وغير الدائم)، حيث يمثل (2/3) من إجمالي الموظفين، إذ عرف حجم العمل الدائم تزايد خلال السنوات السابقة، إلا أنه تميز بانخفاض تدريجي وتراجع بفرق 88 ألف وظيفة، وتكون الزيادة في عرض العمالة وانخفاض الطلب عليها في المؤسسات سببا رئيسيا في ذلك.

في حين سجل العمل غير الدائم حجما معتبرا في سوق العمل، إذ انتقل من 1785 ألف منصب عمل سنة 2004 إلى 3174 ألف سنة 2019 منصب أي بزيادة 1389 ألف منصب، وترجع هذه الزيادة نتيجة السياسة الانفاقية التوسعية لدعم النمو المتبعة من طرف الدولة.

كما نجد تزايد معتبر في العمل المستقل، ويعكس هذه الزيادة الصعوبة في إيجاد العمل الدائم، مما يجعل الأفراد الانتقال إلى العمل المستقل لإيجاد منصب عمل، أما فئة مساعدو العائلات فسجلت أدنى قيمة لها.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن السوق الجزائري يتميز بهيمنة الوظائف غير الدائمة يكون بقاؤها مرهون باستمرار الانفاق الحكومي.

سادسا-توزيع العمالة حسب القطاع القانوني

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية في خصخصة وحل عدد كبير من لمؤسسات العامة، حيث عرف القطاع العام تسريح عدد كبير من العمال، بعدما كان يوفر النصيب الأكبر من الوظائف خلال سنة 1989، في حين عرف القطاع الخاص تحسنا ملحوظا، ساهم في خلق عدد معتبر من المناصب. والشكل الموالي يبين لنا توزيع العمالة حسب القطاع القانوني خلال سنوات مختارة.

الشكل(11.2): توزيع العمالة (%) حسب القطاع القانوني

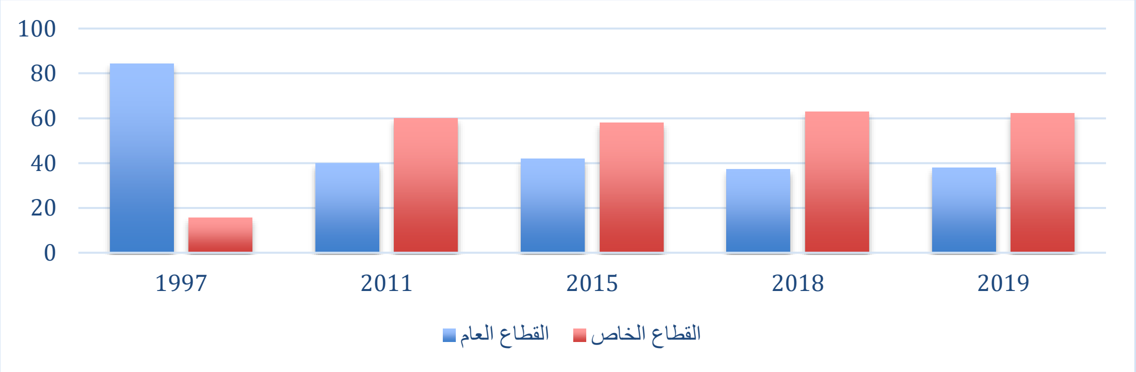

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre 2 «**Emploie**», p56
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage N° 592/651/653/683** » p5.
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage N° 763/840/879**» p4 .

كشفت لنا قراءة الشكل أعلاه، أن سوق العمل الجزائري يتميز بتطور مزدوج لحصص العمالة بالقطاعين العام والخاص، حيث احتل القطاع العام في نهاية التسعينيات الصدارة وساهم بنسبة 84.4 %، مقارنة بنظيره في القطاع الخاص الذي لم يساهم سوى بنسبة 15.6 %. بعد أن كان مصدر أكثر من نصف الوظائف، لوحظ تراجعه لصالح القطاع الخاص، الذي آخذ في النمو وبتزايد مستمر حيث بلغ نسبة 60 % سنة 2011، مستديما في الارتفاع ومسجلا بذلك نسبة معتبرة قدرت بـ 62.2 % سنة 2019. ويمكن إرجاع الأمر إلى التوجه الذي تبنته الدولة بالتحول إلى اقتصاد السوق بداية التسعينيات. وهو ما اقتضى الانفتاح على القطاع الخاص واعتباره قطاعا وطنيا منتجا.

رغم مساهمة القطاع الخاص بنسبة تفوق 60 % في الآونة الأخيرة من حجم التشغيل إلا أنه مازالت النسبة متدنية على الرغم من التحفيزات التي يحصل عليها، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 85 % من فرص العمل في الدول المتقدمة وهو ما يطرح تساؤلا هاما حول ضعف التوظف في القطاع الخاص.[1]

يمكن إرجاع ضعف التوظيف في القطاع الخاص إلى ضعف استثماراته التي بقيت تقتات من الاستثمارات العمومية وهو الذي يحدد سلوكها الاستثماري.

الشكل(12.2): معدل النمو لحجم العمالة (%) في القطاع القانوني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre « 2 » emploie, p56.
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage N° 592/651/653/683** » p5.
- Données statistique(2019) « **Activité , Emploie et chômage N° 763/840/879**» p4.

إن محاولة الاستعانة بمعدلات التغير، كرست فكرة العشوائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث نجد أن معدلات النمو سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص، تتسم بالعشوائية وشدة التطاير وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه أعلاه.

[1]- مولاي عبد الرزاق لخضر(2012)، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011 "، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد10، الجزائر، ص197.

المطلب الثالث: تحليل ظروف العمل في الجزائر

تكتسي دراسة ظروف العمل أهمية بالغة في حياة الشخص العملية، بالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في المؤسسة، من أجل تحسين جودة العمل وتحقيق الرفاهية في العمل، مما يعزز الشعور بالرضى والأمن والاستقرار الوظيفي، كما يدفع بالعامل إلى الالتزام بعمله وإبراز مهاراته ومواهبه. لذلك تسعى المنظمات إلى تحسين بيئة العمل، من خلال الاعتماد على أفضل الطرائق والأساليب التي تساهم بشكل فعال في زيادة الإنتاج.

أولا–حجم العمالة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي

للتطرق لوضعية العمالة بالنسبة للانتساب إلى الضمان الاجتماعي، ومدى تطبيق القوانين في مجال الضمان الاجتماعي، وجب علينا التطرق إلى تحليل حجم العمالة المنتسبة للضمان الاجتماعي وغير المنتسبة.

الشكل(13.2): حجم العمالة المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي (10^3)

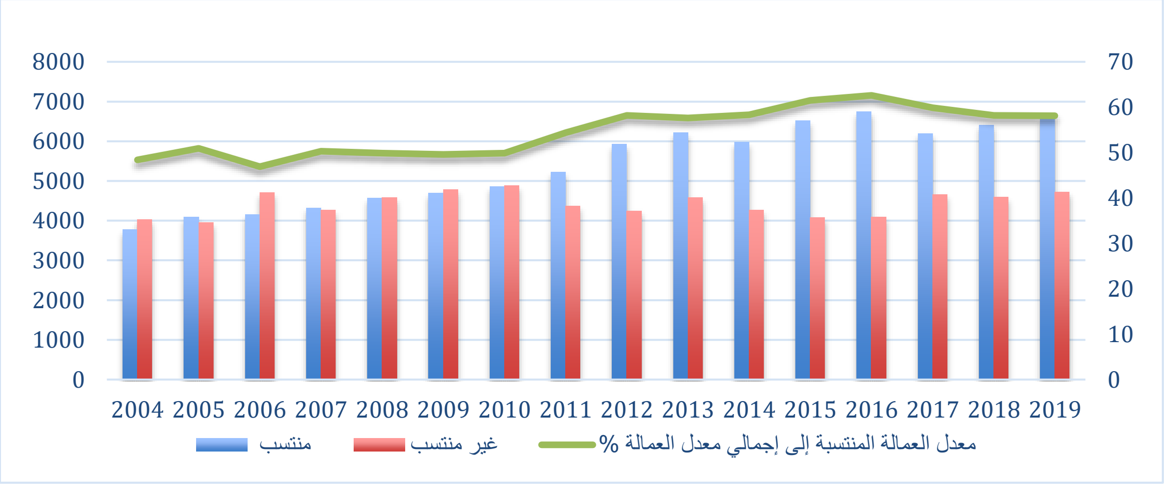

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Données statistique (2019),« Activité , Emploie et chômage N° 879 » p13.

من خلال تطبيق السياسة المتبعة من طرف الدولة، للبرامج التنموية لدعم النمو للفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2010، تم إنشاء حوالي أكثر من 75% من الوظائف جلها مؤقت، والتي تسعى الدولة من خلالها الحفاظ على علاقة جزئية بين العاطلين وسوق العمل، إلا أن هذه الوظائف باتت تساهم في عدم استقرار العمالة نظرا لانعدام الأمن الوظيفي للعامل، الذي يعرف بعدم وجود حماية اجتماعية، نتيجة التأخر في إيداع التقارير الخاصة بالعمال لدى هيئات الضمان الاجتماعي، مما أدى إلى ارتفاع الفئة غير المنتسبة لهذه الفترة، حيث انتقلت من 4024 ألف سنة 2004 غير منتسب إلى 4878 ألف سنة

2010، وهذا ما يؤكد على خلق مناصب شغل مؤقتة. فحسب التقرير الوطني للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية[1]، فإن عدم الانتماء لمؤسسات الضمان الاجتماعي، يؤثر على أقل من نصف العاملين في الجزائر (42.5 %) لا سيما فئة الشباب الذين لا يتمتعون بمؤهلات ويعملون بالقطاع الخاص، والواقع أن تسعة من كل عشرة شباب عاملين تتراوح أعمارهم بين (15 و24 عاما) بنسبة (88.2 %) عاملين بالقطاع الخاص ولا ينتمون إلى الضمان الاجتماعي، كما أن ثلاثة أرباعهم لا يملكون شهادة، وتنخفض هذه النسبة مع ارتفاع السن (نسبة أصحاب فئة 55 سنة فما فوق 60.9 %).

إلا أن هذه الفئة بدأت بالتراجع في الآونة الأخيرة، حيث انخفض حجم العاملين غير المنتسبين من 4879 ألف سنة 2010 إلى 4079 ألف سنة 2015، والذي يرجع إلى الخرجات التفتيشية لمصالح مفتشية العمل وتشديد العقوبات على المخالفين. مقابل ذلك نلاحظ ارتفاع في الفئة المنتسبة تدريجيا بتحقيقها أعلى نسبة سنة 2016 بـ 6774 ألف منتسب، وهو ما يتأكد من منحنى " معدل العمالة المنتسبة".

ثانيا-هيكل العاملين حسب عدد الساعات المعمول بها في الأسبوع

يؤثر عدد ساعات العمل على صحة العمال ورفاههم، إذ أعرب بعض الأشخاص في الاقتصادات المتقدمة والنامية، الذين يعملون بدوام كامل عن قلقهم بشأن ساعات عملهم الطويلة وآثارها على حياتهم الأسرية والمجتمعية، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد ساعات العمل له تأثير على إنتاجية العمال وعلى تكاليف العمالة في المؤسسات. لذلك فإن قياس مستوى واتجاهات وقت العمل في المجتمع، بالنسبة لمجموعات مختلفة من الأشخاص والأفراد، أمر مهم عند مراقبة ظروف العمل والمعيشة وكذلك لتحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية وقد يكون وقت العمل "المفرط" مصدر قلق عندما يعمل الأفراد أكثر الحجم الساعي الأسبوعي "العادي". وعليه كان يجب علينا تحليل هذا الفقرة وإبراز مدى أهمية ساعات العمل في حياة العمل.

---

[1] - CNES, Rapport national sur le développement humain (2013-2015), **Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie** ,p109.

الشكل(14.2): توزيع العمالة (%) حسب عدد الساعات الأسبوعية

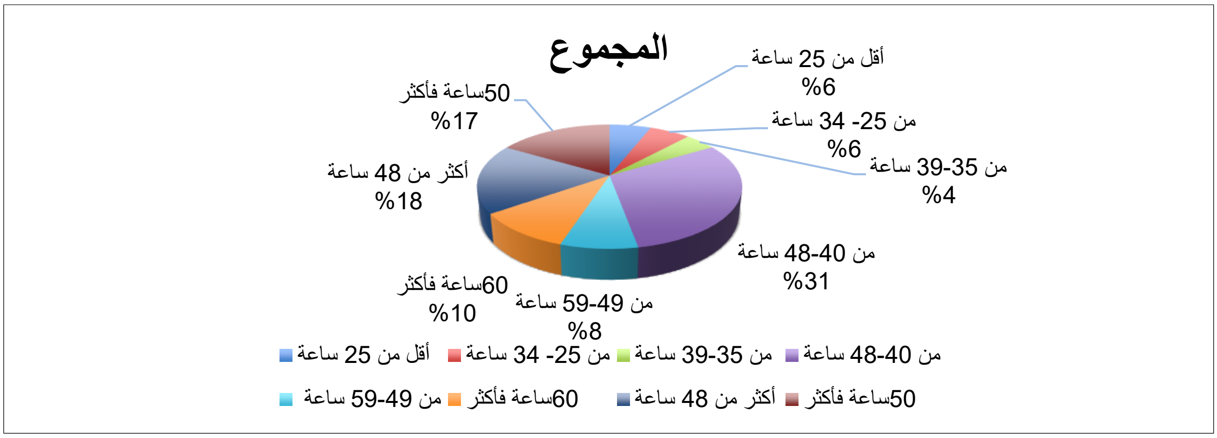

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Données statistique (2019), « **Activité , Emploie et chômage N° 879** » p3.

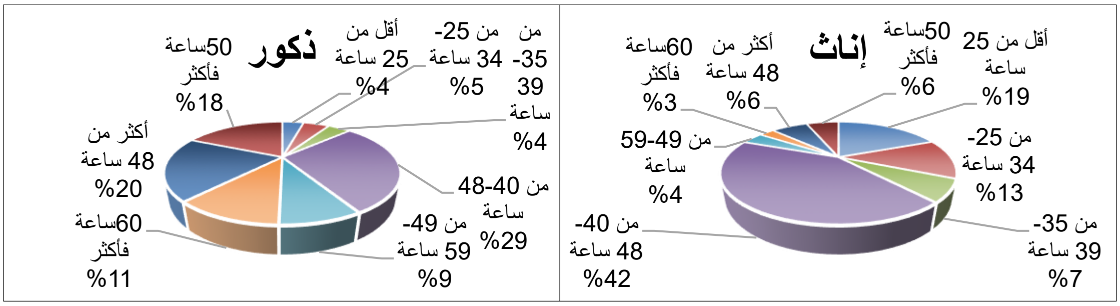

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Données statistique (2019), « **Activité , Emploie et chômage N° 879** » p3.

- تبين لنا أنه من خلال الشكل الذي يمثل توزيع العمالة حسب عدد ساعات العمل لسنة 2019، أن الحصة الأكبر من نصيب الأفراد الذين يشغلون ما بين (40–48 ساعة) في الأسبوع وهذا دليل على أن معظم الأفراد يعملون في قطاع خدماتي (الادارة ...) والاستخدام غير المنظم والذي لا يتطلب مستوى عالي من المهارة؛
- تشغل اليد العاملة لفئة الرجال ساعات مختلفة من العمل وقد تكون بسبب عدم كفاية الأجور المكتسبة من الوظيفة أو الوظائف التي يشغلونها، إلى جانب المسؤولية التي يتحملونها كأرباب عائلة لذلك يميلون إلى العمل لساعات أطول عكس فئة النساء، فهي تتجه نحو الوظائف التي تتطلب أقل عدد ساعات العمل، نظرا للالتزامات التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية والعمل المنزلي، بالإضافة إلى توفيرهن الرعاية لأفراد الأسرة، لذلك تفضل العمل بساعات قليلة بهدف التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية؛
- نلاحظ أن 6 % من إجمالي العمال يعملون بأقل من 25 ساعة، حيث تنخفض هذه النسبة بدرجتين عند الذكور 4 % وتزيد بـ 13 نقطة إضافية بالنسبة لفئة الإناث 19 % وهذا ما يؤكد تفسيرنا السابق؛

- نجد أن معظم الأفراد الذين يقضون ساعات عمل أطول أسبوعيا يمكن أن يؤثر عليهم سلبا سواء لسلامتهم الصحية والنفسية أو بالنسبة للإنتاجية، حيث أشارت دراسة لتقرير منظمة العمل الدولية إلى أن ساعات العمل القصيرة قد يكون لها نتائج أكثر إيجابية، إن كان على مستوى صحة العمال وحياة عائلاتهم، وتخفيض الحوادث في مكان العمل، أو على مستوى تحقيق إنتاجية أعلى ومساواة بين الجنسين. كما ذكرت الدراسة إلى أن عددًا كبيرًا من العاملين لساعات عمل قصيرة في الدول النامية أو البلدان في مرحلة الانتقال قد يستخدمون بشكل جزئي وبالتالي يصبح الوقوع في شرك الفقر احتمالا كبيرًا[1].

المبحث الثاني: تحليل تطور عرض العمل في الجزائر (1990-2019)

يعرف عرض العمل على أنه "مقدار قوة العمل المستعدة للبذل والأداء في مجتمع معين، حسب قواعد العمل التنظيمية، بالنسبة للحد الأدنى والحد الأعلى لسن العمل والشروط الأخرى لممارسة العمل" [2]. ومن خلال هذه الجزئية للبحث، سنقوم بدراسة هذه العينة وتحليلها في الجزائر.

المطلب الأول: تطور التركيبة السكانية في الجزائر

تعرف التركيبة السكانية على أنها " مجموع القوة العاملة والسكان خارج القوة العاملة، أي أنها تشمل السكان النشطين وغير النشطين". تشمل القوة العاملة هي الأخرى قوة عاملة مشتغلة وأخرى عاطلة. يتأثر حجم هذه القوة بعوامل عدة أهمها العامل الديموغرافي. لذا، ارتأينا التطرق في هذا المبحث، إلى تطور القوة العاملة طيلة المرحلة الممتدة بين سنة 1990 وسنة 2019 وذلك بعد التذكير بالسياق الديموغرافي للبلاد.

أولا-تطور حجم السكان خلال الفترة 1990-2019

شهد المجتمع الجزائري تطور ديموغرافي سريع عبر الزمن، نتج عنه زيادة كبيرة في عدد السكان وتغيرات مهمة في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية، مما أدى بنا إلى دراسة وتحليل التطور السكاني في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) عبر مراحل هامة مر بها.

---

[1]- تقرير منظمة العمل الدولية (2008)، **دراسة جديدة لمنظمة العمل الدولية تسلط الضوء على ساعات العمل في أكثر من خمسين دولة**، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص1 ، منشور على الموقع:
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_BEY_PR_175_AR/lang--ar/index.htm cité le 12/06/2020 à 15h00.

[2] – محمد ناصر إسماعيل ناصر وعدوية ناجي عطيوي (2008)، "**سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في العراق باستخدام برنامج SPECTRUM الديموغرافي للمدة من (1997-2007)**"، العدد 16، العراق، ص3.

الشكل(15.2): تطور إجمالي حجم السكان خلال الفترة 1990-2019 الوحدة: مليون ن

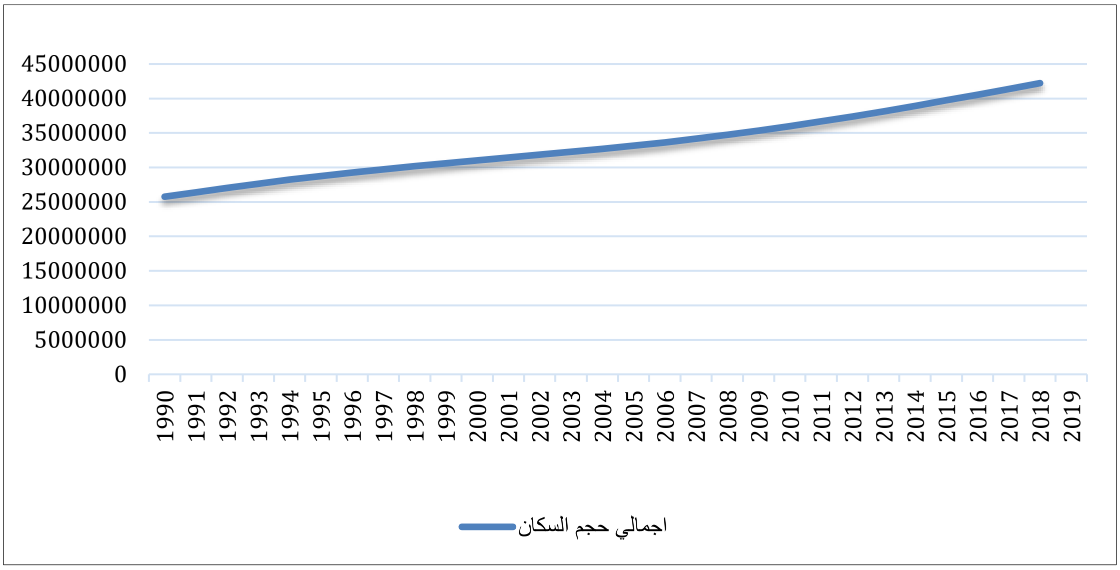

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الموقع:

- https://data.albankaldawli.org/ cité le 17/06/2020 à 13h02.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تزايد حجم السكان خلال فترة الدراسة، بحجم مضاعف قرابة ثلاث مرات منذ بداية التسعينات، حيث انتقل إجمالي هذا الأخير سنة 1990 من ما يقرب 25 مليون نسمة إلى 31 مليون نسمة سنة 2000، فقد تميز نمو حجم السكان في تلك الآونة، بتطور تدريجي نظرا للظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر، ومرورها بالعشرية السوداء التي أدت إلى ارتفاع في نسبة الوفيات وانخفاض في نسبة المواليد، قبل أن يرتفع في سنة 2007 إلى 34,1 مليون ثم إلى 42,2 مليون في 2018. يعود سبب هذه النقلة النوعية إلى الاستقرار السياسي، الذي عرفته البلاد وتحسن الظروف الصحية للسكان وارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة.

ثانيا-التركيب العمري لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية

عرفت البنية العمرية للسكان تطورات غير مسبوقة خلال الـ 28 سنة الأخيرة، حيث أظهرت تغيرات واضحة على مستوى التركيب العمري للسكان. أصبح أكثر من نصف سكان الجزائر أي مانسبته 77.12% من فئة (15-64 سنة) سنة 2019، ولاتزال نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) تمثل ثلث السكان.

الشكل (16.2): الهرم السكاني للجزائر سنة 1990 – 2000-2019

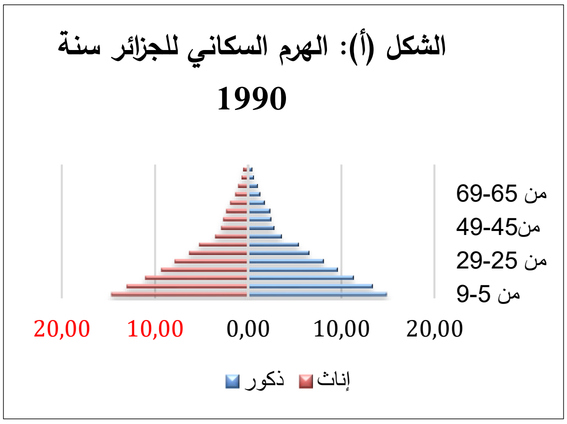

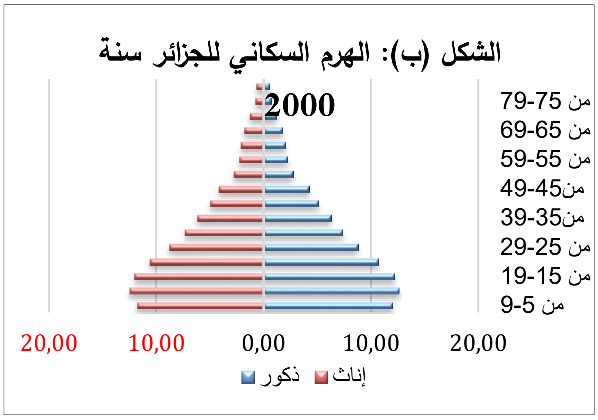

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع التالي:

https://www.indexmundi.com/facts/algeria/age distribution#SP.POP.0014.FE.IN cité le 10/11/2020 à 14h

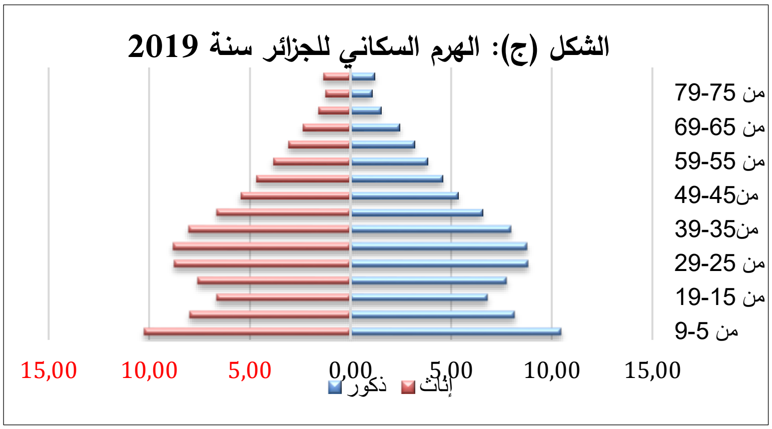

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع التالي:

https://www.indexmundi.com/facts/algeria/age distribution#SP.POP.0014.FE.IN cité le 10/11/2020 à 14h.

توضح من خلال الشكل (أ) أن المجتمع الجزائري فتي نظرا لاتساع قاعدة الهرم السكاني، نتيجة ارتفاع في نسبة سكان فئة صغار السن. فعلى الرغم من تميز المجتمع بالطابع الشبابي إلا أنه عرف تراجع غير مسبوق في الفئة العمرية أقل من 15 سنة، إذ انتقلت نسبة هذه الفئة من 43.35 % سنة 1990 إلى 30.15 % سنة 2019 من إجمالي السكان. يعود سبب انخفاض نسبة هذه الفئة، إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة، في تنظيم النسل وإفساح المجال أكثر للمرأة نحو سوق العمل وتعزيز مكانتها في المجتمع، عبر وضع آليات وتنفيذ برامج لرفع مستواها التعليمي وتشجيع مشاركتها في هيكل السلطة وصنع القرار[1]، إلى جانب، تأخر الشباب عن الزواج لفقدان الوظيفة، غياب السكن .... ، مما أدى ذلك إلى تآكل في

---

[1]– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2004)، الفصل العاشر: "**مشاركة المرأة العربية في سوق العمل**"، الكويت، ص 13-14.

قاعدة الهرم السكاني واتساع وسطه، لذا يمكننا القول أن هناك تزايد في حجم الفئة التي لها أثر مباشر على سوق العمل، حيث ارتفعت نسبة السكان البالغين (15-64 سنة) من 53.29 % سنة 1990 إلى 63.49 % سنة 2019 من إجمالي السكان حسب الشكل (ج)، مما سمح بظهور الهبة الديموغرافية[1]. وهذا ما يظهر الأهمية الكبيرة للفئة الشبابية في تكوين القوى العاملة، ومما يؤثر عليهم بالسلب عند دخولهم عالم الشغل، هذا نتيجة الزيادة في عرض العمل مقابل انخفاض في الطلب عليه. يكمن السبب الرئيس لارتفاع هذه الفئة، في الزيادة المعتبرة في معدل النمو السكاني، وكذا ارتفاع معدلات الخصوبة. أما نسبة كبار السن والتي لا تؤثر على سوق العمل نظرا لحالة عجزهم سواء إحالهم للتقاعد أو عدم قدرتهم على التقاعد، فنجد، أنها تشكل نسبة قليلة من إجمالي السكان حيث انتقلت من 3.36 % سنة 1990 إلى 6.36 % سنة 2019.

المطلب الثاني: سمات التحول الديموغرافي في الجزائر

تمثل قوة الإنجاب الكامنة في بنية الأعمار، والناجمة عن الامتدادات الديموغرافية الماضية للنمو السريع معضلة سكانية ستظل عائقا مستقبلا. حيث تؤدي الزيادة في النمو الديموغرافي إلى ارتفاع فئات الأعمار الراشدة (15-59سنة)، مما أثر سلبا على سوق العمل وتدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد بالإضافة إلى عبء الإعالة والخدمات الصحية المكثفة، الناتجة عن ارتفاع الأعمار المتأخرة 60 سنة وأكثر.

أولا-تطور معدل النمو السكاني في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تجسيد جهودها التنموية، ومن أهم هذه التحديات مدى القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية، في ظل تسارع النمو الديموغرافي والتغيرات التي طرأت على التركيبة العمرية للسكان، وخاصة فئة الشباب، باعتبارها أداة ومحرك التنمية المستدامة. وبالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر بفضل العديد من آليات والبرامج المعمول بها لمكافحة البطالة، إلا أنه يلاحظ ارتفاع لدى هذه الفئة، خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظرنا إلى الحالة

[1]- حسب تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان، **العائد الديموغرافي** هو" نمو اقتصادي محتمل يمكن أن ينشأ عن تحولات في التركيبة العمرية للسكان، وذلك بالأساس عندما تكون شريحة السكان في سن العمل(15-64) أكبر من الشريحة السكانية في سن لا يسمح بالعمل (14فأصغر، و65 فأكبر") وقد صرح المصدر نفسه بأن "البلد الذي لديه عدد متزايد من الشباب ومعدل خصوبة متراجع، لديه إمكانية جني ثمار العائد الديموغرافي.

الاقتصادية غير المستقرة، التي تمر بها الجزائر، في ظل تأكيد الدراسات أن عدد سكان الجزائر يتوقع أن يتجاوز عتبة 50 مليون نسمة في المتوسط أفاق عام 2045[1].

الشكل(17.2): تطور النمو السكاني (%) خلال الفترة 1990-2019

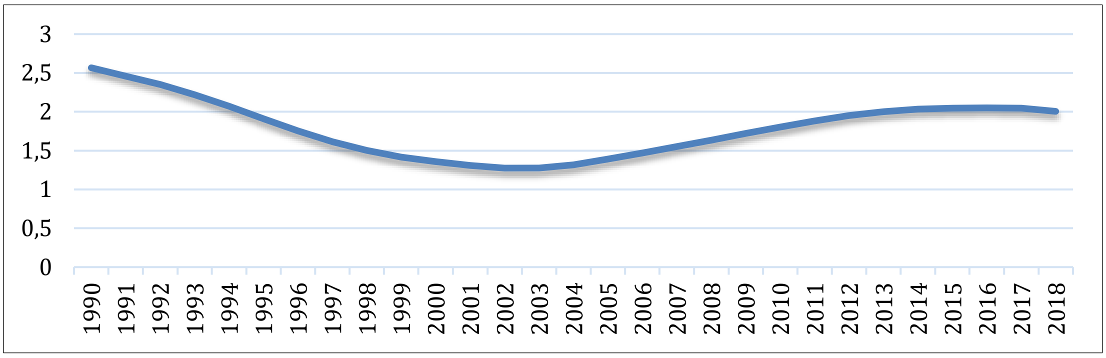

المصدر: اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/ cité le 09/12/2020 à 21h02

يلاحظ من خلال التتبع الكرونولوجي لتطور معدل النمو السكاني في الشكل أعلاه، أنه سجل في فترة التسعينات انخفاضا ملحوظا في وتيرة النمو الديموغرافي، حيث انتقل معدل النمو من 2.56% سنة 1990 إلى 1.47% سنة 2006، نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة التي عرفتها البلاد، مما أثقل كاهل الدولة بالديون وتدهور المستوى المعيشي، وكذا انخفاض في القدرة الشرائية للمواطن، إلى جانب عدم الاستقرار الأمني للبلاد في تلك الآونة، وتسجيل حركة نزوح ريفية كبيرة نحو المدن. لكن مع بداية الألفية لقت الأوضاع الاجتماعية تحسنا، نتيجة عودة الاستقرار السياسي والراحة المالية التي تمتعت بها الدولة جراء ارتفاع أسعار النفط وما صحبها من توسع في الاستهلاك والرفاهية، نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي، حيث ارتفع معدل النمو السكاني من 1.55% سنة 2007 إلى 2.05 %سنة 2016 بعدها تميز بتراجع خفيف سنة 2018 بنسبة 2%.

ثانيا-النمو الديموغرافي وعلاقته بمعدل الخصوبة

يشير معدل الخصوبة إلى أنه " متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة، خلال فترة حياتها الإنجابية، مع افتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال هذه السنة"[2]. حيث سجل هذا الأخير انخفاضا ملحوظا في معدلاته، وانتقل بدوره من 4.72 (طفل/ امرأة) سنة 1990 إلى 2.40 (طفل/ امرأة) سنة 2002. مقابل التناسب الطردي في انخفاض وتيرة النمو، حيث انتقل معدل النمو الديموغرافي

---

[1]- مصطفي عوفي، صلاح الدين عمراوي (2017)،" **أفاق النمو الديموغرافي في الجزائر عام 2045** " مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد" 6"، العدد4، الجزائر، ص 144.

[2]-Office national de statistique (2019), données statistiques, « **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE** », n°890,p19.

من 2.56% سنة 1990 إلى 1.47 سنة 2006 نتيجة انخفاض المعدل الخام للمواليد، لعدة اعتبارات سنذكرها لاحقا، غير أن الإحصائيات الأخيرة تشير إلى عودة هذا المؤشر للصعود مجددا، ليصل إلى 3.05 (طفل/ امرأة) مع نمو ديموغرافي مرتفع قدر بنسبة 2.17% سنة 2016، ثم يعاود الانخفاض بشكل طفيف ليستقر عند 1.93% سنة 2019.

تكمن الأسباب الأساسية للتغيير في السلوك الديموغرافي خلال هذه الفترة إلى:

- التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع؛
- تطور سن الزواج الذي لعب دورا رائدا في تراجع الخصوبة نتيجة توسيع نطاق التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، حيث ترى الكثيرات منهن أن التعليم والتكوين أصبح ضرورة حتمية ويمثل أولوية في حياتهن، إلى جانب دخولهن التدريجي إلى سوق العمل[1]؛
- تنظيم الأسرة، تأخر معدل سن الزواج الأول للجنسين، وكذا العزوف عن الزواج بالنسبة للذكور بسبب أزمتي الشغل والسكن ....إلخ؛
- عودة ارتفاع معدل النمو الديموغرافي في الفترة (2004-2016) مقابل ارتفاع معتبر لمعدل الخصوبة، الذي قد يرجع إلى تحسن المستوى المعيشي خلال هذه الفترة من استقرار أمني، عمل، سكن، مما استدعى فئة الذكور الإقبال على الزواج.

الشكل(18.2): منحنى النمو الديموغرافي وعلاقته بمعدل الخصوبة (%) خلال الفترة (1990-2019)

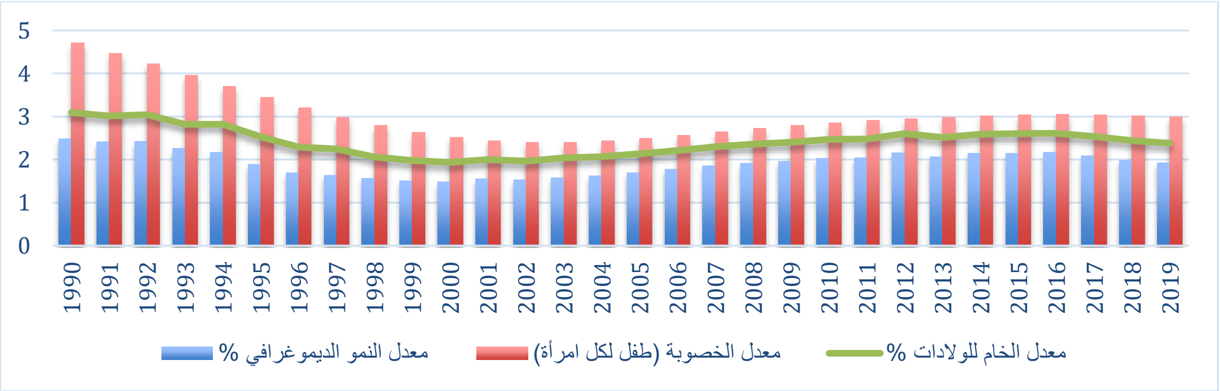

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre « 2 » Démographie, p3.
- Données statistique (2019), « **Démographie** », N°890, p25.

---

[1] - Zahia Ouadah- Bedidi, Jacques Vallin et Ibtihel Bouchoucha, (février 2012), « **La fécondité au Maghreb : nouvelle surprise** » , bulletin mensuel d'information de l'institut national d'études démographiques, Population et Sociétés, N°486, France, pp 1-4.

لتفصيل أدق نلجأ إلى دراسة مرونة متغيرة سوق العمل للنمو السكاني، وعليه يمكننا الاستعانة بالمرونات لقياس مدى استجابة متغير y للتغير في متغير أخر x، لذلك ومن أجل دراسة التغير في مقدار النشاط الاقتصادي تم حساب مرونة القوس[1] في السنوات الأكثر تغيرا.

الجدول(2.2): مرونة متغيرة سوق العمل بالنسبة للنمو السكاني

السنوات	1990-1994	1995-2000	2001-2014	2015-2019
مرونة معدل النشاط الاقتصادي/ نمو السكان	-0.42	0.37	-0.05	-0.9
مرونة البطالة/ نمو السكان	**-1.32**	-0.11	**-2.71**	-0.16
مرونة العمالة/ نمو السكان	0.77	0.009	0.51	-0.18

المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

أول ما نسجله على مرونات هذا الجدول، أن استجابة معدل النشاط الاقتصادي إلى نمو السكان غير مرن تماما، ولا يستجيب إلى أي تغيرات في معدل النمو الاقتصادي. أما ما تعلق بمرونة البطالة إلى نمو السكان، فقد سجلت تقلبات في قيمها وانتقالها من اللامرونة خلال المرحلة (1995–2000) إلى مرونة سالبة خلال المرحلة (2001–2014)، مما يعني أن كل زيادة في معدل النمو يقابله انخفاض كبير في معدلات البطالة. إن تبرير هذه النتيجة يرجع لتطبيق البرامج التنموية بدءاً بمخطط الإنعاش الاقتصادي إلى برنامج الاستثمارات العمومية. أما في المرحلة الأخيرة (2015–2019)، نسجل رجوع المرونة إلى ما كانت عليه سابقا.

وكنتيجة لما سبق، يمكن الإشارة إلى أن مرونة البطالة إلى نمو السكان جاءت سالبة وغير مرنة، وهذا قد يعود إلى مختلف برامج التشغيل المطبقة في المرحلة السابقة، حيث تم تخصيص خلال برنامج الاستثمارات العمومية 380 مليار دينار كغلاف مالي، لبلوغ الاستراتيجية المسطرة (إنشاء قرابة 40 ألف مؤسسة سنويا التي توفر 1.4 مليون منصب عمل حتى مطلع 2014، وإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة)[2].

أما ما تعلق بمرونة العمالة إلى نمو السكان، فقد بين عدم استجابة للتغيرات التي تحدث للنمو السكاني. تعود هذه النتيجة إلى جمود سوق العمل وغياب المبادرة الاستثمارية، خاصة لدى القطاع الخاص الذي لا

[1]– الملحق (2.2)

[2]– طارق قندوز وآخرون (2017)، " **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر2001–2014 في مواجهة الفقـر، البطالـة والتضخـم**" ، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد07، الجزائر، ص 196.

طالما عان من عدم تخصيص الموارد المالية اللازمة، التي امتصصتها المشاريع العامة الكبرى خاصة في المنشأة القاعدية. حيث تظهر النتائج أعلاه، إلى عدم توافقها مع متطلبات النظرية أو المنطق الاقتصادي. وهو ما قد يشير إلى غياب استراتيجية تنموية بعيدة المدى.

ثالثا- تطور نسبة الإعالة في الجزائر

حسب تعريف منظمة العمل الدولية، تعرف نسبة الاعالة العمرية على أنها "نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والذين تزيد أعمارهم عن 64 سنة فما فوق إلى السكان في سن العمل للفئات العمرية من 15 إلى 64 سنة"[1].

يبين هذا المعدل، عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط. وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد، هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص. تختلف هذه النسبة من دولة لأخرى، بحيث نجدها منخفضة بالدول المتقدمة نظرا لديناميكية الحياة فيها وميل الأفراد نحو الاستقلالية عن العائلة في تدبير شؤونهم وعكس ذلك بالدول النامية، وبالتالي، كلما زاد معدل الإعالة كلما دل ذلك على أن هناك عدد أكبر من السكان يعالون من طرف أشخاص في سن العمل.[2]

الشكل(19.2): نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)

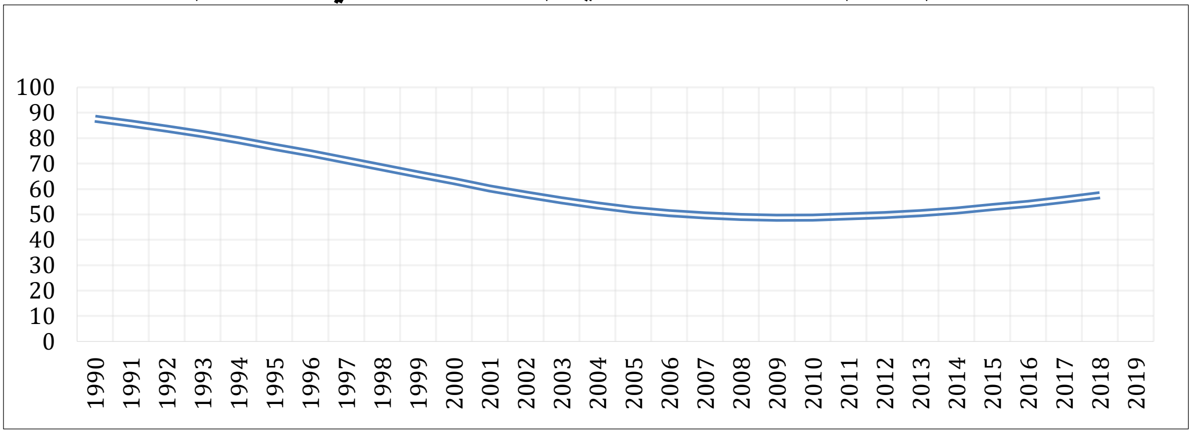

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/ cité le26/06/2020 à 11h02 .

---

[1] - Claire Harasty, Martin Ostermeier (2020), « **POPULATION AGEING: Alternative measures of dependency and implications for the future of work** », International Labour Organization, working paper n°5, p12, disponible sur le site: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_747257.pdf cité le 12/06/2020.

[2]– محمد إبراهيم السقا، " **الهيكل السكاني وخصائص السكان**" ، مقرر اقتصاديات السكان، الفصل السادس (06)، كلية العلوم الإدارية، الكويت، ص3، متوفر على الموقع التالي:
http://www.cba.edu.kw/elsakka/Population%20Economics.htm consulté le 4/11/2020 à 14h38.

خلال مرحلة الدراسة، وجدنا أن المنحنى يأخذ اتجاه عام تنازلي خلال الفترة (1990–2010)، إلا أنه مع بداية عام 2011 عاود الارتفاع ممثلا باتجاه عام تصاعدي.

يكمن تفسير هذا المنحنى الذي يأخذ اتجاه عام تنازلي خلال الفترة (1990–2010)، للارتفاع المستمر النسبي للسكان في سن العمل، مقابل الانخفاض التدريجي لفئة الأفراد المعالين[1]، أي الانخفاض المتواصل في نسبة السكان الذين ينتمون إلى الفئة التي تقل أعمارهم عن 15 سنة، واستقرار في فئة المسنين من جهة، والزيادة السكانية التي استهدفت الفئة التي في سن النشاط، حيث انتقلت من 53.29 سنة 1990 إلى 63.48 سنة 2018. وفي الحقيقة بالرغم من الانخفاض التدريجي في معدل الإعالة خلال فترة الدراسة إلا أن الأرقام المسجلة تفيد بارتفاع معدلاتها في الجزائر، فقد سجل هذا الأخير عام 1997 نسبة 71.21%. ويعتبر هذا المعدل مرتفع قياسيا بالنسبة إلى دول العالم، حيث بلغ حوالي 62.6% لمتوسط العالم و66.6% لمتوسط الدول النامية، ويعكس هذا المعدل تأخرا في عملية التحول الديموغرافي.

في حين عرفت المرحلة (2011–2018) تعديل في سلوك هذا المتغير، متجها نحو الزيادة بفعل التغيرات التي عرفها الهرم السكاني في الجزائر. أشير إلى أن هذا المعدل لا يمكن تفسيره بالتغيرات الحاصلة في معدلات البطالة، بقدر ما هو مرتبط في حسابه بالتغيرات الحاصلة في الهرم السكاني. وهو ما سنحاول التأكد منه إحصائيا.

يتوقف سلوك معدل الإعالة، على عدة اعتبارات أو متغيرات، فهو قد يكون مرتبط باتجاهات النمو السكاني، معدل البطالة. وللوقوف على محدداته تم إجراء انحدار بينه وبين كل من نمو عدد السكان ومعدلات البطالة. وبينت الدراسة الأولية وجود علاقة موجبة بين معدل النمو السكاني ومعدل التغير في نسبة الإعالة، وسالبة مع معدل البطالة. حيث نرى أن الزيادة في معدل النمو السكاني يساهم فعلا في زيادة معدل الاعالة، إذا لم تستهدف الفئة (15–64) أي تغير. في حين يصعب تفسير العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الإعالة، لما نعتقده أن العلاقة بينهما يجب أن تكون طردية أي أن كل زيادة في معدل البطالة تؤدي إلى ارتفاع في معدل تغير الإعالة.

[1]– أسماء سلامي، أحمد سلامي(2020)،" **أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية في الفترة (1970–2016)**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد1، الجزائر، ص200.

الشكل(20.2): علاقة معدل التغير في الإعالة مع معدل النمو الديموغرافي ومعدل البطالة

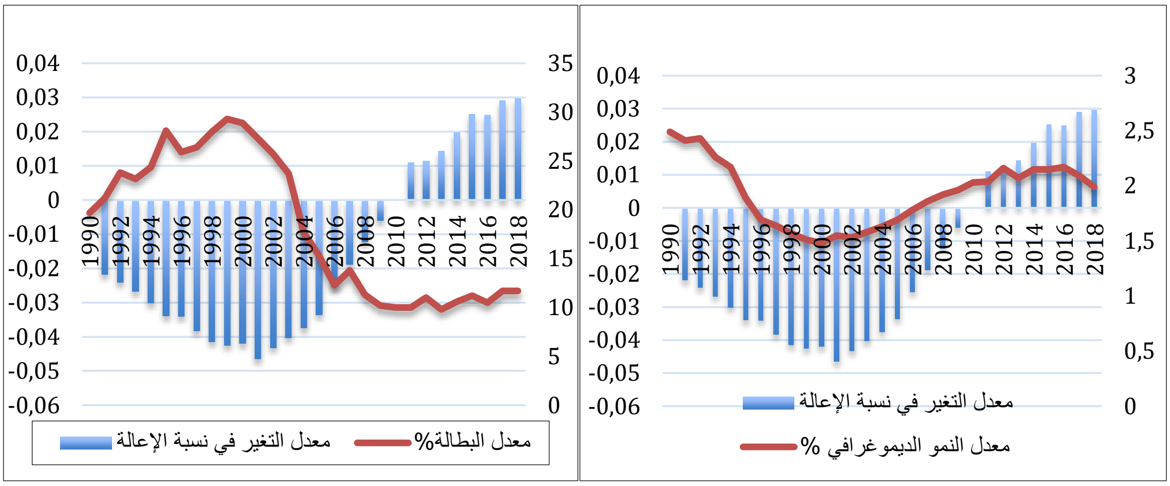

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات البنك الدولي على الموقع:

https ://data.albankaldawli.org/ cité le26/06/2020 à 11h02.

قد يعود سبب هذه العلاقة العكسية بين معدل التغير في نسبة الإعالة ومعدلات البطالة إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الدولة بعد انتقالها إلى مرحلة اقتصاد السوق، والتي عرفت ارتفاع في معدلات البطالة نتيجة خصخصة بعض المؤسسات وغلق البعض الآخر منها، مما أدى إلى انخفاض في معدلات الدخل ومنه انخفاض في معدل التغير في نسبة الإعالة.

لكن هذا التراجع أو التغير الذي عرفه معدل الإعالة والموضح في الشكل السابق، لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير أداء سوق العمل، لأن طوال الفترة التي كانت نسبة الاعالة منخفضة، عرف سوق العمل اختلال بين العرض والطلب، مما أدى إلى ارتفاع في معدل البطالة، وبالتالي فهو يعكس الواقع الاقتصادي ولا يمكن اعتباره كمؤشر تحسن في أداء سوق العمل.

حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة عام 2010، تبين أن زيادة في معدل الإعالة لا تنم مطلقا عن النقص المحتمل في سوق العمالة، ولا عن قدرة الاقتصادات على مواجهة التحدي، الذي تمثله التحولات في الهيكل العمري. لذا فإن القياس الأنسب هو عدد الأفراد الذين لديهم وظائف منتجة، مقارنة بمن ليس لديهم مثل هذه الوظائف، (ما يعرف بنسبة الإعالة الاقتصادية). ولتبرير حقيقة أن عددا كبيرا من الناس، ممن لديهم وظائف منخفضة الإنتاجية ومنخفضة الدخل لا يمكنهم إعالة عدد كبير من الأفراد، ينبغي تعديل هذه النسبة وفقا لإنتاجية العمالة ودخلها[1]. وحيثما يكون دخل العمالة أقل من إنتاجية العمالة بقدر كبير، يمكن خفض الإعالة من خلال زيادة الأجور، أما حيثما يقارب هذا الدخل إنتاجية العمالة، فإن معدل الإعالة يعد

---

[1]– تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (2010)، " **تحليل السكان: دليل مفاهيمي ومنهجي**"، الشعبة التقنية، ص29.

في أدنى مستوياته الممكنة. وعند ادخال التعديلات على دخل العمالة، يكون من المناسب أيضا تسهيل إمكانية المقارنة الدولية لعبء الإعالة، لإدخال التعديل وفق المساواة في القدرة الشرائية.

المبحث الثالث: تحليل القوى العاملة غير المشتغلة في الجزائر – البطالين- (1990-2019)

حظيت البطالة باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد والمفكرين الاقتصاديين، كما تعمقت الدراسات والأبحاث في الدول المتقدمة، لمحاولة إيجاد التوازن في سوق العمل والذي يعتبر حالة عرضية حسب النظريات الاقتصادية، وتعد الجزائر كغيرها من دول العالم، التي سعت جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل، للتخفيف من حدة البطالة وذلك بتسطير وإدراج مخططات وبرامج هيكلية، ورغم كل البرامج والسياسات التي طبقت من أجل خلق مناصب جديدة، إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض بصورة تدعم النمو الاقتصادي فيها.

المطلب الأول: تحليل معدل البطالة على المستوى الكلي

تعتبر مشكلة البطالة من التحديات الصعبة التي تواجهها بلادنا، فرغم الآليات وبرامج التشغيل المتبعة من طرف السلطات، لازالت تعاني من تفاقم المشكلة، كما أن تحديد حدتها يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدد من التصنيفات، وجب علينا التحدث عنها في هذا المطلب.

أولا-تطور معدلات البطالة وإجمالي عدد العاطلين

تعد ظاهرة البطالة الأكثر اهتماما والشغل الشاغل بالنسبة للجزائر، لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والشكل التالي يبين تطور البطالة في الجزائر في الفترة 1990-2019.

الشكل(2.21): معدل البطالة (%) وإجمالي عدد العاطلين (10^3) في الجزائر (1990-2019)

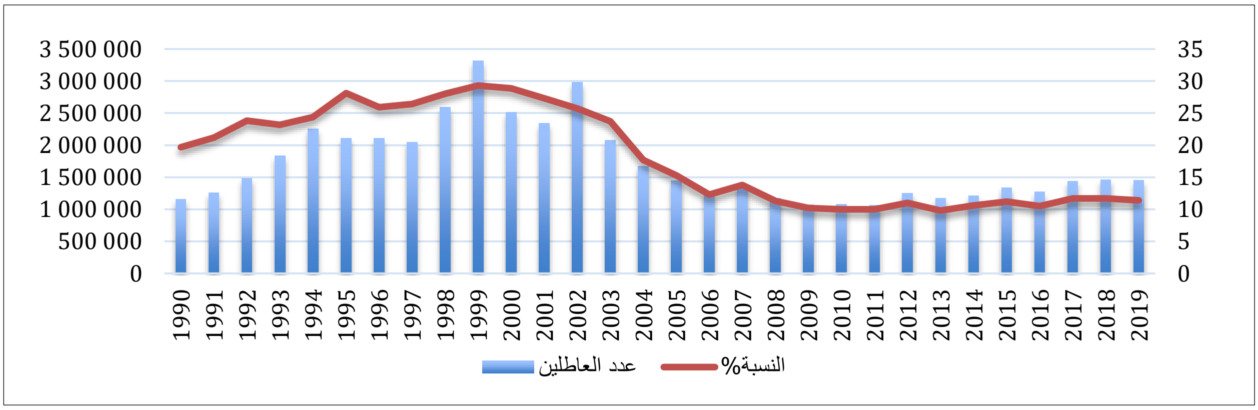

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 « **Emploie** »,p72.
- Données statistique(2019), « **Activité , Emploie et chômage N° 879**» p12.

مر التطور الاقتصادي لمعدلات البطالة، عبر مراحل مهمة عاشتها البلاد:

الفترة الأولى: 1990-1999

اعتبارا من سنة 1990، التي تعبر عن نقطة تحول مميزة، سجل صافي إنشاء فرص العمل لأول مرة في اقتصاديات البلد رصيدا سلبيا، وأخذت معدلات البطالة في الارتفاع، حيث انتقلت من 19.7% سنة 1990 إلى 28.1% سنة 1995. أي ضعف المعدل تقريبا، وصولا إلى الذروة سنة 1999 بنسبة 29.3%، التي يمكن إرجاعها إلى:

- مخلفات الأزمة الاقتصادية، التي عرفها الوضع الاقتصادي للبلاد، نتيجة الانهيار الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986؛
- عجز جل المؤسسات الاقتصادية على الحد من الأزمة، بتوفير مناصب عمل جديدة؛
- الإصلاحات الهيكلية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، التي أسفرت على تحقيق نتائج عكسية للبلاد نتيجة عملية الخوصصة التي قامت بها المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه تسريح لما يزيد عن 500 ألف عامل وغلق 1000 مؤسسة عمومية، أدى إلى ارتفاع في عدد الباحثين عن العمل، التي واكبت الانتقال إلى اقتصاد السوق بدءا من سنة 1990.

الفترة الثانية: 2000-2019:

تميزت هذه الفترة بتراجع محسوس في معدلات البطالة، فبعدما بلغت نسبتها 28.8% سنة 2000 سجلت هذه الأخيرة تراجع ملحوظ في معدلاتها، مسجلة أدنى نسبة عرفها هذا المؤشر منذ الاستقلال بـ 9.8% سنة 2013، ثم عاودت الارتفاع تدريجيا بنسب متقاربة، وقدر ذلك بمعدل 11.7% سنة 2018 ويكمن هذا التطور الإيجابي الذي شهدته – أهم أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي– نتيجة الأسباب التالية:

- ارتفاع الموارد الخارجية للدولة وانتعاش خزينة الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، جعل الاقتصاد الوطني يمر براحة مالية خلال هذه الفترة، مكنته من القيام بعدة مشاريع وتنفيذ برامج عديدة منها التشغيل وتفعيل وكالات على المستوى الوطني، والتي تهدف إلى التنسيق بين طالبي الخدمة والعارضين لها ساهم في إيجاد مناصب عمل جديدة وإنعاش سوق العمل الجزائرية، دون إهمال العمالة الهشة وغير الرسمية؛
- عملت مخططات التنمية المطبقة من طرف الدولة نتيجة السياسة التوسعية المتخذة، على استحداث حوالي 720 منصب عمل منها 400 منصب عمل دائم[1]، وبالتالي فإن الانخفاض الذي عرفته معدلات

[1]– بن جلول خالد(2018)،" **تقدير علاقة التكامل المشترك والسببية بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1985-2016**"، الخلدونية في العلوم الاقتصادية، العدد3، الجزائر، ص 9.

البطالة، يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي، نظرا لاعتماد سياسة التوظيف على القطاع العام دون مشاركة حقيقية للقطاع الخاص، مما كرس نوع من البطالة المقنعة بالإضافة إلى سياسة التوظيف ذات العقود المؤقتة؛

- الارتفاع الملحوظ الذي عرفته معدلات البطالة في السنوات الأخيرة، نتيجة سياسة ترشيد النفقات التي اعتمدت مؤخرا، مما جعلها تعيد النظر في سياسة التوظيف، وانخفاض حركية سوق الشغل بصفة عامة.

يبدو مما سبق، أن معدل البطالة تربطه علاقة عكسية مع تغيرات أسعار النفط وتحسن إيراداته، التي تستخدم في تمويل البرامج الاقتصادية وتمويل ميزانية الدولة، وهو ما يكرس ما يذهب إليه الباحثون في ريعية الاقتصاد الوطني.

ثانيا-علاقة عدد العاطلين بعدد السكان النشطين

يعبر عدد السكان النشطين، على القدرة على مد سوق العمل باليد العاملة الضرورية لمواكبة التطور في عملية الإنتاج، كما يعتبر تحدي أمام السلطات العمومية، لتوفير مناصب الشغل والحفاظ على الاستقرار المجتمعي.

الشكل (22.2): علاقة عدد العاطلين بعدد السكان النشطين (10^3) خلال الفترة (1990-2019)

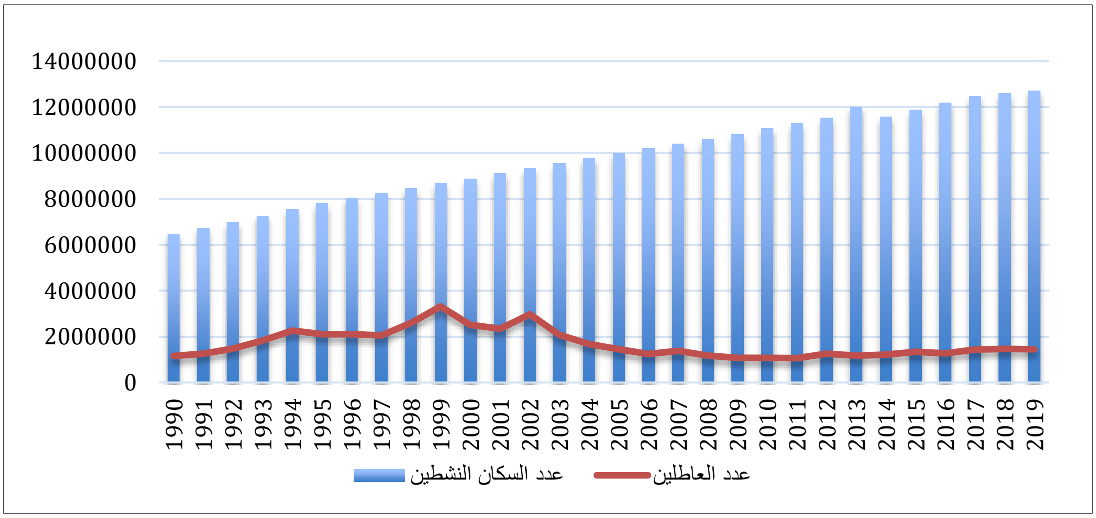

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Données statistique (2019), « **Activité , Emploie et chômage** », N° 879, p12.

يظهر الشكل أن عدد السكان النشطين يزداد سنويا بعدد يقدر بأكثر من 215 ألف نسمة، خلال الفترة (1990-2019)، حسب تقديراتنا[1]، وهو ما يبين أنه يساير تطور عدد السكان الجزائر في نفس الفترة.

من الملاحظ وحسب الشكل أعلاه، أن الفجوة بين عدد العاطلين والسكان النشطين معتبرة خلال الفترة (1990-1999) وما فتئت تتحسن عبر الزمن بداية 2002، مع تسجيل علاقة عكسية بين عدد العاطلين والسكان النشطين، خلال المرحلة (2002-2019)، حيث بلغ تراجع عدد العاطلين أكثر من 31200 سنويا، حسب تقديراتنا الواردة أعلاه، لكن التحدي قائما والفجوة كبيرة تحتاج إلى تفعيل ميكانيزمات التشغيل.

المطلب الثاني: خصائص معدلات البطالة في الجزائر

إن ما تطرقنا إليه في المطلب السابق لا يبرز عمق المشكلة، فقد تم تحليل ظاهرة البطالة على المستوى الكلي فقط. لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب بتحليل أوسع وإزالة بعض الغموض لاكتمال الفكرة حول هذه ظاهرة، من خلال التطرق الى تصنيف القوى العاملة غير المشتغلة وفقاً لبعض المقاييس.

أولا-تطور معدل البطالة في الجزائر حسب الجنس

يبين الشكل الموالي معدل البطالة حسب الجنس، أين يوضح توزيعها الارتفاع الكبير لدى فئة الإناث مقارنة بفئة الذكور، مما أدى بسحب معدلات البطالة لأعلى.

الشكل رقم (23.2): معدل البطالة (%) في الجزائر حسب الجنس

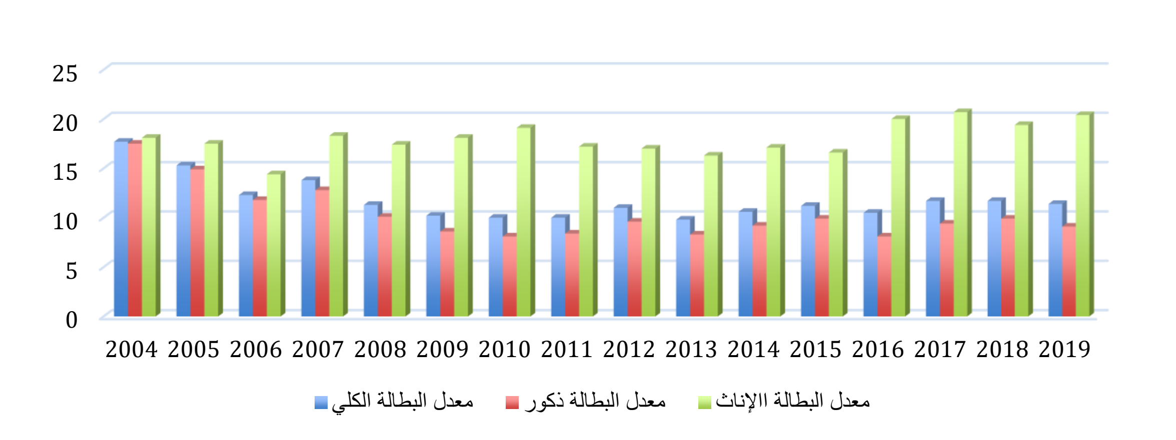

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Données statistique (2013), « Activité , Emploie et chômage » N°653, p6.
- Données statistique (2019), « Activité , Emploie et chômage » N°879, p12.

سجل معدل البطالة تفاوت كبير حسب الجنس، حيث بين من خلال الشكل أعلاه تأثير البطالة على الإناث أكثر من الذكور، وبالرغم من انخفاض معدل البطالة الكلي خلال الفترة (2004-2010) من

[1]- الملحق رقم(2.2)

(17.7% إلى 10.2%)، وتبعها انخفاض في معدلات فئة الذكور بمتوسط حسابي قدره 10.35 %. وانتقل من %17.5إلى 8.1% خلال نفس الفترة، ثم عاود الارتفاع بنسبة صغيرة مسجلة 9.1% سنة 2019. إلا أن معدلات البطالة فئة الإناث حافظت على قيمها المرتفعة بمتوسط قيمته 17.97% حيث بلغ معدل البطالة لدى فئة الإناث نسبة 19.1% سنة 2010 مقارنة بقيمتها المقدرة 18.1 % سنة 2004 لتعاود الانخفاض وتسجل أدنى نسبة لها خلال الفترة (2011-2019) بقيمة 16.3% سنة 2013، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ نسبة 20.4% سنة 2019 . بشكل عام يبدو أن البطالة لدى الإناث هيكلية وطويلة الأجل لعدة اعتبارات، منها السوق غير الرسمي التي تزيد في الفوارق من حيث العمل والدخل بالنسبة لها. حيث تبين أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في استدامة الفوارق بين الجنسين والأجيال، التي تمس بطريقة غير نسبية المرأة والشباب، ويعود ذلك الأمر إلى وجود عراقيل ذاتية متعلقة بالمرأة وموضوعية بالنسبة لكل برامج التشغيل، مما يقتضي التفكير في مخططات أخرى فئوية، تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأسرة الجزائرية والريفية بالخصوص.

في نفس السياق، نسجل تباعد بين معدلات البطالة لفئة الرجال والنساء، حيث انتقلت الفجوة من (0.6نقطة) بين الفئتين سنة 2004 إلى 11.3 نقطة سنة 2019. ويفسر الارتفاع الملاحظ لمعدلات البطالة لفئة الاناث مقارنة لفئة الذكور نتيجة:

- انخفاض القدرة الشرائية للأسرة، وزيادة حجم الأسرة؛
- طول فترة الانتقال من التمدرس إلى ميدان العمل للإناث خاصة بالنسبة للمناطق الريفية؛
- زيادة تعليم المرأة، مما سمح لها بالقيام بضغوطات في سوق الشغل، وانشغالاتها العائلية سمح لها بزيادة المنافسة للحصول على مناصب شغل؛
- زيادة التمييز ضد المرأة، وتفضيل الرجال عليهن، نظرا لأن النساء العملات أقل إنتاجية وأن توظيفهم أكثر كلفة مما يؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة أمامهن لاختيار عملهن؛
- ميول مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مجموعة معينة من المهن، يعمل على زيادة المنافسة والتي بدورها تقلل من فرصة حصولها على منصب عمل، عكس فئة الذكور، الذين يمكنهم القيام بالمهن الشاقة التي تتطلب مجهودات عضلية ؛

مما سبق يمكن القول كمحصلة أن البطالة تصيب الرجل والمرأة بعد سواء.

ثانيا–تطور معدل البطالة في الجزائر حسب الفئة العمرية

يظهر هذا الشكل معدل البطالة لدى الفئات العمرية المعنية بالفئة النشطة. ما يجلب الانتباه في هذه المعطيات هو بروز بطالة الفئة (25–29) و(20–24) وهذه هي القوة المنتجة في المجتمع، وهي ميزة مشتركة بين الكثير من البلدان الافريقية والمتخلفة بشكل عام.

الشكل رقم (24.2): معدل البطالة (%) حسب الفئة العمرية

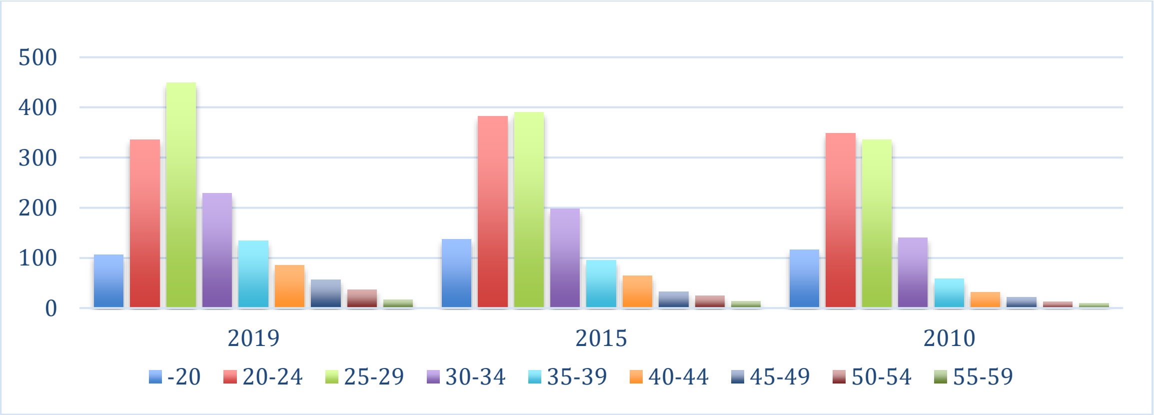

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Données statistique « Activité , Emploie et chômage 2013 » N°653, p6.
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage 2019 » N°879, p12.

بالنسبة لفئة (25–29) التي تعكس طول مرحلة الانتقال من التمدرس إلى سوق العمل، قد شهدت تدهورا ملحوظا، حيث انتقلت من أقل من 350ألف عاطل إلى ما يقارب 450 ألف بطال، والذي قد يعود إلى ضعف النقابات العمالية وانقسامها وعدم قدرتها على المناورة، للمحافظة على مناصب شغل المؤسسات التي تم غلقها وتسريح عمالها ثم خصخصتها، في حين سجل تراجع في فئة (20–24). مقابل ذلك بينت الفئة (35–39) تدهورا واضحا، بعدما كان يقدر عدد البطالين سنة 2010 بـ 58 ألف بطال، أصبح يفوق 100 ألف عاطل عن العمل وهذا ما يعكس عدم استقرار سوق العمل ومرونته.

ثالثا–تطور معدل البطالة في الجزائر حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر هام، لقياس مدى قابلية باحث عن العمل لحصوله على منصب شغل وخاصة مع التغيرات التي طرأت على سوق العمل مؤخرا، وظهور خدمات بتقنيات جديدة تتطلب مهارات وكفاءات عالية، والجزائر من الدول التي تعاني من عدم التوافق بين مدخلات ومخرجات سوق العمل، مما أدى إلى تزايد في معدلات البطالة ولاسيما لدى حاملي الشهادات.

من مميزات سوق العمل في الجزائر، ارتفاع في عدد خريجي الجامعات وانخفاض لأصحاب المهارات المتدنية، إلى جانب تشجيع الهجرة وهو ما لا يتناسب مع المؤهلات والطلب المقدم من طرف المؤسسة.

لذلك أصبح نظام التعليم والتدريب منفصلا عن سوق العمل، مما يفسح المجال أمام أصحاب المهن غير المهرة لدخول عالم الشغل والذي ينجم عنه عواقب سلبية:

-إهدار الموارد الناتج عن التمويل الكبير من الدولة للاستثمار في التعليم، دون الاستعانة بالرأس المال البشري المتراكم الذي يساهم في تحقيق النمو، مما يجعل الشباب يلجؤون لتخصيص وقتهم في العمل (رسمي أو غير رسمي) بدل الاستثمار في تعليمهم.

كنتيجة لما سبق، يمكن الإشارة إلى استفعال ظاهرة البطالة خلال العشريتين الماضيتين خاصة بالنسبة لفئتي الإناث وذوي الشهادات العليا والمعرضون لضعف الطلب، بسبب الاختلال بين مخرجات نظام التكوين ومتطلبات السوق.

والشكل الموالي يمثل توزيع معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي

الشكل (25.2): معدل البطالة (%) حسب المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي

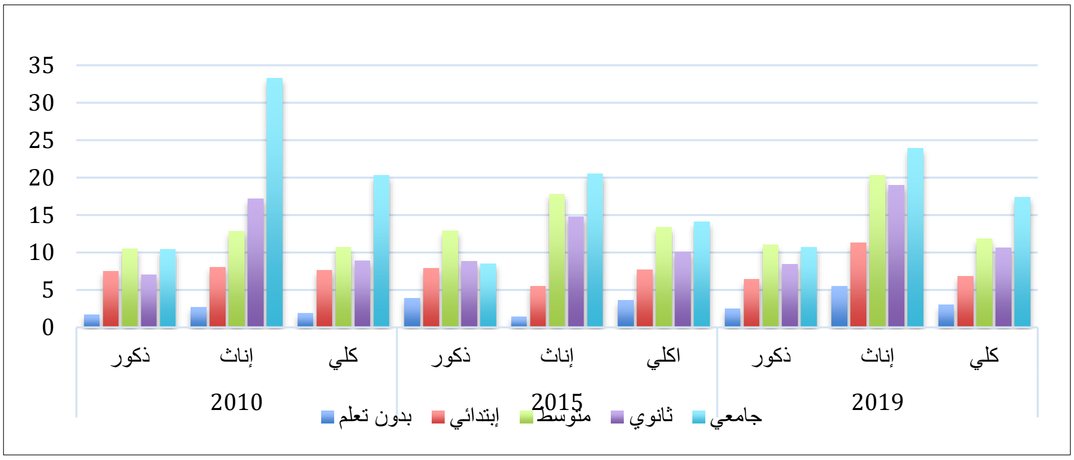

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

- Collections Statistiques N° 170/2012 Série S : Statistiques Sociales **(ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES**)2010 p19.
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage 2015** » N°726, p6.
- Données statistique « **Activité , Emploie et chômage 2019** » N°879, p7.

يوضح الشكل أعلاه تفاوتات واسعة حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي، حيث تبين من خلاله أن مؤشر البطالة يؤثر على فئة أصحاب الشهادات العليا، مقارنة بالذين يتمتعون بمستوى تعليمي ابتدائي أو بدون تعلم. حيث انتقل معدل البطالة على المستوى الكلي لفئة دون المستوى وفئة الابتدائي من نسبة 1.9% و7.6% سنة 2010 إلى 3% و6.8% سنة 2019. في حين بلغت نسبة البطالة في فئة الجامعيين 20.3 %سنة 2010 مقابل 17.4% سنة2019. حيث يعزى هذا التغير إلى:

- انخفاض النسبة لحاملي الشهادات في بداية سنوات التسعينيات واستيعاب سوق العمل جل فئة الجامعيين راجعا لقلة هذه الفئة وارتفاع في عدد المناصب الشاغرة؛
- تناقص نسبة البطالة لدى الذين لم يتلقوا أي تعليم راجع إلى انطلاق مشاريع الأشغال الكبرى.

من جهة أخرى، سجل ارتفاع معدل البطالة لدى فئة الإناث بمستوى تعليمي، حيث بلغ فئة الاناث أعلى مستوى سنة 2010 بنسبة 33.3% ثم انخفضت بنسبة قليلة سنة 2019 وقدرت بـ 23.9% إلا أنها بقيت مرتفعة مقارنة لفئة الذكور التي سجلت سنة 2010 معدل قدره10.4% و10.7 سنة 2019. كما نجد كذلك بطالة فئة الإناث المؤهلات أكثر من بطالة الإناث دون مستوى عكس فئة الذكور يفسر ذلك:

- ارتفاع بطالة فئة الإناث المؤهلات أكثر من بطالة الإناث دون المستوى، لاهتمام هذه الفئة بالعمل المنزلي والأسري بدون أجر، عدم التسجيل في المؤسسات التعليمية، الخضوع للعادات والتقاليد، الزواج المبكر. إلى جانب صلتها بالعادات الاجتماعية وحرمانها من فرص العمل لعدم الايمان بقدراتها على الإبداع والتمييز، وكذلك لعدم إتقان المرأة العاملة لسياسة التوفيق بين حياتها المهنية والشخصية؛
- انخفاض بطالة فئة الذكور في المستوى العالي مقارنة بارتفاع فئة دون المستوى، يعود إلى استحداث مناصب التي تتناسب مع فئة الذكور في مجالات التقنية والهندسة ......

رابعا–تطور البطالة في الجزائر على المدى البعيد

إن تحليل المدة اللازمة والكافية للحصول على منصب عمل، مهما كان نوعه يساعدنا في إلقاء الضوء على وضع فئة العاطلين وعلاقتها بسوق العمل بصورة أوضح. فبعدما كانت تعد مدة البطالة بالأشهر أصبحت الآن تعد بالسنوات، بسبب نقص الطلب على العمل إلى جانب عدم مواءمة مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل. الجدول الموالي يبين لنا توزيع البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية.

الشكل(26.2): توزيع البطالة (%) حسب الجنس ومدة البحث عن العمل

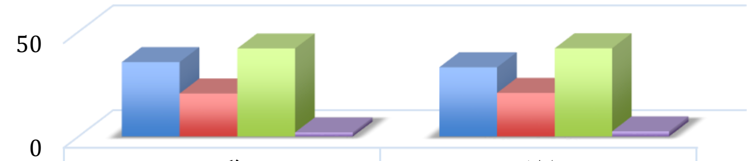

	ذكور	إناث
أقل من سنة	35,5	33
12-23 شهر	20,5	20,8
24 شهر وأكثر	42	42,1
غير مصرح به	1,9	2,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Données statistique 2019 « **Activité, Emploie et chomage** » N°879, p9.

حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018، فإن أكثر من نصف البطالين تفوق مدة بطالتهم سنة. حيث يشكلون 56.6% من مجموع البطالين لذلك لا يمكن تحليل بطالة الشباب بالاعتماد فقط على معدل البطالة والعمر، بل وجب علينا التفكير في طول مدة الخدمة في سوق العمل، فالبيانات التي يوفرها مكتب الديوان الوطني للإحصاء، لا يسمح بمثل هذا التحليل ولكنها تقدم بيانات خاصة عن مدة البحث عن العمل.

ما يمكن استنتاجه من الشكل السابق، أن فترة الانتظار طويلة بالنسبة للجنسين وعبر مختلف المراحل حيث نجد أن عدد العاطلين غير المصرح به 1.9% بالنسبة للذكور و2.4% بالنسبة للإناث أي بفارق 0.4 نقطة، أما الباحثين عن العمل لأقل من سنة، فقدرت نسبة الذكور بـ 35.5% و33 % أي بفارق 2.5 نقطة، وكما أنه عدد العاطلين الباحثين عن العمل لمدة تفوق 24 شهر أكثر من 40%، الشيء الذي يبين لنا عمق معضلة البطالة في الجزائر والتي تؤكد لنا أنها بطالة هيكلية.

المطلب الثالث: تطور معدلات بطالة الشباب الجزائري

تعرف فئة الشباب حسب المكتب الدولي للعمل[1] " بأنهم فئة السكان في الأعمار (15-24) سنة فهي الفئة الأكثر اقبالا على طلب العمل لما تكتسبه من قدرات جسدية، صحية مرافقة لميولهم إلى الاستقلالية والبحث عن مداخيل تضمن لهم تحقيق متطلباتهم المعيشية. أما الكبار فهم الأفراد من سنة 25 فأكثر".

ومن المعروف أن البطالة تصيب بشكل أكبر الشباب والوافدين إلى سوق العمل لأول مرة. ومن الملاحظ أن معدل البطالة بين السكان الشباب هو دائما قريب من ضعف معدل البطالة الكلي للقوى العاملة على مستوى الدولة. ولتحليل هذه الظاهرة نستعين بمقياسين اللذان نراهما مهمين في التفسير وهما:

1- معدل بطالة الشباب إلى معدل بطالة الكبار= (معدل بطالة عند الشباب / معدل بطالة الكبار)

2- نسبة بطالة الشباب من إجمالي البطالة = (معدل البطالة عند الشباب / معدل البطالة الكلي)

أولا-تطور معدلات البطالة عند الشباب

كما لاحظنا سابقا، فإن معدلات البطالة تؤثر بشكل رئيسي على الفئات الأصغر، لذلك يستمر الانقسام في سوق العمل إلى فئات مختلفة، منها فئة الشباب (15-24 سنة) وفئة الكبار(25 سنة فأكثر). لوحظ من خلال الشكل الموالي، نلاحظ انخفاض معدل البطالة بنسبة معتبرة لدى الفئة العمرية (15-24 سنة)،

[1]- International Labour Organization (2016), " **Key Indicators of the Labour Market** ", **(Youth unemployment)**, Ninth edition p 97,disponible sur le site: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/dgreports/stat/documents/publication/wcms_498929.pdfConsulté le 13/06/2021 à 15h00.

من ذروة بلغت 51 % في عام 2000 (مقابل 21 %) إلى 21.5% كحد أدنى عام 2010 مقابل (7.1% فئة الكبار) هذا يعني أنه تم تقليل الفجوة، التي كانت تقارب 30% عام 2000 بين هاتين الفئتين العمريتين إلى النصف أي بنسبة 14% عام 2010.

تشير حقيقة أن معدلات البطالة بين الشباب أكبر من البالغين إلى:

- بطالة الداخلين الجدد في سوق العمل، أظهرت الصعوبات التي واجهها الناس في هذه الفئة العمرية للوصول إلى سوق العمل، بفعل ضعف الطلب وغياب الخبرة والممارسة وضغوط فئة الكبار؛
- الانفجار الديموغرافي في العقود الماضية خلف الاكتظاظ في الفئة الشابة، مما صعب من فرص استيعابها؛
- طول فترة الانتقال من التعليم إلى العمل، لعدة أسباب كون الاقتصاد لا يزال يدير إلى حد كبير، الضغوط من النقاباتية، لصالح العمال داخل المؤسسة دون الموجودين خارج سوق العمل احترام كبار السن وتفضيلهم عن الفئة الشابة نتيجة الخبرة المهنية التي يكتسبونها[1].

كنتيجة لما سبق، حيث بينت المعطيات ارتفاع مستوى البطالة لدى فئة الشباب حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، إلا أنه سجل تراجع في مستوى الفجوة التي تقلصت إلى حدود 26.9%سنة 2019[2].

الشكل(27.2): معدلات بطالة الشباب الجزائري (%) خلال الفترة 1990–2019

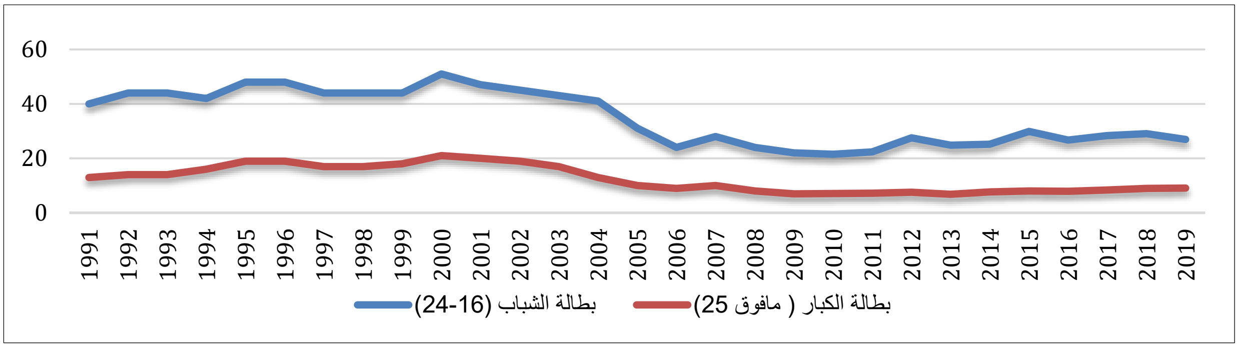

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization
- Données statistique (2015), « **Activité , Emploie et chômage** » N°879 – N° 819, N°763, N°726, p3.

[1] - Jean- paul Barbier (2006), « **l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb etude comparative entre l'Algerie, le Maroc, la Tunisie** » Organsation international du travail , unité analyse de l'emploi département de la stratégie en matière d'emploi, , Genève, p32-33.

[2] - Office national de statistique (2019), Données statistiques, « **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE** », n°890, p2.

في هذا الشأن، نجد أن التغير في معدلات البطالة يظهر تفاوتات متقاربة وفي نفس الاتجاه الموجب خاصة في الفترة (1991-2000)، نتيجة تبعات الأزمة الاقتصادية التي تلت انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، وما تبعها من أزمات متعددة تتقدمها أزمة التعديل الهيكلي، إلى جانب تدهور الوضع الأمني خلال تلك الفترة، إلا أننا نلاحظ تغير في الاتجاه المعاكس سنة 1994 ، أين سجلت معدلات البطالة لدى الكبار قيمة موجبة قدرت بـ (0.12%) مقابل قيمة سالبة قدرها(-0.04%) لدى الشباب، نتيجة بعض البرامج الموضوعة من طرف الحكومة لتشجيع الاستثمار.

تميزت سنة 2005 عن باقي الفترات السابقة، حيث سجلت أعلى قيمة سالبة لها قدرت بـ(-0.3%)، بسبب تدخل الدولة، للتقليل من معدل البطالة الملفت للانتباه والذي بلغ 29.9% سنة 1999، عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ومناصب الشغل التي يوفرها.

نلاحظ أيضا تغير آخر في الاتجاه المعاكس سنة 2019، قدر بـ (-0.08%) بالنسبة لمعدلات البطالة لدى الشباب مقابل (0.02%) بالنسبة لمعدلات البطالة لدى الكبار. وينسب هذا التراجع الخفيف إلى برنامج التكميلي لتوطيد النمو (2015-2019).

الشكل (28.2): التغير في معدلات البطالة لدى الشباب والكبار في الجزائر

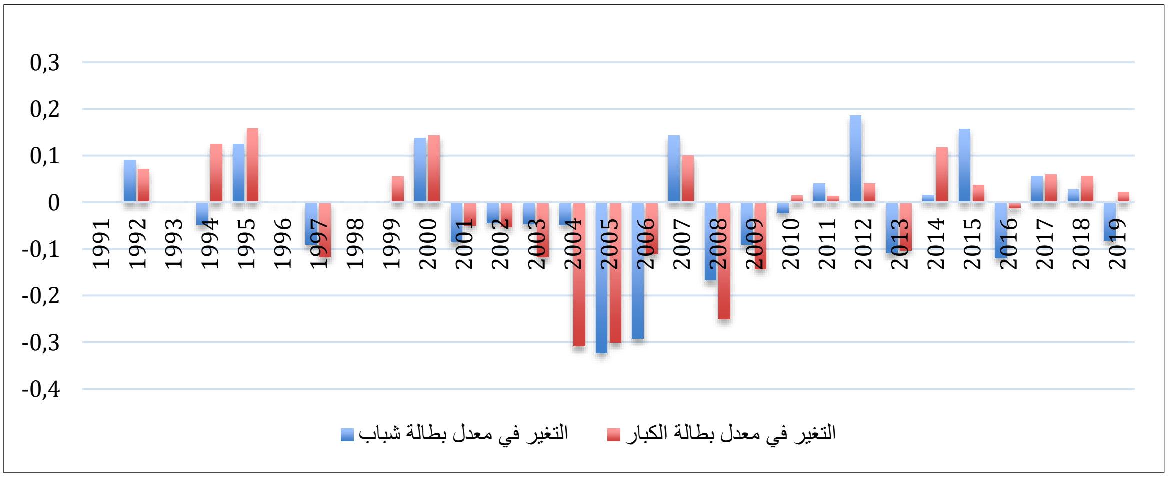

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization
- Données statistique (2015), « **Activité , Emploie et chômage** » N°879 – N° 819, N°763, N°726, p3.

ثانيا– تطور معدل بطالة الشباب الجزائري إلى معدل بطالة الكبار

للوقوف على حجم الفجوة بين معدل بطالة الشباب إلى بطالة الكبار، تم حساب المؤشر الوارد في الشكل أدناه والممثل بالعلاقة التالية: **معدل بطالة الشباب إلى معدل بطالة الكبار= (معدل بطالة عند الشباب / معدل بطالة الكبار)** والذي يوضح الاتجاه العام في سيرورته، التي تبدو أنها إيجابية ومتزايدة، عاكسة صعوبة التحاق الشباب بسوق العمل، بفعل العراقيل المذكورة سابقا من مقاومة النقابات العمالية، ضعف الخبرة وقلة المناصب..... إلخ.

الشكل(29.2): معدل بطالة الشباب الجزائري إلى معدل بطالة الكبار(%)

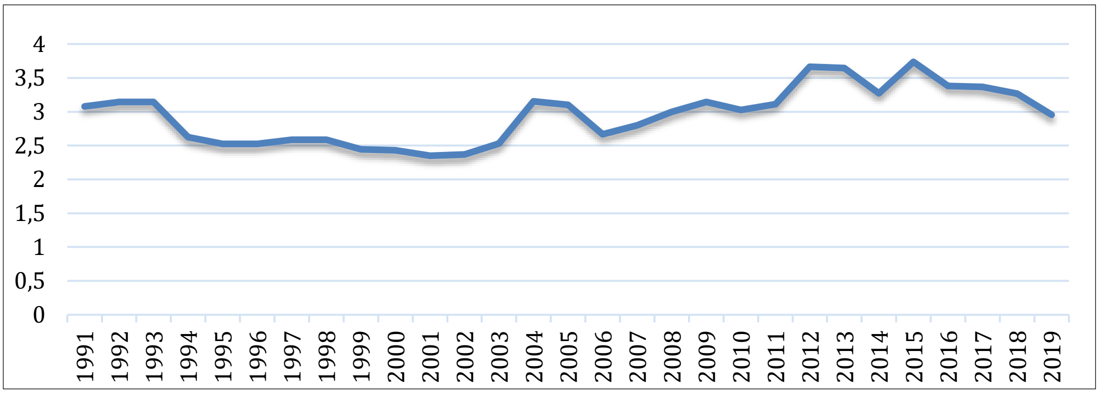

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization
- Données statistique (2015), « **Activité , Emploie et chômage** », N°879 – N° 819, N°763, N°726, p3.

يتبين تزايد معدلات بطالة الشباب بالنسبة للكبار، مما يدل على أن معدل بطالة الشباب يفوق معدل بطالة الكبار بكثير. ويفسر انخفاض معدلات بطالة الشباب إلى معدلات بطالة الكبار في المرحلة (1991-2000) إلى إقبال الشباب على سوق العمل بأقل شروط وخصوصا في الحالة الصعبة، التي تمر بها البلاد أما خلال الفترة (2001-2019) لوحظ تزايد في هذه النسبة نتيجة الزيادة في عرض العمالة من طرف الشباب نظرا للصعوبات التي يواجهها عند الانتقال من المدرسة إلى العمل – عدم توافق مخرجات التعليم بمدخلات سوق العمل– بالإضافة إلى عوامل أخرى تزيد من حدة هذه العراقيل، حيث تعتبر فئة الشباب أقل نجاعة من البالغين المجربين في البحث عن العمل، كما أن الشركات قد تتوانى عن توظيف الشباب لافتقاره تجربة العمل. وحتى عند قيامها بعمليات الاستغناء عن العمال الفائضين، ستكون فئة الشباب الموظفة أكثر عرضة للتسريح من قبل الشركة مقارنة بفئة الكبار لضعف قيمتهم العملية، ولحيازتهم على

عقود عمل أقل أمنا، إلى جانب أنهم أقل عرضة عند التسريح نظرا إلى أن مكافآت الاستغناء غالبا ما تمنح حسب الخبرة[1].

ثالثا–نسبة بطالة الشباب الجزائري من إجمالي البطالة

تمثل هذه النسبة العلاقة بين بطالة الشباب إلى إجمالي البطالة، لما لها من أهمية في إعطاء مكانة لوزن الشباب في سوق العمل، حسب العلاقة التالية: **نسبة بطالة الشباب من إجمالي البطالة= (معدل البطالة عند الشباب/ معدل البطالة الكلي).**

من خلال الشكل أدناه، نلاحظ تزايد في نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي البطالة ابتداءً من سنة 2000 لأسباب مختلفة منها، نسبة النمو في فئة الشباب وقلة الفرص المتاحة، بالإضافة إلى ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل لدى فئة الشباب والهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب، إلى جانب ارتفاع في معدلات النمو السكاني.

الشكل (30.2): نسبة بطالة الشباب من إجمالي البطالة (%)

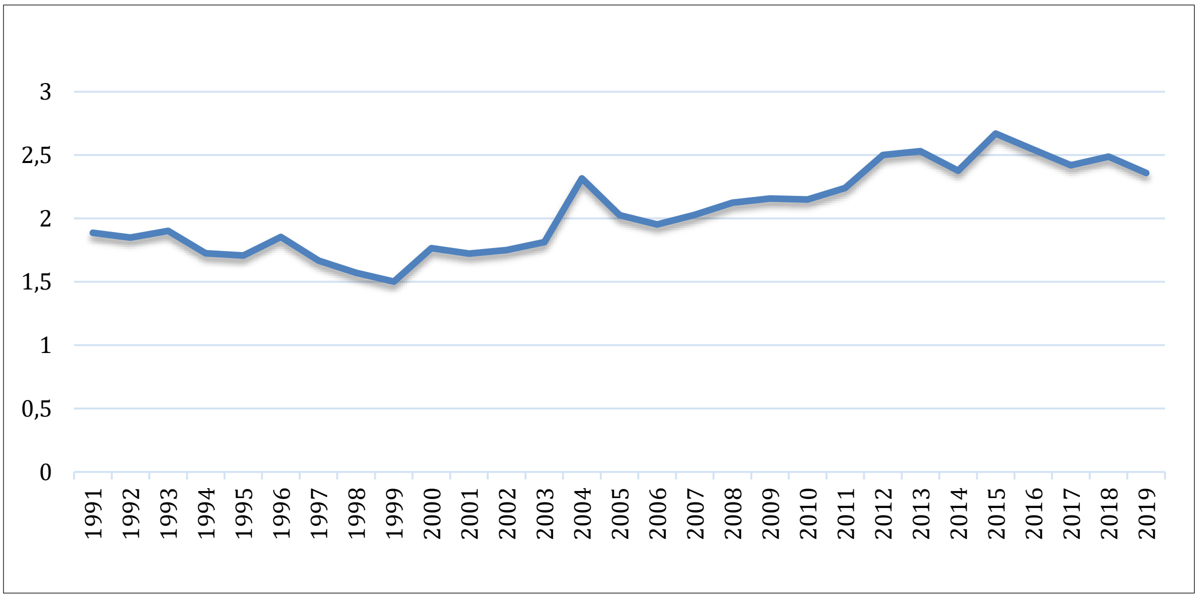

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization .

[1]- مؤتمر العمل الدولي (2012)، " **أزمة عمالة الشباب حان وقت العمل**"، مكتب الدولي للعمل، التقرير الخامس، رقم 101، ص17.

المبحث الرابع: إنتاجية العمل واتجاهات الأجور في الجزائر (1990-2019)

تعبر إنتاجية العمل، على ذلك القدر من السلع والخدمات المنتجة عند عدد محدد من العمالة في إطار نظرة اقتصادية كلية. حيث تشكل علاقة بينها وبين الأجور، في حين أن رفع معدلات الإنتاجية ستساهم بدورها في رفع مستويات الأجور. يعتقد أن نمو الإنتاجية العامل مهم لرفع أجور العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص لذوي الأجور المنخفضة[1].

المطلب الأول: إنتاجية العمل في الجزائر

أخذت إنتاجية العمل الكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين السياسيين، ومن حيث حجم الأبحاث التي غطت الموضوع. في بحثنا هذا نركز على إنتاجية العمل دون غيرها من الانتاجيات، لما لها من علاقة مع سوق العمل وهي الأكثر شيوعا وحسابا في اقتصاديات سوق العمل.

يمكن تعريف الإنتاجية بما يلي: " إن الإنتاجية هي مقياس لمدى الكفاءة التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات متمثلة في شكل منتجات وخدمات"[2]. فزيادة الإنتاجية بمفهوم بسيط وباستخدام نفس الكميات من المدخلات، الحصول على نفس كمية المخرجات ونفس النوعية ولكن بتكلفة أقل.

أولا-تطور إنتاجية العمل في الجزائر

اعتمادا على قاعدة معطيات عملنا، تم حساب إنتاجية عنصر العمل وذلك بقسمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي على عدد العمال. نشير أننا لم نستخدم ساعات العمل لحساب الإنتاجية، بسبب عدم توفر هذه المعطيات على المستوى الكلي.

---

[1] - Leading national reports (1990), « **America's choice : high skills or low wages** », National centre on education and the economy, USA, p215.

[2] - International Labour Organization (2016), " Key Indicators of the Labour Market ", (Labour productivity), Ninth edition, p 131,disponible sur le site: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/dgreports/stat/documents/publication/wcms_498929.pdf Consulté le 14/07/2021 à 14h00.

الشكل(31.2): تطور إنتاجية العمل (%) خلال الفترة (1990-2019)

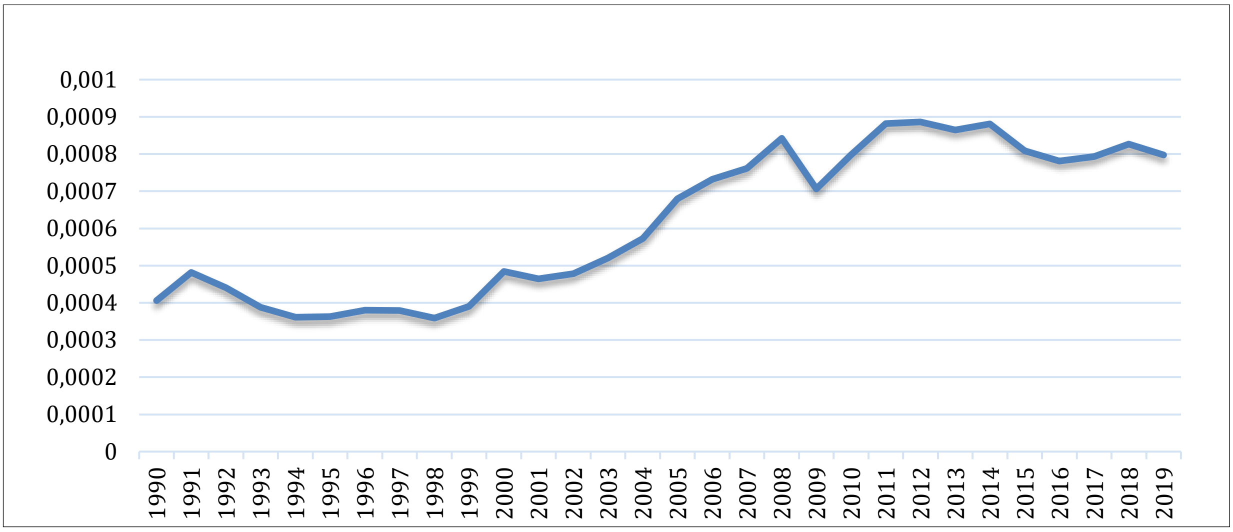

المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات البنك الدولي على الموقع:

- Collection statistiques N°221/2012 série E : statistiques economiques N° 108, retrospective des comptes conomiques de 1963 à 2019, p 220.
- Données statistique (2019), « Activité , Emploie et chômage N°879 », p13.

تبدو الحركة طويلة الأجل لمتغيرة الإنتاجية على المستوى الكلي، متقلبة وأنها مرت بعدة مراحل متباينة مثلما تعكسه معدلات نموها في مختلف المراحل، فبعدما سجلت تراجعا ملحوظا في فترة التسعينات، لظروف اقتصادية واجتماعية، إضافة لشروط الاستقرار الاقتصادي التي فرضها صندوق النقد الدولي، عاود التحسن محققا معدلات نمو إيجابية، انطلاقا من سنة 2002 بعدما سجلت معدلات نمو متقلبة بين الموجب والسالب.

الجدول (3.2): متوسط معدل نمو إنتاجية العمل في الجزائر ما بين سنة 1990-2019

الفترة	1991-1994	1995-1999	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2019-2015
متوسط نمو الانتاجية	-2.91	1.66	8.35	4.96	4.68	-1.86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

في هذا الشأن وقصد تتبع تقلبات معدلات الإنتاجية في مختلف المراحل، تم تقسيم فترة الدراسة إلى 6 فترات حيث سجلنا متوسط نمو إنتاجية سالب مقدر بـ (-2.91%) خلال الفترة (1991-1994) التي شهدت أحداث اقتصادية وسياسية وأمنية، كانت صعبة على الاقتصاد الجزائري. أما في الفترة (1995-199) برز تحسن موجب طفيف في الإنتاجية، إذ بلغ (1.66%) حيث رافق إجراءات التعديل الهيكلي الذي قد يعود إلى تراجع في معدلات التضخم. في حين سجل هذا المعدل نموا معتبرا خلال الفترة (2000-2004)، حيث بلغ 8.35% بفعل برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي وجهت من خلاله موارد مالية

مخصصة هامة لجل القطاعات الاقتصادية والخدمية. ما يلفت الانتباه خلال قراءة معدل الإنتاجية للفترة الموالية، هو تراجع غير متوقع في معدل الإنتاجية لمرافقة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، أين سجل معدل 4.96% قاطعا آمالا كانت معلقة، وهو ما تبين من تسجيل معدل سالب خلال الفترة (2010–2014)، أين تدهور إلى 4.86 ثم إلى (-1.86) للفترة (2015–2019).

تعود هذا التقلبات إلى أسباب وأزمات هيكلية في الاقتصاد الوطني، لا يمكن تجاوزها بتخصيص الموارد المالية لوحدها، دون مرافقتها بإجراءات على مستوى التسيير، الحوكمة، والاستشراف.

ثانيا–علاقة إنتاجية العمل بمتغيرات سوق العمل

لتوضيح الرؤية حول علاقة الإنتاجية بمتغيرات سوق العمل، اخترنا معدل العمالة إلى إجمالي السكان، معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لما لهم من أهمية في التحليل، وتفسير التغيرات الحاصلة في الإنتاجية في الأجل الطويل. يبدو بيانيا غياب تشابه في معدل هذه المتغيرات. فمن الملاحظ أن العمالة خلال فترة الدراسة قد سجلت تحسنا ملحوظا، بفعل مختلف البرامج التنموية التي انتهجتها السلطات، وهو ما يعكسه أيضا معدل النشاط الاقتصادي. في حين اتسم معدل نمو الإنتاجية بالتقلب وغلب عليه طابع العشوائية وبالتالي وكما يبدو ليس له علاقة بالنشاط الاقتصادي والبرامج التنموية المسطرة.

الشكل (32.2): علاقة معدل نمو الإنتاجية (%) بمتغيرات سوق العمل الجزائري

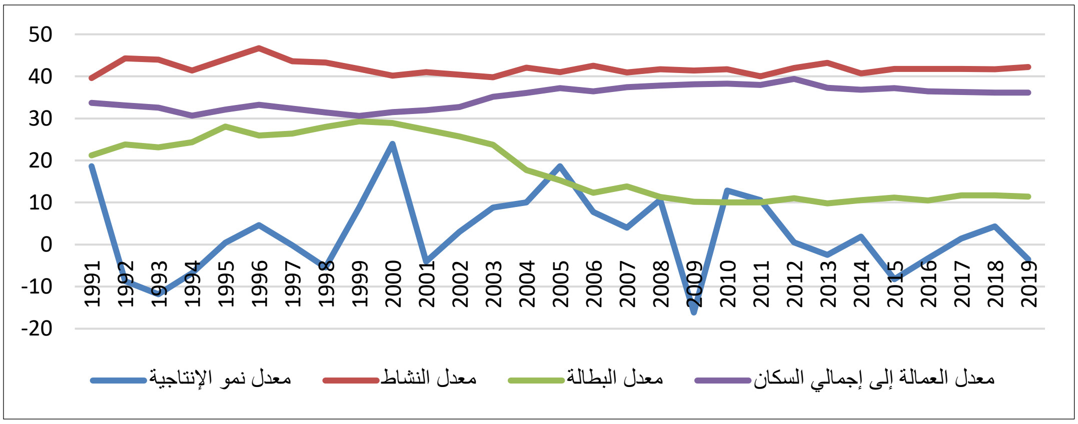

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، والبنك الدولي على الموقع:

- https://data.albankaldawli.org/ cité le 01/02/2021 à 21H 00
- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 « Emploie »,p72.
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage N° 879» p12.

لقد جاء معامل الارتباط بين معدل العمالة ومعدل الإنتاجية ضعيفا وموجبا لم يتجاوز 0.08 خلال فترة الدراسة، والذي يرجع حسب اعتقادنا، إلى محدودية التوسع في الإنتاج عند أي زيادة في التشغيل. كما هو

متوقع فحتى تزيد الإنتاجية من المفروض تسجيل زيادات في الناتج في ظل ثبات مستوى التشغيل أو زيادة الإنتاج بشكل متناسب مع زيادة العمالة وهوما يمكن التعبير عنه بالمرونة.

الجدول (4.2): علاقة معدل نمو الإنتاجية بمتغيرات سوق العمل

	معدل نمو الإنتاجية	معدل النشاط	معدل البطالة	معدل العمالة إلى إجمالي السكان
معدل نمو الإنتاجية	1			
معدل النشاط	-0,417716391	1		
معدل البطالة	0,031031936	0,235775007	1	
معدل العمالة إلى إجمالي السكان	0,080546682	-0,238535231	-0,938424571	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي وبرنامج EXCEL10

نتج عن حساب مرونات مختلف الفترات المشار إليها لاحقا:

الجدول (5.2): مرونة العمالة بمعدل نمو الإنتاجية

السنوات	1991-1994	1995-2000	2001-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019
مرونة العمالة/ معدل نمو الإنتاجية	0.018	0.3984	0.023	-0.001	0.015	**0.024**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج EXCEL10.

يعكس هذا التحليل نتائج قياس المرونة بين متغيرة سوق العمل " العمالة" و"معدل نمو الإنتاجية"، التي تبين أنها غير مرنة ولا علاقة لها بالتغيرات الحاصلة في الإنتاجية، والذي يرجع إلى اعتبارات مختلفة بالخصوص جمود سوق العمل، مشكلة البطالة المقنعة في الوظيفة العمومية.........إلخ. وعليه يمكن الإشارة إلى عدم إمكانية التنبؤ بمعدل نمو الإنتاجية بدلالة التغيرات الحاصلة في معدل العمالة، كما لا يمكن ربط على أساس هذا الواقع الأجور بالإنتاجية.

المطلب الثاني: تطور اتجاهات الأجور في الجزائر

يعتبر موضوع الأجور ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الكلي وسوق العمل، لما له من تأثيرات اقتصادية اجتماعية. حيث يرى الكثير من الباحثين أن الأجور وسيلة هامة في سوق العمل، من حيث تحديد مستويات العمالة، القوة الشرائية، إضافة لما لها من أهمية في تشجيع أو تثبيط العامل. حيث اهتمت الكثير من النظريات الاقتصادية على موضوع الأجور ومحدداتها وعلاقتها بسوق العمل.

أولا-الحد الأدنى للأجر في الجزائر

نشير في عملنا هذا للحد الأدنى للأجور لما له من علاقة مع مؤشرات سوق العمل، بفعل شساعة الشريحة التي يمسها هذا الأجر، إضافة لاعتباره محددا أيضا لكثير من الأجراء الذي يتحدد أجرهم بعدد من المرات الأجر القاعدي المضمون. فكل زيادة في الأجر الأدنى تزيد آليا في كثير من أجور إطارات الدولة.

لقد تم تعريف الحد الأدنى للأجور بأنه " الحد الأدنى للمكافأة التي يتعين على صاحب العمل أن يدفعها للعاملين مقابل أجر عن العمل الذي يؤدونه خلال فترة معينة، والذي لا يجوز تخفيضه بموجب اتفاق جماعي أو عقد فردي"[1]. ويشير هذا التعريف إلى الطبيعة الملزمة للحد الأدنى الأجور، بغض النظر عن طريقة تحديده. ويمكن تحديد الأجور الدنيا بموجب قانون من سلطة مختصة أو هيئة للأجور أو مجلس للأجور أو من قبل المحاكم أو الهيئات القضائية الصناعية أو العمالية. ويمكن تحديد الحد الأدنى للأجور بإعطاء قوة القانون لأحكام الاتفاقات الجماعية.

والغرض من الحد الأدنى للأجور، هو حماية العمال من الأجور شديدة الانخفاض، وهو يساعد على ضمان حصة عادلة ومنصفة من ثمار التقدم للجميع، وتوفير حد أدنى للأجور المعيشية لجميع العاملين الذين يحتاجون لهذه الحماية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تشرّع لحد أدنى واحد للأجور، ويطلق عليه الأجر الوطني الأدنى المضمون على عكس دول أخرى التي لديها عدة حدود دنيا للأجور، ولا يتم تعديله أو تحديده إلا باجتماع الثلاثية: رئاسة الحكومة، أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائرين.

وعليه، يمكن القول أنه عتبة ثابتة لا يمكن لصاحب العمل دونها أن يدفع أجرًا لموظفه. وبالتالي، فإن SNMG يمثل ضمانًا للموظف الذي لديه أدنى دخل يمكنه من الوصول، وإن كان بطريقة متواضعة، إلى القوة الشرائية.

---

[1] -International Labour Conference, 103rd Session, (2014),"**General Survey of the reports on the Minimum Wage Fixing Convention"**, 1970 (No. 131), and " **the Minimum Wage Fixing Recommendation"**, 1970 (No. 135), Report III (Part 1B), **Genève** ,p19.

الشكل(33.2): تطور مضمون الحد الأدنى للأجور **الوحدة: دج**

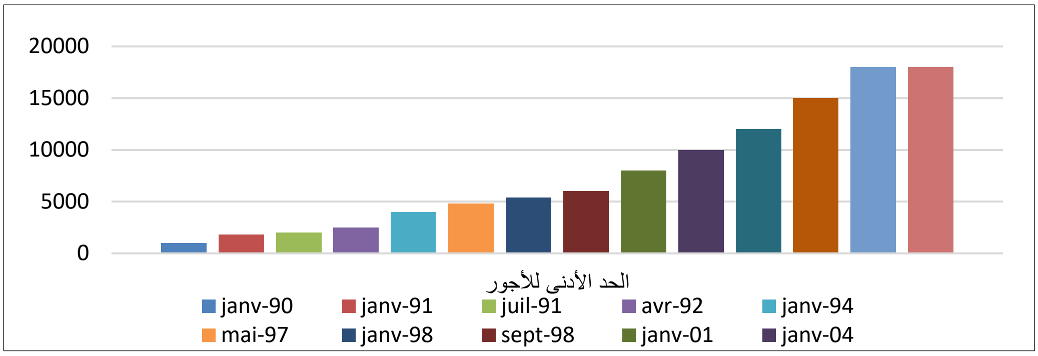

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre3 « **Salaires** »,p77.

لقد شهد الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر تغيرات ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث تضاعف حوالي 10 مرات خلال الفترة 1990–2004 من 1000دج إلى 10000دج بزيادة سنوية تقدر بـ 20%. تعزى هذه النتائج، إلى تنفيذ الدولة برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، الذي تسبب من جهة في تدهور دخل العديد من الأسر ومن جهة أخرى استمرار ارتفاع تكلفة المعيشة. حيث تواصل المعدل الأدنى في الارتفاع وبلغ أعلى مستوى له سنة 2012 حيث قدر بـ 18000دج، فهو يعتبر مطلبا للنقابات والعمال بسبب ما وصفتها انهيار القدرة الشرائية وتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية.

إذا تم رفع الأجور ولم تقابله وتيرة تنموية وإنتاج مكثف للسلع والخدمات، فسيسبب ارتفاعا في الأسعار ما يترتب عليه ارتفاع على مستوى التضخم، وبالتالي لا أثر إيجابيا فعليا يدفع إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن". وعليه يعتبر الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتكلفة المعيشة، أكثر الاعتبارات شيوعا في تعديلات الحد الأدنى للأجور، وذلك لأن التضخم يضعف القيمة الحقيقية للأجور الدنيا بمرور الوقت. ومؤشر أسعار المستهلك هو أحد المؤشرات المستخدمة لقياس التغيرات في الأسعار. ويتبع هذا المؤشر تطور أسعار سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون بمرور الوقت. وهو مؤشر راسخ في معظم البلدان، وعادة ما تكون الأرقام الشهرية متاحة بعد فترة قصيرة من الوقت.[1] منذ نهاية 2012 لم يجرى أي زيادة في قيمة الحد الأدنى للأجور، إلا أن بعد الزيادة في هذه الأخيرة أعقبت زيادة مستمرة في المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، حيث انتقل من 158.48 إلى 207.9 سنة 2019 بزيادة 49 نقطة، مقابل ثبات القيمة الإسمية للأجر الوطني الأدنى المضمون خلال هذه المدة، في حين عرفت القيمة الحقيقية لهذا

---

[1]- منظمة العمل الدولية(2016) ، " **دليل سياسات الحد الأدنى للأجور**" ص 44، تم الاسترداد من الموقع:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_protect/protrav/travail/documents/genericdocument/wcms_624760.pdf

الأجر تدهورا مستمرا، حيث بلغت سنة 2019 قيمة 8658.00 دج أي بانخفاض قدر بنسبة 27% مقارنة بسنة 2012. ويعزى هذا التدهور الكبير الذي عرفه الأجر الوطني الأدنى المضمون نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار.

ثانيا-تطور كل من الأجر الاسمي والحقيقي

تكميلا لرؤيتنا السابقة حول تطور الأجر الأدنى المضمون، نلجأ إلى دراسة تطور كل من الأجر الإسمي والحقيقي لما لهما من علاقة بسوق العمل، كما بينته مختلف النظريات الاقتصادية.

يعرف الأجر النقدي على أنه " مقدار ما يستلمه الفرد من نقود، مقابل جهده الفكري والعضلي خلال فترة زمنية محددة"[1]. يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية المعروفة، بالإضافة لكونه أهم مكونات الدخل الوطني. كما يعتبر أيضا مقياس لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي[2]. وإلى جانب ارتباط الأجور بإنتاجية العمل نظريا، فهي كذلك مرتبطة بمجموعة من المؤسسات، لاسيما النقابات العمالية، آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للأجور، حيث نشير إلى أن تأثير هذه المؤسسات نسبي ويختلف من بلد لآخر، باعتبار أن هذه المؤسسات تشكل جزءً هاما من المجتمع وكذلك سوق العمل والذي من خلاله يتفاعل العرض والطلب على العمل ومنه تحديد الأجور[3].

---

[1] - International Labour Organization (2016), “ **Key Indicators of the Labour Market** “, (Wages and compensation costs), Ninth edition, pp 119-122,disponible sur le site: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/dgreports/stat/documents/publication/wcms_498929.pdf Consulté le 14/11/2021 à 8h00.

[2]- د. حيدر رشيد(2012)، " **مساواة الأجور في ظل أسواق العمل**"، الندوة الوطنية حول المساواة في الأجور، منظمة العمل العربية، عمان، ص 5.

[3]- منظمة العمل الدولية (2008)، التقرير العالمي للأجور 2008- 2009 : **الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية :نحو سياسة متناسقة**، ص 33، جنيف تم الإسترجاع من:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/ publ /documents /publication/ wcms _173521.pdf

الشكل (34.2): تطور وضعية الأجر الإسمي والأجر الحقيقي **الوحدة: مليار دج**

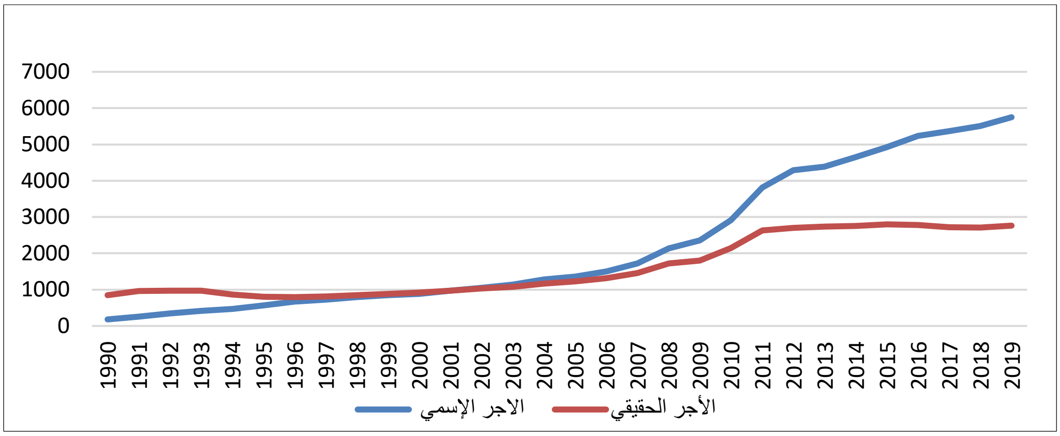

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre3 « **Salaires** »,p75.
- L'Algérie en quelques chiffres , résultats (2012-2017) n°45-47, p24.

مع بداية فترة التسعينات، شهدت الأجور الإسمية نموا متسارعا مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث انتقلت قيمتها من 180 مليار دج سنة 1990 إلى 3817,8 مليار دج سنة 2011، بمعدل نمو سنوي قدر بـ30.85%، مقابل انخفاض في قيمة الأجور الحقيقية، انطلاقا من سنة 2008 التي سجلت أدنى قيمة لها سنة 1996 التي قدرت بـ 794,002 مليار دج.

يعود الاستقرار المسجل بين الأجور الحقيقية والاسمية إلى غاية 2008، إلى السياسات المنبثقة عن إجراءات التعديل الهيكلي، وما ترتب عنها من تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتسريح العمال. ابتداءً من 2008 والتي شهدت أزمة مالية عالمية حادة، عرفت الأجور الحقيقية تراجع مستمر معبرة عن مدى تآكل الأجور الاسمية إلى غاية نهاية عينة الدارسة أي 2019. في ظل هذه الديناميكية، إن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة في الأجور الاسمية عبر المطالبة العمالية المستمرة. والملاحظ في البيان أن نمو الأجور الإسمية لا يتناسب مع تكلفة المعيشة خاصة خلال الفترة (2008–2019).

الشكل(35.2): معدلات النمو(%) في الأجر الاسمي والحقيقي

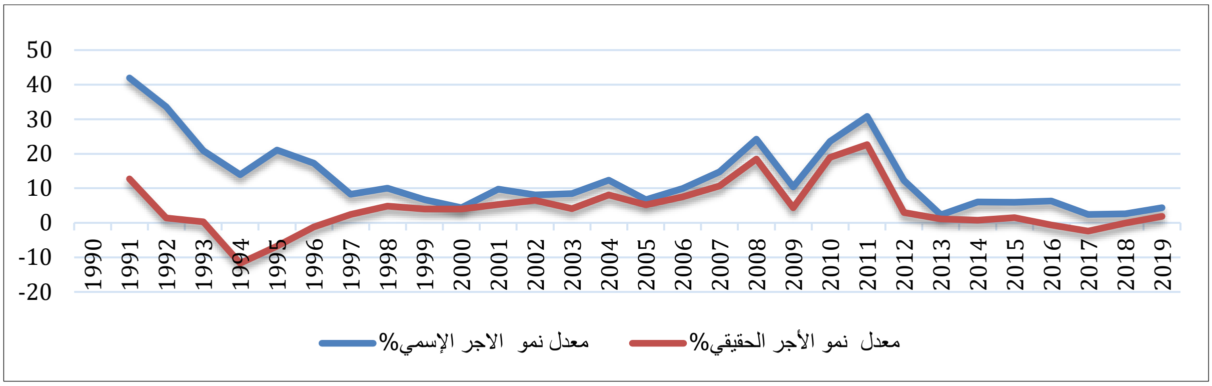

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

ولتوضيح الصورة حول سلوك الأجور الحقيقة والإسمية خلال فترة الدراسة، استعانا بمعدلات نموها والتي بينت آثار سياسات التعديل الهيكلي المفروضة من طرف البنك الدولي على الاقتصاد الجزائري بشكل واضح، بفعل إجراءات تسريح عمال القطاع العمومي، بعد غلق الكثير من المؤسسات العمومية ومنه خصخصتها. لقد سجلت الفترة (1990-1997) تدهور واضح في معدل نمو الأجور الاسمية بفعل ما سبق، ثم سجلت فترة استقرار إلى غاية ما بعد 2008. وهو نفس السلوك الذي سارت عليه الأجور الحقيقية. إن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة في الأجور الاسمية، رغم أنها لا تنمو بما يتناسب مع تكلفة المعيشة.

خلاصة

بينت دراسة مختلف مؤشرات سوق العمل في الجزائر، مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تؤدي الزيادة في معدل المشتغلين، حتما إلى الزيادة في الفئة المنتجة من إجمالي السكان والعكس صحيح، وعليه، يمكن القول أن العمالة لها تأثير كبير على عملية الإنتاج.
- ✓ يعتبر حجم العمالة لفئة الذكور أكبر من حجم العمالة لفئة الإناث في مختلف القطاعات، كون الرجل في تقاليد البلد يواجه المسؤولية الأسرية. كما يحتل قطاع الخدمات الصدارة في توزيع حجم العمالة.
- ✓ يوضح هيكل السكان العاملين حسب المهنة، أن الوضع المهني السائد في الجزائر هو العمل بأجر (الدائم وغير دائم).
- ✓ تتسم معدلات النمو سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص بالعشوائية وشدة التطاير.
- ✓ تؤدي الزيادة في النمو الديموغرافي، إلى ارتفاع فئات الأعمار الراشدة(15–59سنة)، مما يؤثر سلبا على سوق العمل الجامد وغير المرن، وتدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد بالإضافة إلى عبء الإعالة. كما أن الانخفاض الملاحظ في نسبة الإعالة لا يدل على تحسن سوق العمل.
- ✓ تراجع معدلات الخصوبة نتيجة توسيع نطاق التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، حيث ترى الكثيرات منهن أن التعليم والتكوين أصبح ضرورة حتمية ويمثل أولوية في حياتهن، إلى جانب دخولهن التدريجي إلى سوق العمل.
- ✓ عدم تناسب ارتفاع في عدد خريجي الجامعات مع المؤهلات والطلب المقدم من طرف المؤسسة.
- ✓ أكثر من نصف البطالين تفوق مدة بطالتهم سنة عامة وتزايد في نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي البطالة خاصة ابتداء من سنة 2000 لأسباب مختلفة منها نسبة النمو في فئة الشباب وقلة الفرص المتاحة، بالإضافة إلى ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل عند فئة الشباب والهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي وارتفاع في معدلات النمو السكاني.
- ✓ تعود التقلبات البارزة في معدلات الإنتاجية، إلى أسباب وأزمات هيكلية في الاقتصاد الوطني لا يمكن تجاوزها بتخصيص الموارد المالية لوحدها، دون مرافقتها بإجراءات على مستوى التسيير الحوكمة، وبعد النظر. في حين يغلب طابع العشوائية عليه، وبالتالي، ليس له علاقة بالنشاط الاقتصادي والبرامج التنموية المسطرة.
  - عدم تناسب نمو معدل الأجور الإسمية مع تكلفة المعيشة.

الفصل الثالث

بناء نماذج لتحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر

خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

توصلت مختلف الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع سوق العمل، إلى تباينات واضحة في نتائجها، من حيث تقليص معدلات البطالة وخلق فرص الشغل مع الزيادة في الإنتاجية للعامل، من خلال تكوين وتأهيل اليد العاملة المحلية، وكذا رفع معدلات الأجور، حيث أكدت بعض الدراسات الاقتصادية على وجود أثر إيجابي عند دراسة العلاقة لبعض المتغيرات الاقتصادية مع المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، إلا أنه بينت بعض نتائج الدراسات الأخرى عكس ذلك.

وبعد تناولنا للجانب النظري والتحليلي الذي قمنا به من خلال الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل بناء نماذج بالاعتماد على أدوات كمية واختبارات لتحليل النتائج المتوصل إليها، قصد التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الكلية والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

المبحث الأول: عرض موجز لبعض الدراسات السابقة

لطالما حظي موضوع سوق العمل باهتمام العديد من المفكرين، أين أصبح الاختلال فيه يعد من أهم وأبرز المشاكل التي تصطدم بها اقتصاديات أغلب الدول، والسعي للبحث عن السياسات الناجعة لتعديله، ونظرا لتعدد الدراسات فمن الصعب تحديدها وتعدادها والتعرض لها كاملة، لذلك سنقوم بالتركيز على تلك التي لها علاقة بإشكالية دراستنا.

المطلب الأول: دراسات محلية

تمثلت الدراسات المحلية فيما يلي:

أولا-دراسة Kangni Kpodar (2007): " لماذا ارتفعت معدلات البطالة في الجزائر عنها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؟

تبحث هذه الدراسة، في العوامل الكامنة وراء الفجوة بين معدل البطالة في الجزائر ومعدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، خلال الفترة 1995-2005. فبالرغم من أن الجزائر عرفت نموا مشجعا في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، رافقها انخفاض في معدلات البطالة بشكل ملحوظ إلا أنها لا تزال مرتفعة. وعليه، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات سوق العمل والبحث عن العوامل الحقيقية، التي تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المستوى الأعلى في المنطقة بين مجموع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. حينها تساءل الكاتب عن سبب هذا الارتفاع وهل هو راجع إلى أداء مؤسسات سوق العمل، أم هو ناتج عن صدمات الاقتصاد الكلي؟ أسفرت نتائج هذه الدراسة أن الصدمات الاقتصادية الكلية حاسمة في تحديد معدل البطالة. واستخدمت البيانات المدمجة السنوية (بيانات بانل)، بالاستعانة بإحصائيات صندوق النقد الدولي. أين اختار الباحث عينة تتكون من 25 دولة منها11 في منطقة الشرق الأوسط و14 في دول أوروبا الشرقية.

اعتمد الباحث في دراسته على الأدبيات، التي تؤكد أن تنظيم سوق العمل الأكثر صرامة والضرائب الأعلى على العمالة، يحد من إنشاء فرص العمل ويزيد من البطالة. كما ركز على العوامل الأخرى التي تخص صدمات الاقتصاد الكلي، لشرح الفرق في معدلات البطالة بين الجزائر وبلدان أخرى منها، نمو الإنتاجية، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري[1].

[1] - Kangni Kpodar (2007), « **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?** », IMF Working Paper, 07/210,USA,pp (1-32).

توصلت نتائج الدراسة، إلى أن انخفاض نمو إنتاجية العمل في الجزائر مرتبط بارتفاع معدل البطالة عن متوسط العينة. في المقابل، أدت الصدمات الإيجابية في معدلات التبادل التجاري الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تقليل الفارق .

ثانيا–دراسة (David Furceri) أفريل 2012: " البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر"

يرى الباحث أن معدل البطالة في الجزائر مزال مرتفعًا مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى، رغم استدامة النمو الاقتصادي، حيث رافق أداء النمو في السنوات العشر الماضية انخفاض كبير في معدل البطالة الإجمالي. في حين ثبت أن معالجة بطالة الشباب تكون أكثر صعوبة، بالنظر إلى الاتجاهات الديموغرافية والزيادات المستقبلية المتوقعة في القوى العاملة بين الشباب. من المرجح حسب هذا الباحث، أن تظل بطالة الشباب مرتفعة على المدى المتوسط. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر، وتقييم العوامل التي قد تعيق إنشاء فرص عمل جديدة. استعان الباحث في دراسته للتحليل التجريبي بمجموعة من البيانات السنوية لـ 183 دولة تمتد من 1980 إلى 2008. تم أخذ بيانات مرونة سوق العمل من قاعدة بيانات الحرية الاقتصادية في العالم (EFW) التابعة لمعهد فريزر. حيث قدم الباحث من خلال الدراسة، بعض السيناريوهات المنهجية حول التطور المستقبلي للبطالة، وتوضح أنه في حالة عدم وجود إصلاحات تهدف إلى تحسين استجابة ظروف سوق العمل للتغيرات في النشاط الاقتصادي، فمن المرجح أن تظل البطالة مرتفعة على المدى المتوسط.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن نسبة مرونة الناتج إلى العمل وكذا جمود سوق العمل، هي العوامل الرئيسية وراء بقاء البطالة عند مستويات مرتفعة، خاصة بين الشباب. أما فيما يخص التحليل عن طريق المحاكاة، واستنادا إلى نتائج حول العلاقة بين مؤسسات سوق العمل والبطالة، فتحسين ظروف مؤسسات سوق العمل في الجزائر يكون أساسيا في الحد من البطالة في المدى المتوسط والقصير[1].

ثالثا–دراسة (دحماني أدريوش) 2013: إشكالية التشغيل في الجزائر –محاولة تحليل–

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة1980–2010، حيث تطرق الباحث بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة. واستعان الباحث لتحليل معطيات الدراسة طرق قياسية، أولها تقدير واختبار قانون أوكن (**OKUN**) وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي المسجل لا يساهم في إيجاد الوظائف بلإضافة إلى

---

[1] - Davide Furceri (2012), "**Unemployment and Labor Market Issues in Algeria**", IMF Working Paper /12/99,USA, pp(1-28).

وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما. كما تبين من خلال الدراسة ضعف استجابة انخفاض معدلات البطالة إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، مستنتجا أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن تأثير السياسات الاقتصادية تكون فقط على المدى القصير وتمس جزءا محدودا من البطالة الكلية. إلى جانب انخفاض البطالة نتيجة ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، أسعار النفط الحقيقية وكذا حجم الاستثمار، وهذا عندما قام بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وتقدير أيضا أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر[1].

رابعا–دراسة (حمدوش عائشة) 2016 : نمذجة سوق العمل

ناقشت هذه الأطروحة إشكالية تفسير سوق العمل في الجزائر من خلال محدداته الرئيسية للفترة1991 – 2013، حيث اعتمدت الباحثة على الأدبيات الاقتصادية التقليدية والجديدة لتفسير سوق العمل وعلى كل من المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات المتعلقة بخصائص الأفراد في تحليل خصائص سوق العمل بالجزائر خلال فترة الدراسة.

استعانت الباحثة بالأدوات الكمية لتحليل مؤشرات سوق العمل، وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية كون عنصر العمل يتأثر بها ويؤثر فيها، ولقد أقرت الباحثة الى أن درجة استجابة معدل النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في معدل البطالة بطيئة جدا، حيث وجدت أن تغيره للفترة يفسر معنويا بواسطة معدلات النمو للفترة السابقة. وتبين أن طلب العمل الكلي غير مرن بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الأجل القصير ليصبح مرنا في الأجل الطويل، في حين أن معدلات البطالة غير مرنة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الأجل القصير وتصبح مرنة بعد مرور حوالي سنتين في المتوسط. كما توصلت نتائج الدراسة الى وجود فرق معنوي في درجة استجابة كل من معدل البطالة وطلب العمل إلى التغيرات في الناتج الداخلي الخام بالنسبة لفئتي النساء والشباب، مما يوحي بوجود عدة أسواق عمل في الجزائر[2].

---

[1]- دحماني محمد ادريوش (2013)، " **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، الجزائر.

[2]- حمدوش عائشة (2016)، " **نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة1991–2013**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، الجزائر.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية

بينت نتائج الدراسات الأجنبية ما يلي:

أولا–دراسة (Marianna Oliskevych) 2015: التحليل الديناميكي والنمذجة لتنمية سوق العمل في أوكرانيا:

تسببت الاتجاهات السلبية في سوق العمل الأوكراني، في حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية مرتبطة بانخفاض مستوى الدخل والبطالة، مما دفع الباحث للتحقيق في الخصائص الديناميكية للعمليات الاجتماعية والاقتصادية ونمذجة العلاقات بين مؤشرات الاقتصاد الكلي في سوق العمل خلال الفترة 2002–2013. وتم الحصول على بيانات الدراسة من تقارير دائرة الإحصاء الحكومية في أوكرانيا.

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج ديناميكي كامل لمنهجية تصحيح الخطأ في القياس الاقتصادي، إلى جانب قياس الآثار قصيرة المدى لعدة عوامل على معدل التغير في متوسط الأجور والقوى العاملة والعمالة والبطالة. ولقد أتاح النموذج المصمم إمكانية تحليل مجموعة متنوعة من السيناريوهات البديلة لمؤشرات سوق العمل، اعتمادا على نماذج المعادلة المتزامنة. كما سمح بالتنبؤ بالسلوك المستقبلي لمؤشرات الاقتصاد الكلي في سوق العمل، في ظل ديناميكيات بديلة مختلفة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن معدل البطالة، ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على التغيير في الأجور على المدى الطويل. ومع ذلك، فهو يعتبر أحد العوامل المهمة إحصائيًا التي تؤثر على الأجور في أوكرانيا. كما أظهرت نتائج النمذجة، أن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى الزيادة في الأجور الاسمية، رغم أنها لا تنمو بما يتناسب مع تكلفة المعيشة. في المقابل يؤدي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المديين القصير والطويل إلى نمو الأجور الحقيقية مع تحفيز نمو العمالة والتقليل من البطالة. كما ستؤدي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة فرص العمل، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وزيادة الأجور والرفاهية[1].

[1] - Marianna Oliskevych **(2015), « Dynamic Analysis and Modeling of the Labor Market Development in Ukraine”,** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.2, pp. 127–135.Pakistan.

ثانيا–دراسة (Utku Altunöz) 2021: تحليل سوق العمل في تركيا في سياق النمو الاقتصادي والحد الأدنى للأجور والبطالة والتضخم

تعد البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية في تركيا ولا تزال على جدول الأعمال، على الرغم من الخطط والبرامج. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية وكفاءة سوق العمل في تركيا، من خلال مؤشرات اقتصادية كلية مختارة. لهذا الغرض، تم تحليل سوق العمل للمرحلة 1985–2019 باستخدام الحد الأدنى للأجور الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة. بعد فحص اختبار التكامل المشترك وتأكيد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، توصلت نتائج اختبار إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الحد الأدنى للأجور والبطالة ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي والحد الأدنى للأجور. يمكن تفسير ذلك على أنه زيادة أو نقصان الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على سياسة الحد الأدنى للأجور. من جهة أخرى، تم التوصل إلى علاقة سببية ثنائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وهو ما يتزامن مع متطلبات قانون أوكون[1].

المطلب الثالث: دراسات عربية

قدمت الدراسات العربية تحليلا آخرا عن سوق العمل نذكر منه:

أولا–دراسة (مصعب معتصم وعلي عبد السلام) 2016 " تحليل مؤشرات العرض والطلب لسوق العمل الليبي خلال الفترة (1964–2012)"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص وتطور متغيرات سوق العمل الليبي قصد التعرف على أهم العوامل المؤثرة في كلا من جانبي العرض والطلب على العمل، مع إبراز أهم الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل الليبي خلال الفترة 2012 – 1964. وجد الباحث أن معدل الأجور بطيء التأثير نتيجة تركز العمالة المحلية في القطاع العام وانعدام المنافسة في سوق العمل، وخضوعها إلى قوانين العمل وعدم ارتباطها بمستوى الآداء، الإنتاجية، والتغيرات الاقتصادية المؤثرة في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك التأثير السلبي على ارتفاع معدلات التوظيف وانخفاض معدلات البطالة نتيجة الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الحقيقي والذي كان سببه الزيادة في الإيرادات النفطية، والذي يعود إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية الماهرة والتكنولوجيا. كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من التشوهات الهيكلية العميقة والكبيرة، سواء في جانب الطلب أو العرض نتيجة عوامل عديدة منها عدم التوافق بين المخرجات التعليمية ومتطلبات

[1] - Utku Altunöz (2021), “**analysis the labor market of turkey in the context of economic growth, minimum wages, unemployment and inflation**”, uluslararasi sosyal ve inovasyon kongresi, Turkey, pp(1-19).

سوق العمل. غياب سياسات سكانية تعمل على تحقيق الاستقرار في معدل النمو السكاني. بالإضافة إلى ارتفاع في عدد العاملين اقتصاديا نتيجة الزيادة في نسبة السكان. نتج عن كل هذه الاختلالات بروز مشكلة البطالة الصريحة وارتفاع معدلاتها، فضلاً عن ظهور أنواع أخرى من البطالة كالبطالة المقنعة، وبطالة المتعلمين[1].

ثانيا–دراسة (علي عبد العال وآخرون) 2013 " دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام":

ناقش الباحث من خلال هذه الدراسة مدى فعالية سياسات الإصلاح الاقتصادي –في ظل منظومة السياسات المالية والنقدية المتبعة –على توازن هيكل سوق العمل القومي والزراعي. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الوطنية على توازن سوق العمل المصري، في ظل آليات السياسات المالية والنقدية المتبعة والمؤثرة على سلوك وتوزان العلاقات الاقتصادية القطاعية المختلفة. حيث بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إحلاليه بين التكنولوجيا والطلب على العمالة كما توصلت إلى أن يكون تأثير الطلب على العمالة الزراعية بالانتاج الزراعي الوطني، وليس بالاستثمارات الزراعية.

يمكننا الآن وبعد هذه النظرة الاستطلاعية لمختلف الدراسات التي تناولناها حول هذا الموضوع، النظر إلى أهمية النماذج التي تتلائم مع سوق العمل الجزائري من حيث التوجيه والتصويب. بهذا نلخص نتائج الدراسات السابقة في الجدول الموالي[2].

---

[1]– مصعب معتصم وعلي عبد السلام (2016)، " **تحليل مؤشرات العرض والطلب لسوق العمل الليبي خلال الفترة – 1964 2012**"، مجلة الدراسات العليا، السودان، المجلد4، العدد 15، ص(1–28).

[2]– علي عبد العال وآخرون (2013)،" **دراسة قياسية لسوق العمل فى مصر بإستخدام نموذج التوازن العام**"، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى، المؤتمر الحادى عشر للإقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية فى القطاع الريفى، ص(1–24)، متوفرة على موقع: On line at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42665/ MPRA Paper No. 42665,Germany cite le 12/12/2021 .

الجدول(1.3): ملخص الدراسات السابقة

الكاتب وسنة النشر	الحالة المدروسة	النتيجة
دراسة **Kangni (2007) Kpodar**	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات سوق العمل، والبحث عن العوامل الحقيقية التي تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المستوى الأعلى في المنطقة بين مجموع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (**MENA**) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة (**1995-2005**).	يعود ارتفاع معدل البطالة إلى انخفاض نمو الإنتاجية. كما تساهم الصدمات الإيجابية في معدلات التبادل التجاري الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في تقليل الفارق ومنه تحسين معدلات التشغيل. في حين لم يساهم الناتج الداخلي الخام لوحده في تقليل معدلات البطالة.
دراسة **(David 2012 (Furceri**	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر، وتقييم العوامل التي قد تعيق إنشاء فرص عمل جديدة خلال الفترة (**1980-2008**).	من العوامل الرئيسية وراء بقاء البطالة عند مستويات مرتفعة مرونة الناتج إلى العمل وجمود سوق العمل.
دراسة (دحماني أدريوش) 2013	تهدف إلى تقديم كمحاولة لتحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (**1980-2010**).	غياب أي علاقة بين البطالة والنمو (عدم صلاحية قانون **okun** في الجزائر)، إلى جانب ضعف استجابة انخفاض معدلات البطالة إلى الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي)، كما تبين وجود ارتباط بين المتغيرات مع غياب وجود علاقة تزامنية طويلة الأجل، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي للإنفاق الحكومي على معدلات البطالة.
دراسة(حمدوش عائشة) 2016	تقدم هذه الأطروحة محاولة للبحث في المحددات الرئيسية التي تفسر سوق العمل في الجزائر، مع تحليل خصائصه للفترة1991 -2013.	وجود فرق معنوي في درجة استجابة الطلب على العمل ومعدل البطالة إلى التغيرات في الناتج الداخلي الخام بالنسبة لفئتي النساء والشباب، أيضا عدم مرونة الطلب العمل الكلي ومعدلات البطالة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، وكذا وجود تفسير معنوي لمعدلات البطالة بواسطة معدلات النمو السابقة.
دراسة **(Marianna 2015 (Oliskevych**	هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج ديناميكي كامل لمنهجية تصحيح الخطأ في القياس الاقتصادي. إلى جانب قياس الآثار قصيرة المدى لعدة عوامل على معدل التغير في متوسط الأجور والقوى العاملة والعمالة والبطالة.	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأجور الإسمية مع أنها لا تتناسب مع تكلفة المعيشة، كما يؤدي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المديين الطويل والقصير إلى نمو الأجور الحقيقة مع تحفيز نمو العمالة والتقليل من البطالة

دراسة(Utku 2021 (Altunöz	تهدف الدراسة إلى تحليل سوق العمل للمرحلة 1985-2019 باستخدام الحد الأدنى للأجور، والناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الأجور والبطالة، ووجود علاقة أحادية الاتجاه بين الناتج الداخلي الخام والحد الأدنى للأجور، وجود علاقة ثنائية بين الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة.
دراسة (مصعب معتصم وعلي عبد السلام) 2016	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص سوق العمل قصد التعرف على الأوضاع التي يمر بها في ليبيا خلال الفترة 1964-2012، وأهم العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب على العمل في ليبيا، مع إبراز أهم الاختلالات التي يعاني منها، من خلال تحليل تطور متغيرات سوق العمل.	غياب سياسات سكانية، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى جانب غياب الارتباط بين الإيرادات البترولية والبطالة.
دراسة(علي عبد العال وآخرون) 2013	دراسة مدى فعالية سياسات الإصلاح الاقتصادي – في ظل منظومة السياسات المالية والنقدية المتبعة – على توازن هيكل سوق العمل القومي والزراعي. والتعرف على مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على توازن سوق العمل المصري.	الطلب على العمالة مرتبط بالإنتاج الزراعي وليس على بالاستثمار. ووجود علاقة إحلاليه بين التكنولوجيا والعمالة الزراعية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

يظهر من خلال استعراضنا لمجمل الدراسات السابقة، أنها قد تعرضت لتحليل شامل لمركبات سوق العمل وأهم العوامل المؤثرة فيه، إلى جانب البحث في المحددات الرئيسية التي تفسره، مع إبراز أهم الاختلالات التي يعاني منها، من خلال تحليل تطور متغيراته.

ركزت معظم الدراسات التي عرضناها سابقا، على ديناميكية مؤشرات سوق العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وكذا تطورات مؤشراته وهذا ما اشتركت فيه مع دراستنا. في حين أنه يكمن الاختلاف في أفكار أخرى، كالاستعانة ببعض الاختبارات أهمها اختبار اوكن **(Okun)** في النمذجة، دراسة **(دحماني أدريوش 2013)** والذي تبين من خلاله بعدم صحته في الجزائر، مما جعلنا نلجأ إلى طرق أخرى للنمذجة **(ARDL (ECM)**. وتوصلت دراسة **(2007 Kpodar)** إلى أن انخفاض نمو إنتاجية العمل في الجزائر مرتبط بارتفاع معدل البطالة، غير أن هذا غير صحيح فهو مرتبط بالتشغيل المقنع.

دراسة (David 2012) وجدت أن نسبة مرونة الناتج إلى العمل وجمود سوق العمل، من العوامل الرئيسية وراء بقاء البطالة عند مستويات مرتفعة، حيث لم ترتبط هذه الدراسة في تحليلها مؤشرات البطالة بالناتج الداخلي الخام ولم توفر أي تنبؤات حول مستقبل سلوكها.

في حين قامت دراسات (عائشة حمدوش 2016) بتحليل مركبات سوق العمل والتي اعتمدت على الدراسة الفئوية (إناث، ذكور)، وتوصلت نتائجها إلى أن استجابة كل من طلب العمل ومعدل البطالة إلى التغيرات في الناتج الداخلي الخام، عكس دراستنا الذي اعتمدت على المؤشرات الكلية وإعطاء نظرة مستقبلية لتطور سلوك هذه المؤشرات.

المبحث الثاني: دراسة تطور أداء الاقتصاد الكلي الجزائري (1990−2019)

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات عدة عبر مراحل مختلفة خلال الفترة (1990−2019)، سببها الصدمة البترولية سنة 1986، مما نتج عنها انخفاض في مداخيل إيرادات الخزينة العمومية وسوء الأوضاع الاقتصادية. نتج عن الأزمة النفطية اختلالات هيكلية، مست أهم المتغيرات الاقتصادية التي يعتمد عليها آداء الاقتصاد الكلي، مما دفع بالاستعجال في رسم سياسات وآليات جديدة تمكن من تخفيف آثارها السلبية. سنتناول في هذا المبحث تطور أداء الاقتصاد الكلي، مع إبراز الأثار التي مست سوق العمل بالجزائر خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر

ذهبت الدراسات السابقة إلى الاهتمام بمتغيرين الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي، لتفسير بعض مؤشرات سوق العمل. غير أنا فضلنا الاستعانة بالناتج الداخلي الخام لتفسير تلك المؤشرات وتتبع آثار النمو الناتج الداخلي الخام على المؤشرات المختارة، وهو ما يتوافق مع بعض الدراسات السابقة المعروضة سابقا.

أولا−أداء الناتج الإجمالي الحقيقي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقلبات ملحوظة في مستوياته، وسجل أدنى قيمة له في النصف الأول من سنوات التسعينيات بقيمة 2727,179318 مليار دج سنة 1995، وكان هذا نتيجة لتراجع أسعار النفط سنة 1986.

مع بداية 1996 لوحظ ارتفاع تدريجي في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي، تزامنا مع تحسن أسعار النفط ووصل إلى أعلى مستوى له سنة 2013 قدر بـ 10385,46475 مليار دج، بعدها عاود الانخفاض وشهد

تذبذبات عديدة، نتيجة الأزمة النفطية التي عانت منها البلاد سنة 2014، حيث كانت آخر قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2019 وقدرت بـ 9826,022126 مليار دج وهذا ما بينه الشكل الموالي:

الشكل(1.3): أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **الوحدة: مليار دج**

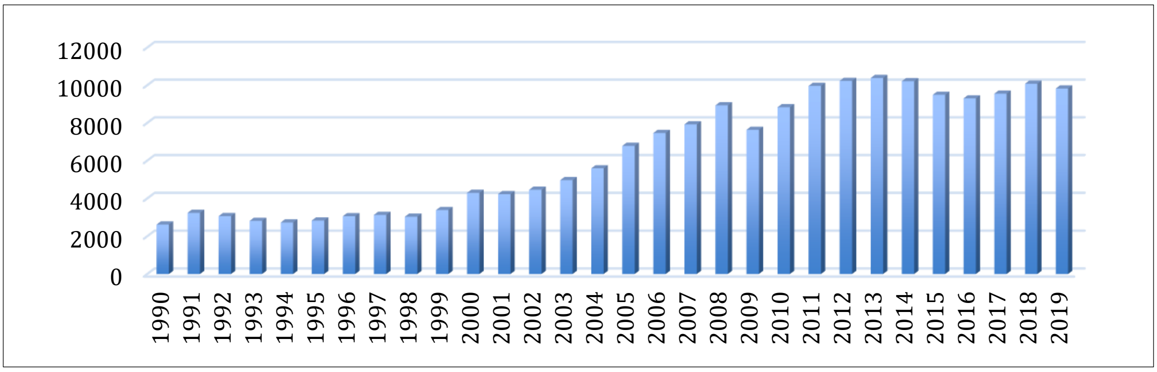

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre14 «comptes economiques »,p 234-236.
- L'Algérie en quelques chiffres , résultats (2016-2017-2018) n°74-48, p72.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة فيما تعلق بتحليل سوق العمل والبطالة. حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تحسنا ملحوظا بالخصوص انطلاقا من سنة 2000، الذي واكب تطور أسعار النفط وبشكل إيجابي في السوق العالمي، مما حسن من الوضع المالي للبلد الذي انطلق في إعداد المشاريع التنموية الكبرى، خاصة في مجال الهياكل القاعدية. أما فيما تعلق بتحليل إحصائيات معدل النمو الاقتصادي، فقد تميز بالتطاير الشديد إضافة إلى عشوائيته وعدم انتظامه مما يعود إلى غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، التي أدت إلى نفقات عمومية ضخمة دون جدوى وفعالية ومردودية اقتصادية، هذا ما يوضحه الشكل(2.3). والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (2.3): تحليل معدلات النمو الاقتصادي (%) في الفترة (1990-2019)

	المرحلة الأولى (1990-2000)				المرحلة الثانية (2001-2010)				المرحلة الثالثة (2011-2019)			
معدل النمو	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std.Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std.Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std.Dev
الاقتصادي الحقيقي	5.10	2.1-	1.72	3.32	7.2	1.6	3.87	1.86	3.8	0.7	2.56	1.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يتبين من خلال قيم معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي أنه خلال المرحلة الأولى كان محصورا بين أقل قيمة له (2.1- %) سنة 1993 وقيمة (5.10%) كأعلى نسبة له سنة 1998، بمتوسط بلغ 1.72% وانحراف معياري قدر بـ 3.32 %، يرجع تسجيل القيم السالبة خلال هذه المرحلة إلى تدهور الأوضاع

الاقتصادية وعدم الاستقرار الأمني للبلاد، مما جعل تدخل الدولة بالقيام بالتعديل الهيكلي. سجل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي سنة 2003 نسبة 7.2% كأعلى قيمة له ونسبة 1.6% كأدنى قيمة له سنة 2009 ، بمتوسط حسابي قدر بـ 3.87% وانحراف معياري نسبته % 1.86. هذا الانتعاش الملاحظ جاء نتيجة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي اتخذته الدولة خلال هذه الفترة، أما فيما يخص المرحلة الثالثة فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 3.8 % وأدنى قيمة لها قدرت بـ 0.7% سنة 2019 بمتوسط حسابي بلغت قيمته 2.56% وانحراف معياري بنسبة 1.14 %، هذا الانخفاض المفاجئ في القيم الحقيقية للنمو الاقتصادي سببه الأزمة النفطية سنة 2014 والتي أدت إلى عجز في معظم الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا–علاقة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات البطالة

تنطلق السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة، من المقاربات التي تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشر مع النمو، وبالتالي فإن أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، ستخفض بالضرورة من معدلات البطالة. إلا إن هذا التحليل الاقتصادي لا ينطبق على كل الاقتصاديات، فهو يرتكز على طبيعة النمو الاقتصادي ونوع البطالة السائدة في الاقتصاد، وعليه سنحاول من خلال هذا التحليل إثبات ذلك.

يعكس الشكل (2.3) تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990–2019)، ولتفسير أدق تم تقسيم ذلك إلى ثلاث مراحل كالآتي:

المرحلة الأولى(1990–2000):

شهد معدل النمو الاقتصادي نتيجة بوادر الأزمة النفطية سنة 1986 عدة تقلبات واضحة، حيث تم تسجيل لقيم سالبة خلال الفترة (1990–1994) قدرت بـ 2.1– % كأدنى قيمة لها خلال 1993، أما في سنة 1995 عرف معدل النمو الحقيقي انتعاشا وبلغ قيمة 3.8%، حيث عاود الانخفاض من جديد سنة 1997 مسجلا بذلك قيمة 1.1%، لتعرف معدلات النمو بعدها نوعا من الاستقرار خلال الفترة (1998–2000) وقدر ذلك بـ 3.8%، نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية بداية من سنة 1998 ، حيث انتقلت قيمتها من دولار للبرميل% سنة 1998 إلى 27.6 دولار للبرميل بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة أنذاك. كما سجل متوسط معدل النمو خلال المرحلة الأولى (1990–2000) نسبة 1.72 % وقد انعكس ذلك بالسلب على معدلات البطالة، التي بلغت نسبتها 30% سنة 1999 كأعلى قيمة لها، بعدما كانت تقدر بـ19.7% سنة 1990، سببها أثار الأزمة النفطية وتطبيق الإصلاحات

الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي، وتدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بـ 24% خلال سنة 1997[1].

المرحلة الثانية (2001-2010):

لقد كان للمرحلة الثانية اختلافا مميزا في معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفع متوسط مؤشر النمو من 1.72% في الفترة السابقة إلى 3.87%، خلال هذه الفترة مع تسجيل قيم موجبة مقارنة بالقيم السالبة التي تميزت بها المرحلة الأولى، محققة بذلك نسبة 5.9% كأعلى نسبة لها سنة 2005.

مقابل هذه النتائج الإيجابية التي حققتها معدلات النمو، والتي انعكست بالإيجاب على معدلات البطالة سجلت هذه الأخيرة تراجعا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة وانتقلت من 29.3% سنة 1999 إلى 10% سنة 2010 أي بفارق (19.3 نقطة)، مما سمح لهذا التحسن باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة.

وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى:

- برنامج التعديل الهيكلي الذي كان له أثر كبير في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية.
- عودة ارتفاع سعر النفط والتي بلغت 77.45 دولار للبرميل كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة أضفى نوعا من الراحة المالية، والتي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، من خلال المخططين (مخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو)[2].

المرحلة الثالثة(2011-2019):

خلال هذه المرحلة عاودت معدلات النمو بالانخفاض، حيث سجلت نسبة 0.7 % كأدنى قيمة لها سنة 2019، بعدما سجلت 3.8% سنة 2014، إلى جانب انخفاض في المتوسط السنوي الذي بلغ نسبة 2.56%، في حين انتقلت أسعار النفط هي الأخرى من 96.29 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 64.04 دولار للبرميل سنة 2019. هذا ما يؤكد على أن النمو الاقتصادي يتسم بالتقلب، الأمر الذي يعكس حقيقة تقلبات أسعار النفط، أي أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل غير مباشر بتداعيات الأزمة العالمية 2008،

---

[1]– زروخي صباح، برحومة عبد الحميد (2014)، " **دراسة قياسية للعلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك** "، العدد الخامس عشر، ص 101، الجزائر.

[2]– مولود حشمان، مسلم عائشة(2008)، " **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 12، العدد1 ، ص 174، الجزائر.

وأنه يتعرض من وقت لآخر لصدمات خارجية. وفي ظل كل هذه التغيرات عاودت معدلات البطالة بالارتفاع وقدرت النسبة بـ 11.7% كأعلى قيمة لها سنة 2018.

وعليه فإن السلطات ملزمة على تنويع مصادر النمو الاقتصادي للتحكم في معدلات البطالة، اعتمادا على تنمية القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة، وليس بالاعتماد فقط على قطاع النفط الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، والذي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

الشكل(2.3): علاقة معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة (%)

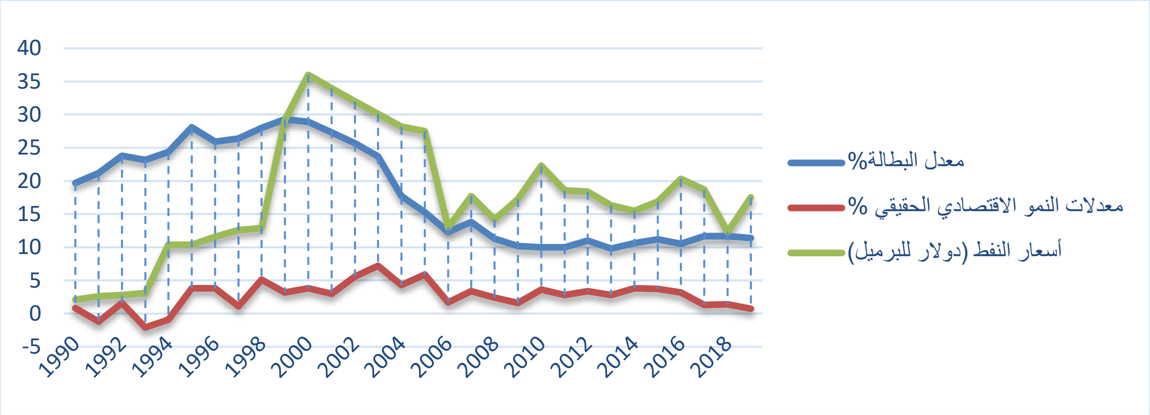

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي :

- https://data.albankaldawli.org/ cité le26/02/2021 à 15h.30
- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 « Emploie »,p72.
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage N° 879» p12.

إن سلوك منحنى معدل النمو الاقتصادي يعكس جمود كبير في النشاط الاقتصادي، الذي ينعكس سلبا على مؤشرات سوق العمل، بالخصوص معدلات البطالة والذي سجل فجوة كبيرة، حيث يمكن إرجاع الأداء الضعيف لمعدلات النمو الاقتصادي، إلى استمرار الارتباط بقطاع المحروقات وانحصار التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى ضعف السياسات الاقتصادية المنتهجة وعدم فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج التشغيل.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر

ذهبت الكثير من الدراسات إلى إثبات وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة. ولقد توصل الاقتصادي (فيليبس) إلى إثبات صحة هذه العلاقة على اقتصاد المملكة المتحدة. من هنا تبين سبب الاهتمام بموضوع التضخم عند تناول مؤشرات سوق العمل، كما هو حالنا في هذه الدراسة، إذ يعتقد أن كل زيادة في حجم التشغيل يؤدي إلى زيادة في الكتلة الأجرية، التي تتسبب في زيادة الأسعار، بمعنى زيادة معدلات التضخم.

أخذ هذا الموضوع الكثير من البحوث في مختلف بلدان العالم وبالخصوص الجزائر أين لم يتم إثبات صحة هذه الفرضية، والتي تعود حسب اعتقادنا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري ومختلف المراحل التي مر بها، والتي انعكست سلبا عليه من حيث الأداء والفعالية، التي تجسدت في الكثر من الأزمات الحادة.

أولا–تحليل علاقة معدلات التضخم بالبطالة خلال الفترة (1990–2010)

إن تحليل معطيات كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر، بين وجود تباين ملحوظ في سلوكهما خلال فترات الدراسة، حيث سجلنا وجود تناسب بينهما في فترات واختلاف في فترات أخرى، والذي يرجع إلى أداء سوق النفط العالمي وتغيرات أسعار النفط. وللوقوف على هذه التباينات اخترنا الفترة 1990 و2010، والتي سجلنا فيها تناسب في أول الفترة (1990–1994)، بعدها ظهر اختلاف على الفترة التي تلتها (1995–2004)، ليعود التناسب خلال الفترة الأخيرة بداية من 2005.

الشكل (3.3): اتجاهات معدلات التضخم وعلاقتها بمعدلات البطالة من (1990–2010)

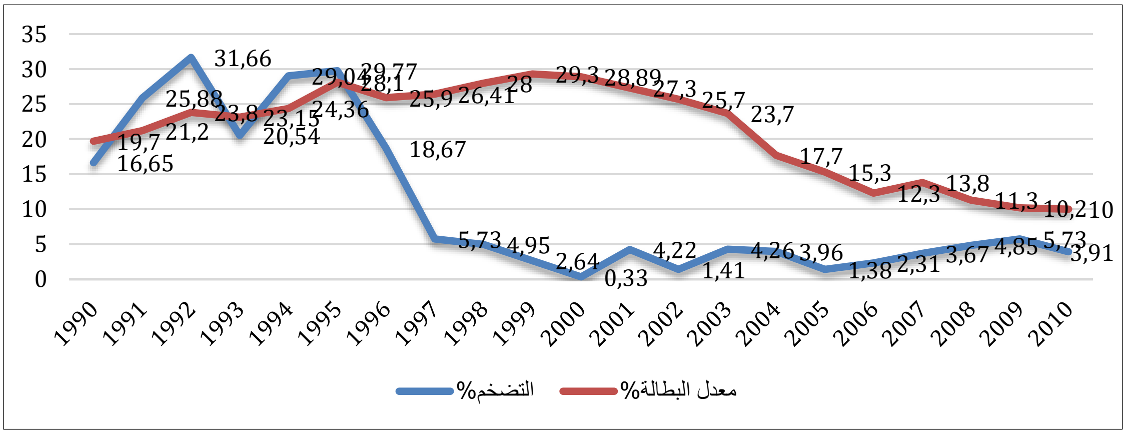

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات البنك الدولي على الموقع:

- **https://data.albankaldawli.org/ cité le 15/02/2021 à 18H00.**
- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 « Emploie »,p72.
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage N° 879» p12.

عرف مؤشر التضخم ارتفاعا مستمرا في معدلاته، مسجلا بذلك أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة بمقدار 31.66 % سنة 1992، وهي أعلى نسبة منذ الاستقلال كلها، وبقي محافظ على ارتفاع معدلاته رغم تراجعه الملاحظ خلال باقي السنوات، إلا أنه عاود الارتفاع خلال السنتين 1994–1995 بنسبة قدرت بـ 29.77%، رغم الانخفاض الذي شهده عام 1993، كون هذه المرحلة شهدت تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مما وجب تحرير الأسعار وفق آلية الطلب والعرض خلال فترة الإصلاح الاقتصادي – تحرير أسعار السلع والخدمات، تحرير أسعار عوامل إنتاج القطاع الزراعي، الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية والطاقوية المدعومة، تحديد الدعم الموجه لأسعار المنتجات الزراعية –

بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار ضمن برامج الاستقرار والتثبيت الهيكلي[1]. أدى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية إلى تدهور في الأنشطة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري آنذاك بداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000، أين عرف فيها معدل التضخم تراجعا محسوسا في قيمه وانتقل من 18.67% إلى 0.33% كأدنى قيمة له عرفتها الجزائر منذ الاستقلال خلال فترة الدراسة ككل. ويرجع ذلك الى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والسياسة المتبعة من طرف السلطات النقدية في التحكم في عملية الإصدار النقدي، إلى جانب عمليات الخصخصة وما تلاها من تسريح للعمال، ناهيك عن عجز معظم المؤسسات عن استحداث مناصب عمل جديدة في تلك الفترة.

مع بداية سنة2001، وانتهاج سياسة مالية توسعية معبرا عنها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، عرفت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا ما نسبته 4.22%، نتيجة لضخ المزيد من الكتلة النقدية. سجل بعدها معدل التضخم انخفاضا واضحا في سنة2002 قدر بـ% 1.43، نتيجة تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في حين بلغ ارتفاعه في سنة 2003 معدل 4.25% بسبب نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002 وكذا ارتفاع أسعار الاستهلاك بـ% 1.2 مقارنة مع نفس الفترة السابقة.

واستمر ارتفاع التضخم في سنة 2004 نتيجة مواصلة تمويل برنامج للاستثمار العمومي (الانعاش الاقتصادي)، كما قفز من 1.38%سنة 2005 إلى 2.31% سنة 2006[2].

بعد التقلبات التي عرفتها الفترة السابقة، لم تختلف هذه المرحلة عن سابقتها و تسارعت وتيرة التضخم في الارتفاع مجددا خلال السنتين 2008-2009، مما يعنى أن التمويل الذي خصص لبرنامج دعم النمو أدى إلى اختلال في توازن العرض والطلب الكلي المغذي للسياسة النقدية التوسعية، ، إلى جانب الأثار السلبية للأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث ظهر في شكل فجوة تضخمية محسوسة، بلغت نسبتها 4.86% عام 2008، كما سجل معدل التضخم سنة 2009 أعلى معدل له طوال هذه الفترة، حيث قدرت

---

[1]- عزازي فريدة، حاوشين ابتسام، بركاني سمية (2020)، " **العوامل المؤثرة في التضخم دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017)**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، رقم 02، الجزائر، ص56

[2] -بوعافية سمير، رحالي بلقاسم(2018)، "**دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد1، الجزائر، ص46.

النسبة بـ 5.73% هذا الانحراف في وتيرة التضخم، راجع إلى ارتفاع التضخم المستورد والناتج عن ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية[1].

ما ميز هذه الفترة من خلال هذا التحليل وجود عدم انسجام في سلوك معدل التضخم ومعدل البطالة. سجلنا تباين ملحوظ من حيث الإشارة والحجم إضافة إلى اختلاف الاتجاه. فقد مرت العلاقة بين المتغيرين بعدة مراحل مختلفة تماما. سجلنا في الفترة (1990–1996) تناسبا موجبا وتناسبا عكسيا في الفترة التي تلته، حيث لوحظ انخفاض في معدلات التضخم مقابل ارتفاع في معدلات البطالة، واستمرت هذه الوضعية إلى غاية سنة 2000. بعدها ظهرت مرحلة التعاكس بالإيجاب حيث عرفت معدلات البطالة انخفاض في قيمها مقابل ارتفاع في معدلات التضخم إلى غاية سنة 2010.

ثانيا–تحليل علاقة معدلات التضخم بالبطالة خلال الفترة (2011–2019)

بعد تطبيق سياسة توسعية في ظل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة (2000–2011)، عرف التضخم انخفاضا في معدلاته بمعدل 8.89% كحد أقصى له عام 2012، لكن من الواضح أنه لم يصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ0.34%، وعليه سنقوم بدراسة الفترة (2011–2019) لتحليل العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة.

الشكل (4.3): اتجاهات معدلات التضخم وعلاقتها بمعدلات البطالة خلال الفترة (2011–2019)

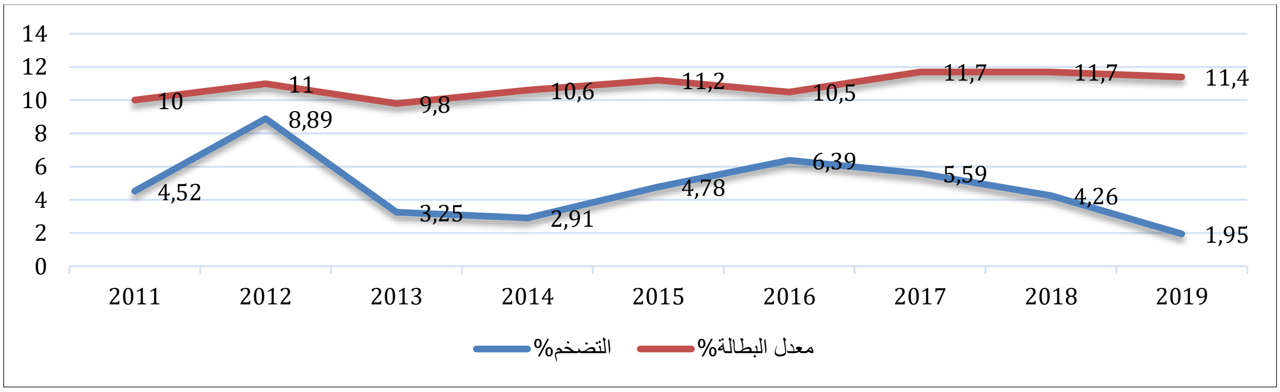

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات البنك الدولي على الموقع:

- **https://data.albankaldawli.org/ cité le 15/02/2021 à 18H00.**
- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 « Emploie »,p72.
- Données statistique(2019) « Activité , Emploie et chômage N° 879» p12.

[1] محمد دعمي، أمال تباني (2020)، **" واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة (2000–2019)"**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 3، العدد 01، الجزائر، ص178.

تميزت الفترة (2010–2014) بالتقلب بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل معدل التضخم انخفاضا طفيفا سنة 2010 بلغت نسبته 3.91% ليسجل بذلك أعلى معدل منذ سنة 1996 ليصل 8.93% سنة 2012، وهذا راجع إلى التوسع في النفقات الجارية للميزانية، وكذا انطلاق برنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)[1]، كما تشهد معدلات البطالة تحسنا ملحوظا مقارنة مع سابقتها، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 9.8 %، وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار البترول الذي شجع على استقطاب استثمارات أجنبية ومنح فرص كبيرة في تمويل الاستثمارات المحلية[2].

بعد سنة 2014 تميزت معدلات التضخم بارتفاع نسبي، حيث انتقل من 2.9% سنة 2014 إلى 5.59% سنة 2017، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وهذا ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار للمواد الأساسية، مما يدل على التوسع في الفجوة التضخمية[3]، مقابل ذلك لوحظ ارتفاع في معدل البطالة من 9.8% سنة 2014 إلى 11.7% سنة 2018 والذي كان سببه عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل[4].

رغم الاستقرار الواضح في معدلات البطالة التي بقيت محصورة خلال هذه الفترة بين 10 و11.4% سجلنا تطاير في معدلات التضخم، حيث انتقلت من أعلى معدل 8.89 سنة 2012 إلى 1.95% سنة 2019.

يبقى تفسيرنا لهذا التباين مرتبط بعوامل خارجية، متعلقة بأسعار النفط في السوق الدولية خاصة ما تعلق بمعدلات البطالة التي تتحسن كلما تحسنت أسعار النفط.

إن محاولة رسم علاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، يعد من الصعوبة بمكان خلال فترتي الدراسة المذكورتين أعلاه، وما يؤكده معامل الارتباط بينهما والذي لم يتجاوز 0.38%. تعود هذه الصعوبة إلى عدم وجود ترابط دائم وطويل الأجل بين المتغيرين، والذي يعود إلى عوامل غير مرتبطة بسوق العمل.

---

[1]- بودالي سليمان، بشيكر عابد (2021)، " **تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1990–2019**"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 1، الجزائر، ص 13.

[2]– قطوش رزق، و بن لوكيل رمضان(2017)، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية** اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد13، العدد(17)، الجزائر، ص 188.

[3]– دحماني فاطمة، عبد الكريم سهام، عمراوي سمية (2020)، " **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)**"، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد01، الجزائر، ص 197 .

[4]–صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2017)، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية** الفصل2، ص 25–48.

الجدول(3.3): علاقة التضخم بمعدلات البطالة

الإرتباط	*معدل البطالة*	*معدل التضخم*
معدل البطالة	1	
معدل التضخم	0.379204	1
t-statstic	2.168522	
probabilité	0,0388	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **Eviews10**

المطلب الثالث: دور السياسة الانفاقية في الحد من البطالة في الجزائر

تعرف السياسة المالية على أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية، التي تم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية، باستخدام أدوات مالية معينة كالضرائب، الانفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة، بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية[1]. ففي البلدان النامية بدأت باستخدام وسائل السياسة المالية للمحافظة على التوازن الداخلي وتوزيع الدخل وحماية الانتاج المحلي والسيطرة على مستويات الأسعار. وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية وحل مشكلة تمويلها، وهو ما جعل الجزائر تتبع سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي وضبط التضخم وكذا تخفيض معدلات البطالة. من بين السياسات الاقتصادية المتبعة مؤخرا السياسة المالية التوسعية، باعتبارها السمة الأساسية في الاقتصاد الجزائري، نظرا لحجم الانفاق العام الكبير الذي خصصته السلطات العمومية في الجزائر. والتي تساهم عن طريق الانفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي، من خلال إعادة توزيع الدخل أو الزيادة في الاستثمار، ففي فترات الكساد ينخفض الانفاق الخاص، مما يفرض على الدولة باتباع سياسة مالية تعويضية، من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي، أما في فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص[2]. إذ أن انخفاض الطلب الكلي الفعال يوحي بوجود بطالة متزايدة، مما يؤثر سلبا التوسع بالإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، ولتفادي حدوث البطالة يمكن للسلطات اتباع سياسة مالية حكومية توسعية، تسمح بتحقيق الإنعاش الاقتصادي الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة.

[1]- مدحت القريش (2007)، " **التنمية الاقتصادية** "، دار وائل للنشر، الأردن ، ص225.

[2]- وعيل ميلود، محفوظ فاطمة (2016)،" **أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**" معارف مجلة علمية، العدد21، الجزائر، ص 262.

أولا-تطور حجم الانفاق العام الحقيقي

عرف الانفاق العام تزايدا مستمرا في وتيرته، نظرا لارتباطه ارتباطا وثيقا بالتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة. غير أن هذا التزايد في حجم الانفاق العام لم يرتبط دائما بتحقيق قدر أكبر من المنفعة العامة، أو زيادة في الناتج الوطني، حيث مرت هذه الفترة بظروف صعبة جعلت من ترشيد الانفاق العام مطلبا ضروريا وحاجة ملحة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل كلفة ممكنة، وذلك إلا بإتباع منهجية معينة ذات معايير واضحة محددة لتقديم برامج الإنفاق العام. ولإبراز ذلك لجأنا إلى تحليل الشكل الموالي.

الشكل (5.3): تطور حجم الإنفاق العام الحقيقي خلال الفترة (1990-2019) الوحدة: مليار دج

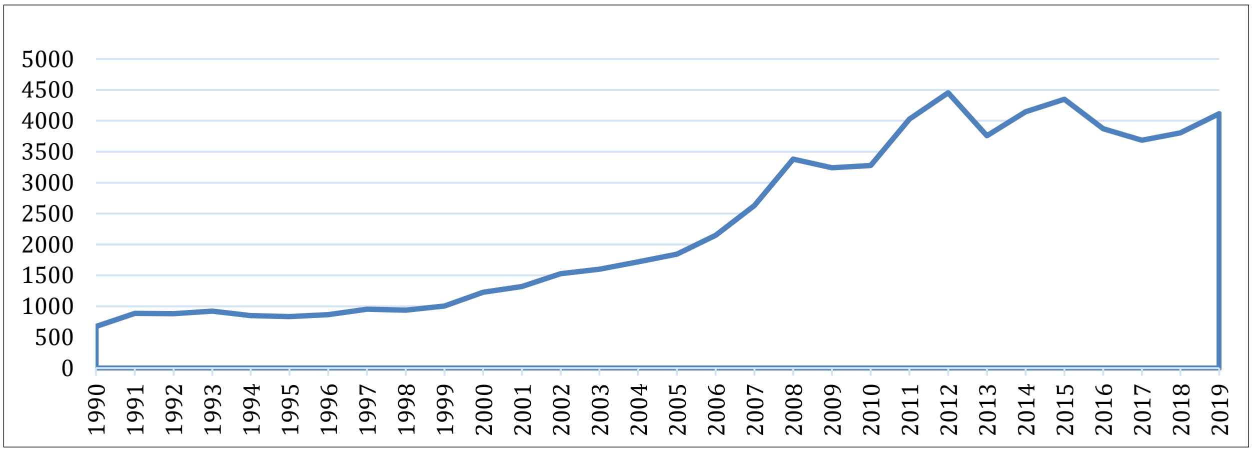

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 « Emploie »,p72.
- Données statistique « Activité , Emploie et chômage N° 879»,p12.

مر تطور الإنفاق العام الحقيقي خلال مراحل كالتالي:

1- الفترة الانتقالية (1990-1999):

إن ظهور هشاشة النظام الاقتصادي الذي كان يختنق من جراء تسديد المديونية، التي كانت استحوذت على 67% من المداخيل الخارجية[1]، جاء نتيجة بوادر الأزمة النفطية التي عرفتها البلاد منذ سنة 1986 وامتداد آثارها الى غاية التسعينيات. من بين المؤشرات الاقتصادية التي ظهر عليها التغير هي الانفاق العام، الذي بدوره يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية. إلا أنه وللخروج من هذه الأزمة لجأت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات هيكلية قصد التخفيف من حدتها.

---

[1]- دراوسي مسعود (2005)، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص357.

من بين التدابير المتخذة خلال هذه الفترة، انتهاج سياسة مالية انكماشية. فرغم تسجيل نمو تدريجي على مستوى الانفاق العام في بداية التسعينيات، أين انتقل من 673.44 مليار دج سنة 1990 إلى 883.25 مليار دج بمعدل سنوي قدر بـ 31%، غير أنه وبمقارنة الانفاق العام إلى الناتج الداخلي، نلاحظ انخفاض في هذه النسبة، حيث انتقلت من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% سنة 1991، كما عرفت سنتي 1992، 1993 نوعا من الارتفاع على مستوى الانفاق العام، حيث سجلت قيمة قدرت بـ 923.60 مليار دج[1]، مستمرة في ارتفاعها إلى غاية 1999 ومحققة بذلك قيمة قدرت بـ 1005.12 مليار دج لكن في حقيقة الأمر، لو حققنا في نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام نجد أنه، حدث تدهور في هذه النسبة حيث انتقلت من 38% سنة 1994 إلى ما يقارب 29% سنة 1999.

وعليه يمكن إرجاع كل هذه التطورات التي حدثت خلال هذه المدة إلى:

في الفترة 1988-1991 يرجع ذلك إلى:

- التخلي عن النهج الاقتصادي المخطط والانتقال إلى ما يسمى أو ما يطلق باقتصاد السوق، من خلال التخلي التدريجي للدولة خاصة فيما يتعلق برفع الدعم عن الأسعار؛

وعن الفترة 1992-1993 فيمكن إرجاع ذلك إلى:

- رفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكات الاجتماعية وارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، والتي كلها لا تساهم في التنمية الاقتصادية وتنشيط الأداء الاقتصادي، مما يؤدي إلى رفع في معدلات التضخم.

أما فيما يخص الفترة 1994-1999 فيعود إلى:

- توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث.
- تطبيق التعديل الهيكلي باتباع سياسة ترشيد النفقات وهذا في إطار إصلاح السياسة المالية.

2-فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2015):

تميزت هذه الفترة بنوع من الراحة المالية، حيث سمح الانفراج المالي الناتج عن عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة في تبني سياسة مالية تنموية، تمثلت في إقرار برامج خماسية ضخمة. عرف حجم الانفاق العام من خلالها قفزة نوعية، جاء أولها باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص لتمويله مبلغ 525 مليار دج تم اعتماده خارج ميزانية الدولة

---

[1]- شيبي.ع، بن بوزيان.م وشكوري.س (2010) ، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر**: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536، الجزائر، ص8.

وانتقلت فيه نسبة الانفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 28.57% سنة 2000 إلى حوالي 30.75% سنة 2003 أي بـ 11.53 %في المتوسط بالمقارنة مع الفترة التي قبلها والتي قدرت بـ 918.03 مليار دج[1]. وعليه، نجد أن الدولة كانت تهدف لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي، من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى[2]، دون الاكتراث لعجز آلة الإنتاج الوطنية، مما دفع نحو التوجه للخارج لتلبية الطلب المحلي المتنامي للأسباب المذكورة سابقا.

سجل حجم الإنفاق العام الحقيقي معدل نمو سريع، حيث انتقل من 1227,57 مليار دج إلى 1720,60 مليار دج سنة 2004. بعد ذلك، أقرت الدولة برنامج آخر استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) وهو برنامج تكميلي خماسي معتبر امتد على طول الفترة (2005–2009) خصص له مبلغ 4202.7 دج أي ما يعادل 55 مليار دولار[3]. ويعود هذا المبلغ إلى تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط[4]، ما جعل النفقات العامة تستمر في الارتفاع، حيث بلغ إجمالي النفقات الحقيقية 3238,97 مليار دج سنة 2009 بعدما كانت 1840,85 مليار دج سنة 2005 أي بمتوسط قدره 14.05%. بالمقابل، سجل معدل نمو الانفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام زيادة معتبرة قدرها 33.88%. انتقلت قيمتها من 27.13% سنة 2005 إلى 42.32% سنة 2009. وعليه، يمكن القول أن السياسة المنتهجة خلال هذه الفترة (2000–2009) هي سياسة توسعية، هدفها التقليل من الأثار السلبية التي خلفها برنامج التعديل الهيكلي، بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

بداية من سنة 2010 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج آخر يمتد إلى سنة 2014 وهي التي عرفت بفترة توطيد النمو، واعتبرت كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة، حيث أصرت الجزائر، من خلال البرامج السابقة على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية في التنمية، إلى جانب بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وعليه كان على السلطات إدراج برنامج توطيد النمو ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني للبرامج السابقة، حيث خصص لهذا البرنامج

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2001)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني، ص87.

[2]– نبيل بوفيلح(2012)، " **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (12)، الجزائر، ص 251.

[3]– بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان (2017)، " **تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة**" ، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة ، المجلد 08، رقم 02، الجزائر، ص25 .

[4]– بنك الجزائر(2007)، " **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي، ص 47.

غلاف مالي استثنائي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي)[1]، ليكون برنامج إنفاقي هدفه إنعاش الجهاز الإنتاجي ، الأمر الذي نتج عنه تزايد في معدلات الانفاق، حيث بلغ حجم النفقات الحقيقية 4146,39 مليار دج سنة 2014 بعدما كان 3278,94 مليار دج سنة 2010، حيث انتقلت نسبة الانفاق العام إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام هي الأخرى بنسبة معتبرة قدرت بـ 41.6% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 التي قدرت نسبتها بـ 37.45 %، ويمكن إرجاع السبب في استمرار ارتفاع حجم الإنفاق العام إلى ارتفاع العائدات البترولية، الناتجة عن ارتفاع في أسعار النفط إلى جانب الدور الهام الذي لعبته الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة والتي انعكست بالإيجاب على النفقات العامة. يعود ارتفاع النفقات بهذا الشكل إلى تغلل اللوبيات النفطية في الاقتصاد الوطني وتنافسها على الإيرادات الريعية، في ظل ضعف المؤسسات التشريعية والرقابية.

لكن مع تدهور أسعار البترول في الاسواق العالمية (سنة 2014) . حدث تراجع رهيب في الايرادات الوطنية بداية من سنة 2015، مما أدى بالجزائر الى انتهاج مسار جديد تمثل في اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق رفع معدلات الضرائب وتخفيض حجم الانفاق الحكومي والذي تغطيه الصادرات البترولية. وهذا ما يؤكده الانخفاض الكبير للنفقات العمومية، أين تراجعت من 4348.19 مليار دج سنة 2015الى ما قيمته 3806.80 مليار دج سنة 2018، لترتفع من جديد الى قيمة 4116.01مليار دج سنة 2019 لأسباب سياسية كانت تمر بها البلاد.

ثانيا–تطور نفقات التسيير والتجهيز وعلاقتها بمعدلات البطالة

ولتحليل أعمق، نلجأ لدراسة هيكل النفقات، التي تبين هذا الاختلال الموجود بين نفقات التسيير والتجهيز إلى جانب كيفية استجابة معدلات البطالة لهذه السياسة. ومن خلال الشكل الموالي (3–6) يتبين مدى أهمية السياسة المالية في تخفيض معدلات البطالة، إذ تميزت الفترة الانتقالية بارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة والتي سجلت أعلى مستوياتها سنة 1999 بنسبة 29.3% ، مقابل التفاقم الحاد الذي عرفته نفقات التسيير بالرغم من حيازتها على أكبر حصة من إجمالي النفقات (80.55% سنة 1999 كحد أقصى مقارنة بسنة 1994 التي قدرت بـ 58.3% كحد أدنى لها خلال هذه الفترة)، ويعود السبب في ذلك إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية، كما يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من

[1]– عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج(2015) ، " **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية 2014 نموذجا. – البرنامج الخماسي 2010**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد6، رقم 01، الجزائر، ص95.

النفقات، لسيطرة الدولة، من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة.

حيث سنة 1990 انتقلت نفقات التسيير الحقيقة من 419.65 مليار دج بنسبة 65 % من إجمالي النفقات إلى 669.16 مليار دج سنة 1995 بنسبة 62% من إجمالي النفقات. أي أنه بالرغم من الزيادة المعتبرة في حجم الإنفاق، إلا أننا في الحقيقة نلاحظ انخفاض في هذه النسبة، نظرا لانخفاض دور الدولة في النشاط الاقتصادي واتباعها سياسة مالية صارمة كانت مبنية على تخفيض الانفاق العام.

عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى ارتفاعا في النصف الأول من بداية سنوات التسعينيات وانتقلت قيمتها الحقيقية من 225.42 مليار دج سنة 1990 إلى 240.30مليار دج سنة 1994، نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـ 330 مليار دج [1]، بعد ذلك أظهرت تراجعا محسوسا في معدلاتها وسجلت 195.44 مليار دج سنة 1999، في حين انخفضت حصة الإنفاق العام الاستثماري من 41.6% سنة 1994 إلى 23.8 % سنة 1997 إلى19.4 % نهاية الفترة ، وهذا نتيجة الإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات أسعار النفط، إلى جانب وقف الأشغال الكبرى. مقابل ذلك سجلت معدلات البطالة نسب عالية وبلغت 29.3% سنة 1999 كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة. كل هذا التطور الحاصل خلال الفترة الانتقالية راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، الذي فرض بندا يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر، الذي أصبح لا يساهم في خلق مناصب شغل، لأن الهدف الأساسي في تلك الفترة هو تخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وإعادة الاستقرار الاقتصادي للبلد. وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

---

[1]- دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره، ص359.

الشكل(6.3): علاقة نفقات التسيير والتجهيز بمعدلات البطالة

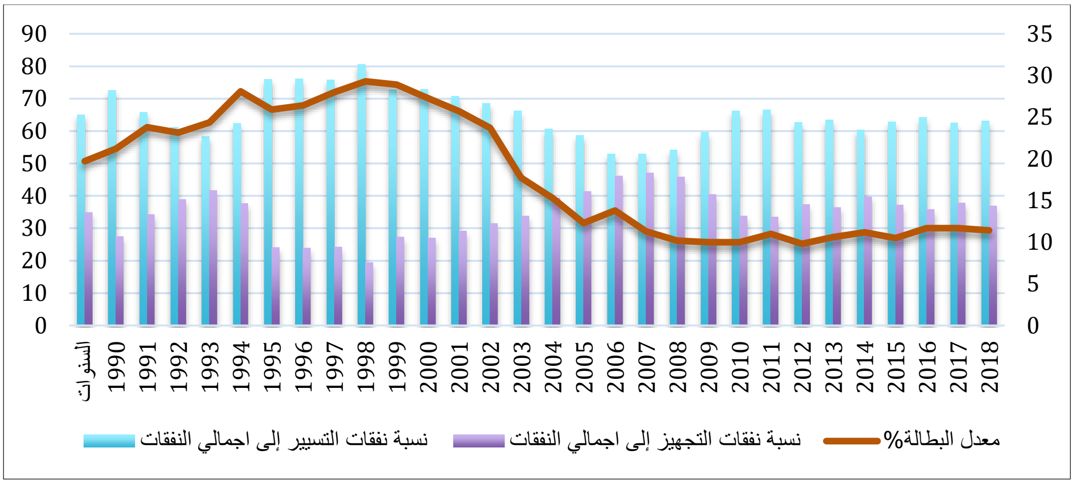

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

- Rétrospective statistique 1962-2011 chapitre 2 « Emploie »,p72.
- Données statistiques (2019), « Activité, Emploie et chômage N° 879» p12.

وبداية من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق العام في الجزائر، تغيرا ملحوظا لصالح الانفاق الاستثماري وسجل نمو أسرع ومستمر في نسبة مساهمة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات وارتفعت حصة هذه الأخيرة من19.44% سنة 1999 إلى 27.32% سنة 2000، 39.32% سنة 2005، 40.47% سنة 2010 و 36.5% سنة 2014 مقارنة مع نفقات التسيير، التي كان لها الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام في الفترة السابقة، مقابل ذلك عرفت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا بداية من الألفينيات، حيث بلغ أدنى قيمة لها سنة 2010 بمعدل قدر بـ 10 %.

إن ما نشاهده من ارتفاع في نفقات التجهيز مقابل انخفاض نفقات التسيير وهو ما يعكس مساعي وجهود الدولة في ترشيد وعقلنة نفقاتها، وذلك بتوجيهها نحو الانفاق الاستثماري أي المنتج، بدلا من توزيعها على قطاعات غير منتجة. وهنا نلاحظ تغيير في توجهات الدولة عكس ما شهدته فترة التعديل الهيكلي التي لم تولي اهتماما كبيرا لها. إلى جانب تنفيذ البنى التحتية والمشاريع الأخرى التي تمت في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2001–2014).

المبحث الثالث: قياس وتقدير نماذج مؤشرات سوق العمل في الجزائر(1990–2019)

مبدئيا وقبل الخوض في دراسة متغيرات أداء الاقتصاد الكلي، تم الاستعانة بتقنية الانحدار والارتباط للوقوف على أهم المتغيرات ذات المعنوية الإحصائية والشروط الاقتصادية المتمثلة في التناسق بين النظرية الاقتصادية والنتائج التطبيقية في عينة الدراسة.

تبين من خلال التطبيق الأولي، أن ثلاث متغيرات أساسية كان لها الدور في تفسير الظاهرة المدروسة وهي النمو الحقيقي الاقتصادي، مؤشر أسعار الاستهلاك والسياسة المالية المتمثلة في إجمالي النفقات العامة بالقيم الحقيقية.

المطلب الأول: اتجاهات وسلوك الظواهر المدروسة

نعتمد في تحليلنا على المنهج القياسي بالاستعانة ببيانات سنوية خلال الفترة (1990– 2019)، وفق تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة، ممثلة ببعض بيانات المتغيرات الكلية والمتغيرات التابعة ممثلة بمؤشر سوق العمل "معدل البطالة" ، لذلك وجب علينا معالجة مجموعة بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة لإخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والاحصائية، التي تعطينا رؤية واضحة حول مميزاتها وخصائصها الاحصائية بغرض تقديم صورة ملمة عن تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها.

أولا–وصف المعطيات

فيما يخص متغيرات الدراسة، نجد أن بيانات المتغيرات المستقلة الواردة أدناه مأخوذة مباشرة من وزارة المالية، بنك الجزائر، أما بيانات المتغير التابع تم الاستعانة بمؤشر سوق العمل (معدل البطالة) بدلا عن مؤشر العمالة نظرا لمعطيات الطلب على العمل التي تعطى على شكل تراكمات، مما ينقص من صحة النتائج تم أخذ البيانات عن مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**.

من هنا، نقدم تعريف موجز لكل متغير من خلال الجدول(4.3).

الجدول (4.3): التعريف بمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	تعريف المتغير
TCH	معدل البطالة (وقد تم التطرق إليه في الفصل الثاني من الأطروحة)
GDPR	الناتج الإجمالي الحقيقي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، معبر عنه بنسبة الناتج الداخلي الخام الإسمي إلى مؤشر أسعار الاستهلاك (سنة الأساس2001)
IPC	مؤشر أسعار الاستهلاك، هو رقم استدلالي يقيس تغيرات المستوى العام للأسعار (سنة الأساس 2001).
WR	كتلة الأجور الحقيقية (الكتلة الأجرية الإسمية إلى مؤشر أسعار الاستهلاك سنة الأساس 2001)
GR	الإنفاق العام الكلي الحقيقي
PP	أسعار النفط (دولار/ للبرميل)
M	الكتلة النقدية الحقيقية M2 (الكتلة النقدية الإسمية إلى مؤشر أسعار الاستهلاك سنة الأساس 2001)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

ثانيا-التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يظهر التمثيل البياني أدناه سلوك متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن السلاسل الزمنية في مجملها تحتوي على مركبة اتجاه عام موجبة، وهذا الارتفاع يتماشى مع برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تطرقنا لها سابقا.

الشكل (7.3): منحنيات المتغيرات التابعة والمستقلة المعتمدة في الدراسة

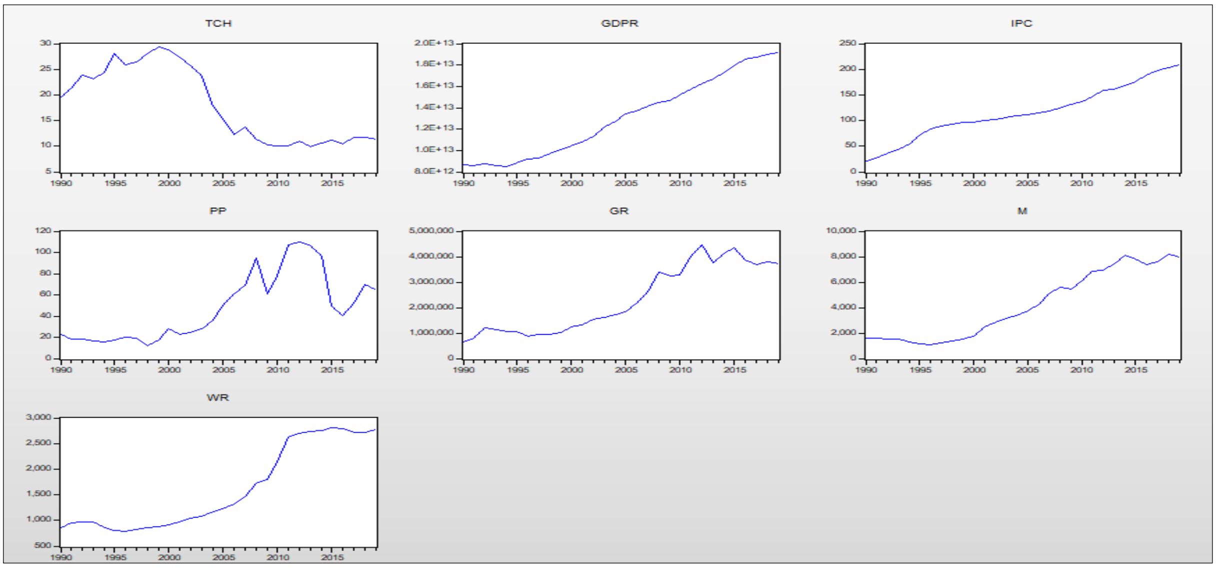

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى مخرجات EVIEWS 10

تعكس هذه التشكيلة من البيانات سلوكها عبر الزمن آخذة أشكال دالية مختلفة وسلوكات عشوائية يتخللها انكسارات هيكلية يرجع سببها إلى الصدمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وكما قد تكون تلك الصدمات ناتجة عن أزمات اقتصادية خارجية بالخصوص اضطرابات سوق النفط والأسواق المالية.

بالنسبة لمتغير البطالة **TCH**، سجلت ارتفاع مستمر لمعدلاتها بداية من سنة 1990 بفعل تحرير الاقتصاد والانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق إلى غاية سنة 1999، مسجلا رقما قياسيا بلغ 29.30% وهو معدل لم يشهده الاقتصاد الجزائري من قبل. انطلاقا من سنة 2000 عرف معدل البطالة تحسنا ملحوظا واكب انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومسجلا انكسارا واضحا بداية من سنة 2004، أين تراجعت معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 بسبب تميز تلك الفترة بالراحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. إن هذه السيرورة قد تصعب عملية الصياغة الرياضية للنموذج إضافة لتعقد عملية دراسة استقراريه السلاسل الزمنية حيث تصبح اختبارات السكون التقليدية مغلطة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

كما نلاحظ أنه كل من المتغيرات **IPC** و**M** لهما تقريبا نفس المسار ومتناظران باتجاه عام موجب وأنهما يتزايدان بشكل متسارع خلال فترة الدراسة، حيث سجل مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا منذ لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية، ومباشرة الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي، نجم عن ذلك رفع الدعم عن المواد واسعة الاستهلاك، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة في معدلات التضخم.

شهدت أسعار النفط **PP** تذبذبات خلال الفترة (1990–1998)، يليها تصاعد تدريجي بلغ 97.26 دولار/ للبرميل سنة 2008، لتعرف انخفاضا حادا سنة 2009 بالتزامن مع الأزمة المالية حيث قدرت بـ 61.67 دولار/ برميل، ولكن ما لبث أن عاود التعافي في نمو الاقتصاد العالمي سنة 2010 لتحقق أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة وتصل إلى 111.6 دولار/ للبرميل سنة 2012، حيث تراجع سعر النفط في النصف الثاني من سنة 2014، نتيجة الصدمة النفطية العكسية للأسواق الدولية للنفط والتي انعكست مباشرة على الاقتصاد الجزائري، مما توجب على بنك الجزائر أخذ تدابير تتماشى مع الصدمة للتمكن من تقليل آثارها السلبية.

سجلت متغيرة **GDPR** انخفاضا في الفترة (1991–1995) نتيجة لتراكم أزمة الديون وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية بعد الأزمة النفطية سنة 1986. لكن بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة

1995، عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد والتمهيد للانتقال إلى اقتصاد السوق.

كما كان الحال بالنسبة لمتغيرة الإنفاق العام **G** فنلاحظ ارتفاعه من سنة إلى أخرى على طول الفترة (1990−2019)، حيث انتقلت من 645.08 مليار دج سنة 1990 إلى 3715.96 مليار دج سنة 2019، وهذا تبعا لانتهاج الدولة سياسة مالية توسعية من خلال تطبيق برامج استثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات حيث صاحب ذلك ارتفاعا متواضعا نسبيا في معدلات النمو السنوية.

متغيرة الأجور **WR** هي الأخرى شهدت تزايد على طول الفترة المدروسة فرغم الظروف التي عرفتها البلاد خلال سنوات التسعينات وتمثلت في غلق العديد من المؤسسات بالإضافة إلى استمرار أزمة النفط، إلا أنه لوحظ تحسن على مستوى السلسلة بداية من سنة 1996، نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع في أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العمل من طرف المؤسسات وبالتالي الزيادة في الكتلة الأجرية إلا أنه بداية من سنة 2013 عرفت الأجور الحقيقية ارتفاعا واضحا وهذا راجع إلى النمو الذي حققته الجزائر بسبب ارتفاع المداخيل البترولية ومحاولة توزيعها على العمال قصد تحسين المستوى المعيشي.

يلخص الجدول الموالي طبيعة توزيع متغيرات الدراسة، حيث يظهر حسب الاختبار أن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات أكبر من القيمة الحرجة 5% مما يدل أنها ذات معنوية إحصائية. لذلك، فإننا نقبل فرضية العدم للتوزيع الطبيعي (H_0:Normal).

تبين من خلال هذه القراءة الوصفية لنتائج اختبار **Jarque Berra**، توزيع متغيرات الدراسة التي جاءت في أغلبها ذات توزيع طبيعي، مما يضفي على الاختبارات المختلفة نوع من المصداقية المطلوبة لهذا نوع من الدراسات.

الجدول(5.3): دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية

	TCH	GDPR	IPC	PP	G	M	WR
Mean	18.13	1.31E+13	115.5397	47.5093	2312028.13	4194.919	**1606.59**
Median	16.50	1.31E+13	110.7100	38.4050	1780727.15	3559.960	**1193.18**
Maximum	29.30	1.92E+13	207.9000	109.450	4453622.91	8197.034	**2798.89**
Minimum	9.80	8.49E+12	21.16000	12.3000	645085.1	1094.371	**794.002**
Std.dev	7.33	3.71E+12	51.90452	31.6258	1325843	2656.569	**811.40**
Skewness	0.21	0.230491	0.029369	0.68018	0.285531	0.243254	**0.52**
Kurtosis	1.34	1.647647	2.29	2.15408	1.416219	1.43	**1.51**
Jarque-bera	3.63	2.551705	0.62	3.20773	3.54	3.33	**4.16**
Probability	**0.16**	**0.27**	**0.73**	**0.20**	**0.17**	**0.18**	**0.12**
Observation	30	30	30	30	30	30	**30**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات Eviews 10 ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

كنتيجة لما سبق، يمكن الذهاب إلى إدراج تعديلات على السلاسل، تسمح بتجاوز مشكل عدم التجانس التباين الكبير في الانحرافات، إضافة إلى مشكل عدم استقرار السلاسل الزمنية بفعل تطايرها. وذلك بإدخال اللوغاريتم[1] على متغيرات الدراسة وهو ما يساهم في تهذيب السلاسل الزمنية، التي قد تنعكس على تحسين توزيعها.

المطلب الثاني: صياغة النماذج القياسية

أولا-دراسة استقرارية السلاسل الززمنية

على غرار الكثير من الدراسات التطبيقية (**Dickey and Fulle1979**) و(**Granger-Engle 1974**) التي أشارت إلى إشكالية التقدير المزيف و ضرورة توفر متغيرات مستقرة قبل أي محاولة للنمذجة، سنقوم باختبار طبيعة السلاسل الزمنية من حيث كونها ساكنة، مستقرة (**Stationary**) أم غير ساكنة (**Nonstationary**) قبل اعتماد أي نموذج من نماذج الدراسة، وذلك رغبة في تفادي مشكل عدم التوازن والتكامل المشترك فلا يمكن تقدير نموذج يكون أحد طرفيه I(0) والأخر I(1) .

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل ليس له علاقة بالزمن ولاختبار استقرارية السلسلة الزمنية نستخدم الاختبارات الكمية المبينة في اختبارات ديكي –فولر (**Augmented Dickey Flluer**) لتوضيح صفة الاستقرار I(0) من عدمه I(1) عند مستوى المعنوية 5%.

[1]– الملحق رقم (1.3)

1- تحديد درجة التأخير المثلى:

وقبل اللجوء إلى هذا الاختبار لابد من تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى، والذي يتم من خلاله استعمال مجموعة من المعايير الكمية والتي يمكن صياغتها على الشكل الموالي[1]:

$$Akaik\ Criterion\ AIC(P) = Ln\left|\sum e\right| + \frac{2k^2\,p}{n}$$

$$Shwartz\ Criterion\ SC(P) = \ Ln\left|\sum e\right| + \frac{2k^2\,p.\ln(n)}{n}$$

$$Hannan\ Quinn\ Criterion\ HQ(p) == \ Ln\left|\sum e\right| + \frac{2\,p.\ln[Ln(n)]}{n}\ .K^2P$$

نلاحظ أن جميع المعايير السابقة تستند على فترة الإبطاء (P) حيث:

k : عدد متغيرات النظام، n : عدد المشاهدات، $\sum e$: مصفوفة التباين المشترك للبواقي.

ولتحديد فترات الإبطاء المثلى، قمنا بحساب قيم هذه المعايير واختيار أقل قيمة لمعيار SC كونه متشدد في اختيار فترات الإبطاء والدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

جدول (6.3): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار Augmented - Dickey Flluer

نوع المتغيرة	TCH	LGDPR	LIPC	LM	LGR	LWR	LPP
فترة الإبطاء المثلى	1	1	2	2	2	2	1
قيمة معيار Schwarz	4.368	-1.84	-3.519	-1.740	-1.3167	-2.593	8.5023

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات EVIEWS 10

يظهر لنا من خلال نتائج الجدول الموضحة أعلاه أن درجات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة للمعايير (SCH) هي الدرجة 1 عند كل من سلسلة البطالة، الناتج الإجمالي الحقيقي ، وأسعار النفط ، أما بالنسبة لكل ، من الكتلة الأجرية الحقيقية، الكتلة النقدية الحقيقية، الإنفاق العام الحقيقي، ومؤشر أسعار الاستهلاك درجة إبطاء قدرها 2[2].

2- دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة:

من أجل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى يمكن الاستعانة بالاختبارات التالية:

❖ **منحنى الارتباط الذاتي الجزئي والبسيط Correlogram**

يوضح الملحق (3.3) نتائج دوال الارتباط الذاتي (العمود AC) ودوال الارتباط الذاتي الجزئي (العمود PAC)، للسلاسل الزمنية TCH-LIPC-LG-LM-LWR-LGDPR– LPP عند المستوى. حيث يظهر أن أغلب "النتوءات les pics" خارج مجال الثقة، وبالتالي كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى، وما يعزز

---

[1]- Régis Bourbonais (2003), Econométrie ,5éme édition, Dunod, France , p262.

[2] – الملحق رقم (2.3)

النتيجة هو أن الاحتمال Prob = 0.000 أقل من مستوى المعنوية 5٪[1]، وللتأكد من صحة ذلك نلجأ للقيام اختبار ديكي فولر المطور (**Augmented Dickey Flluer**).

❖ **اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Flluer)**

يمكن الاستـــعانة بهذا الاختبار لدراســة إســتقرارية الســلاســل الزمنية ويلخص هذا الجدول (7.3) استقرارية السلاسل عند المستوى وعند إدخال الفروقات من الدرجة أولى، كما يلي:

الجدول(7.3): استقرارية السلاسل الزمنية (LIPC-LG-LM-LWR-LGDPR-TCH) حسب اختبار "ADF"

النماذج		TCH	LGDPR	LGR	LIPC	LPP	LM	LWR	القيم الحرجة
		t_{cal}	t_{cal}	t_{cal}	t_{cal}	t_{cal}	t_{cal}	t_{cal}	
I(0)	4	−1.98	−1.09	−1.38	−4.41	−1.84	−2.10	−3.02	**−3.58**
	5	−0.40	−0.99	−1.49	/	−0.99	−0.85	−0.19	**−2.97**
	6	−0.88	2.58	2.36	/	0.54	1.27	1.17	**−1.95**
I(1)	4	−3.91	−4.89	−4.56	/	−4.53	−2.59	0.17	**−3.58**
	5	−3.97	−4.99	−4.56	/	−4.62	−2.72	0.06	**−2.97**
	6	−3.93	−4.44	−4.12	/	−4.59	−2.31	−2.58	**−1.95**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات Eviews 10

بعد تقدير النماذج الثلاثة لمتغيرات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تشير نتائج النموذج الثالث لاختبار ديكي فولر للسلسلة "**TCH**" أن: $(prob_b = 0.04 < 5\%)$ مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية $(h_0: b = 0)$، وقبول الفرضية البديلة h_1 أي أن الاتجاه العام معنوي. ومن أجل تأكيد الاستقرارية من عدمها نقوم باختبار الجذر الأحادي Ø في نفس النموذج لنجد أن: $(t_{cal} = -1.98 > t_{tab} = -3.57)$ أي: $(prob_b = 0.58 > 5\%)$ وعليه نقبل فرضية العدم، ونقر أن السلسلة TCH غير مستقرة عند المستوى.
- ✓ تبين من خلال تقدير النموذج الثالث للسلسلة **LGDPR** أن $(prob_b = 0.40 > 5\%)$ وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم h_0، لعدم معنوية الاتجاه العام وننتقل للنموذج الثاني حيث: $(prob_c = 0.26 > 5\%)$، مما أدى بنا إلى قبول فرضية العدم $(h_0 : c = 0)$ لعدم معنوية الثابت ، كما أكدنا من خلال تقديرنا للنموذج الأول أن $(t_{cal} = 2.58 > t_{tab} = -1.95)$

[1] – الملحق رقم (3.3)

أي $(prob_{\emptyset} = 0.99 \quad > 5\%)$، والتي تقر بقبول فرضية العدم $(h_0: \emptyset = 1)$ ومنه السلسلة LGDPR غير مستقرة عند المستوى.

- ✓ توضح نتائج تقدير النموذج الثالث للسلسلة **LIPC** إلى معنوية الاتجاه العام، حيث $(prob_b = 0.0018 < 5\%)$ ، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية $(h_0: b = 0)$ ومن أجل إثبات ذلك، ننتقل لاختبار الجذر الأحادي $\emptyset$ في نفس النموذج لنجد أن: $(t_{cal} = -4.41 \; < t_{tab} = -3.58)$، أي: $(prob_{\emptyset} = 0.0081 < 5\%)$، ومنه LIPC السلسلة مستقرة عند المستوى.
- ✓ على غرار ما توصل إليه الاستنباط البياني والإحصائي لسلسلة **lpp**، نجد أن نتائج اختبار ديكي فولر لا تخالف صحة ذلك، من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج الثالث والثاني لقبول فرضية العدم ، والذي يبين عدم معنوية الاتجاه العام والثابت حيث: $(prob_b = 0.13 > 5\%)$ و$(prob_c = 0.27 > 5\%)$، مما يجعل هذا النموذج مرفوض لإجراء الاختبار، وهو ما يدفعنا لتقدير النموذج الأول، الذي يوحي بوجود جذر الوحدة $(t_{cal} = 0.54 \quad > t_{tab} = -1.95)$ أي $(prob_{\emptyset} = 0.82 > 5\%)$، وبناء على ما سبق نقبل فرضية العدم $(h_0: \emptyset = 1)$ ومنه السلسلة LPP غير مستقرة عند المستوى. كما هو الحال بالنسبة لكل من السلسلة **LGR**، **LWR** و **lM**، أثبتت نتائج التقدير أنها غير مستقرة في المستوى[1].
- ✓ بينت نتائج اختبار ديكي فولر أن سلسلة الناتج الداخلي الخام، إجمالي النفقات العامة الحقيقية وأسعار النفط أنها تتبع السيرورة **DS** ولمعالجة هذه المشكلة تم إخضاعها إلى مرشح الفروقات من الدرجة الأولى[2].
- ✓ كما أظهرت نتائج معنوية الاتجاه العام بالنسبة لمتغيرة البطالة، الكتلة النقدية والأجور الحقيقية أنها تتبع السيرورة **TS**، وبالتالي يتم إخضاعها إلى مرشح الفروقات من النوع **TS**، غير أن هذه السلاسل لم تستقر، مما توجب علينا إخضاعها إلى مرشح الفروقات من الدرجة الأولى[3].

من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل واختبار متغيرات الدراسة استنادا إلى التحليل البياني والإحصائي، تبين لنا استقرار متغيرة مؤشر أسعار الاستهلاك في المستوى مع استقرار باقي متغيرات الدراسة بعد إدخال الفروقات من الدرجة 1، حيث نلخص أهم الخصائص المميزة لها في الدول التالي:

---

[1] – الملحق رقم (4.3)

[2]– الملحق رقم (5.3)

[3]– الملحق رقم (6.3)

الجدول (8.3): أهم الخصائص المميزة لمتغيرات الدراسة

السلسلة	TCH	LGDPR	LGR	LIPC	LPP	LM	LWR
الاتجاه العام	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	معنوي	معنوي
الثابت	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
درجة الاستقرارية	الفرق الأول	الفرق الأول	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	الفرق الأول	الفرق الأول
درجة التكامل	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على مخرجات Eviews 10.

❖ **اختبار جذر الوحدة للمقاطع الهيكلية:Structural break unit root tests**

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل خطوة مهمة في الدراسات القياسية، لتجنب التقدير الزائف الذي لا يمكن الاعتماد عليه في تحليل النتائج، وللكشف عن ذلك، تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات كاختبار فيليبس بيرون (**philips perron**) سنة 1988 واختبار ديكي فولر (**Dickey Flluer**) سنة 1979 و1981 غير أن هذه الاختبارات قد تم التشكيك في نتائجها، لعجزها عن الكشف على وجود مقاطع هيكلية التي من شأنها الاخلال باستقرارية متغيرات الدراسة. وكان أول من طرح إشكالية المقاطع الهيكلية فيليبس بيرون (**philips perron**)، حيث صرح أن " المقاطع الهيكلية نوع من أنواع مركبات السلاسل الزمنية والتي تجعل من السلاسل غير مستقرة إضافة إلى الاتجاه العام، المتغيرات الموسمية، المتغيرات الدورية والعشوائية، واقترح بيرون إضافة تغيرات هيكلية في المعادلات الثلاثة التي تعتمد عليها منهجية ديكي فولر لاختبار الاستقرارية مسبقا ثم إجراء الاختبار"[1]. وعليه نلجأ إلى القيام باختبار **Zivot-Andrews unit root test** ، الذي يعتمد على المتغيرات الوهمية، واستخراج نقاط التحول ، حيث يتم الاعتماد على **Zivot-Andrews unit root test**[2]، استنادا إلى مجموعة من النماذج:

$$TCH_t = c + \alpha TCH_{t-1} + \beta t + \gamma DU_t + \sum_{i=1}^{k} \Delta TCH_{t-i} + \varepsilon_t .....(1.3)$$

$$TCH_t = c + \alpha TCH_{t-1} + \beta t + \theta DT_t + \sum_{i=1}^{k} \Delta TCH_{t-i} + \varepsilon_t .....(2.3)$$

$$TCH_t = c + \alpha TCH_{t-1} + \beta t + \gamma DU_t + \theta DT_t + \sum_{i=1}^{k} \Delta TCH_{t-i} + \varepsilon_t .....(3.3)$$

حيث:

1– هشام عياد (2017)، " **أثر الانفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970–2015)، دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد3، الجزائر، ص99.

2 - Zivot, E., & Andrews, D. W. K (2002),"**Further evidence on the great crash, the oil-price shock, and the unit-root hypothesis".** Journal of business & economic statistics, American Statistical Association, USA , 20(1), p : 25-44.

DU_t متغير صــــوري للمقطع الهيكلي يوضـــح تغيرات الحد الثابت في المعدلات الثلاث أعلاه في حين DT_t متغير صوري للمقطع الهيكلي يوضح تغيرات الاتجاه العام.

الشكل (8.3): نتائج اختبار Zivot-Andrews test

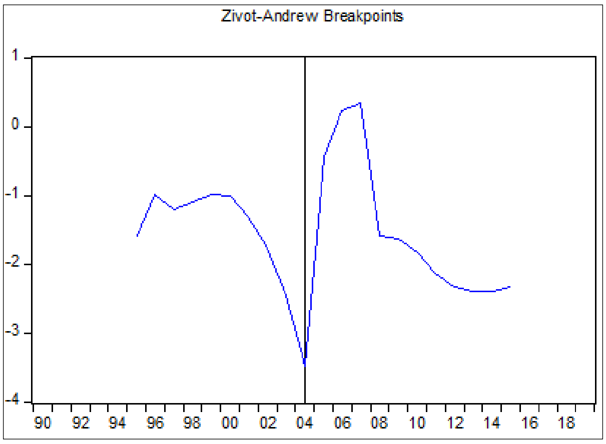

الجدول (9.3): نتائج اختبار السكون

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 18:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: TCH has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 1 (maximum lags: 1)
Chosen break point: 2004

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-3.494809	0.000438
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على مخرجات Eviews 10.

يظهر الشكل (8.3) وجود مقطع هيكلي معنوي في السلسلة TCH سنة 2004 والتي تميزت بانخفاض في معدلات البطالة وهذا راجع لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصـــــادي (2001–2004) المطبقة خلال تلك الفترة. كما تبين نتائج اختبار السـكون الموضـــحة في الجدول (9.3) أن $(t_{stat} = -3.9 > t_{tab} = -5.08)$ مما يؤدي بنا إلى قبول فرضـية العدم H_0 والتي تقر بأن السـلسـلة غير مسـتقرة في المسـتوى. ومن خلال ما توصـــلنا إليه سـنقوم بإضـافة متغير وهمي لمعادلة الانحدار حيث نعطي القيمة (0) للفترة قبل 2004 والقيمة (1) بعدها. ويتم إعادة العملية على باقي المتغيرات.[1]

الجدول (10.3): نتائج اختبار Zivot-Andrews unit root test للمقاطع الهيكلية

المتغيرات	بثابت			بثابت واتجاه زمني		
	إحصائية T	نقطة التحول الهيكلي	رتبة السكون	احصائية T	نقطة التحول الهيكلي	رتبة السكون
TCH	-4.85	2004	I(1)	-3.49	2004	I(1)
LRGDP	-4.23	2000	I(1)	-4.76	2000	I(1)
LIPC	-7.87	1999	I(0)	-7.28	2011	I(0)
LPP	-3.50	2014	I(1)	-3.13	2010	I(1)
LGR	-2.62	2007	I(1)	-2.28	2014	I(1)
LM	-4.54	2006	I(1)	-4.92	2010	I(1)
LWR	-4.85	2008	I(1)	-4.89	2010	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على مخرجات Eviews 10.

[1] - الملحق رقم (7.3)

بينت نتائج الجدول (10.3) أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مرشحة للفروقات من الدرجة (1) معادا سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث جاءت مستقرة في المستوى، وهذا ما يؤكد صحة النتائج المتحصل عليها في اختبار ديكي فولر (**Dickey Flluer**).

كما أثبتت نتائج دراسة الاستقرارية اختلاف في استقرارية السلاسل الزمنية المدرجة في مختلف النماذج المذكورة أعلاه، والتي سنأخذها بعين الاعتبار في صياغة النماذج المختلفة، واحتراما لشروط توازن في درجة تكامل متغيرات النموذج، مما يقتضي تعميق عملية الصياغة.

ثانيا- اختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة:

يشير الازدواج الخطي إلى الحالة التي يكون فيها ارتباط قوي بين متغيرين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة، ما يؤدي إلى نتائج زائفة لا تعبر عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في عملية التقدير. هذا ما يجعل اختبار مشكل الازدواج الخطي أحد أهم الاختبارات المعمول بها قبل البدء في عملية النمذجة، للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المفسرة. كما يوجد العديد من الأساليب المستخدمة للكشف عن مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، لذلك سنقوم في هذه الدراسة باستخراج مصفوفة معامل الارتباط الجزئي، أين سنختبر صحة هذه النتائج من عدمها بالاستعانة بمعامل تضخم التباين **VIF**. والجدول (11.3) يوضح مصفوفة معامل الارتباط بين المتغيرات المفسرة[1].

الجدول (11.3): مصفوفة معامل الارتباط بين المتغيرات المفسرة

	LGDPR	LGR	LIPC	LPP	LWR	LM
LGDPR	1	0.10	0.26	0.50	0.39	0.44
LGR	0.10	1	0.36	0.40	0.41	0.46
LIPC	0.26	0.36	1	0.69	0.75	0.78
LPP	0.50	0.40	0.69	1	0.86	0.91
LWR	0.39	0.41	0.75	0.86	1	0.95
LM	0.44	0.46	0.78	0.91	0.95	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على مخرجات Eviews 10.

تبين نتائج الجدول (11.3) وجود ارتباط طردي قوي بين كل من الكتلة النقدية والأجور الحقيقية وبين كل من أسعار البترول والكتلة النقدية، ومنه يمكن أن نقر بوجود مشكلة التعدد الخطي. وللتأكد من صحة النتائج أو عدمها سنستعين باختبار عامل تضخم التباين **VIF**.

[1]- الملحق رقم (8.3)

يتم استخراج معامل تضخم التباين بعد تقدير معادلة الانحدار للنموذج الأصلي[1]، عن طريق المربعات الصغرى **OLS**، فإذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 10 ($VIF > 10$) دل ذلك على وجود ازدواج خطي[2]. والجدول (12.3) يعرض قيم معامل تضخم التباين[3] كالآتي:

الجدول (12.3): قيم معامل تضخم التباين VIF

المتغيرات	قيم معامل تضخم التباين
LGDPR	1.41
LIPC	2.70
LPP	6.44
LGR	1.33
LM	**20.70**
LWR	**11.51**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على مخرجات Eviews 10.

بينت نتائج الجدول (12.3) أن قيم معامل التضخم جاءت أكبر من 10 عند كل من الكتلة النقدية والأجور الحقيقية، تأكيدا لما توصلنا إليه سابقا (مصفوفة معامل لارتباط الجزئي). ولمعالجة هذه المشكلة يجب التخلص من واحد من المتغيرات المفسرة ذات الارتباط العالي. وعليه تم استبعاد متغيرة الكتلة النقدية وإعادة التقدير معادلة الانحدار واستخراج معامل تضخم التباين من جديد، لنتحصل بعدها على نتائج تثبت عدم وجود لمشكلة التعدد الخطي[4]. وبناء على ما توصلنا إليه، يمكننا جمع باقي متغيرات الدراسة **(TCH,LGDPR, LIPC, LPP,LGR,LWR)** ضمن نموذج واحد قصد تعميق الصياغة.

المطلب الثالث: مرحلة بناء وتقدير النماذج

تبين من خلال نتائج اختبار **ADF** أن المتغير التابع متكامل من الدرجة (1) واحد والمتغير المستقل مزيج بين الدرجة (0) و (1) وعليه تتم دراسة إمكانية صياغة العلاقة في شكل ديناميكي (ARDL).

عمليا تعتبر نماذج (**ARDL**) التي قام بتطويرها 1997–1998 **Pesaran Shin and Sun** و **Pesaran et al** 2001[5]، من الأساليب الأكثر تطورا في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية

---

[1]- الملحق رقم (9.3)

[2]- Robert A. Stine (1995), **“Graphical Interpretation of Variance Inflation Factors”**, The American Statistician, Vol. 49, No.USA, 1,pp (53-56).

[3]- الملحق رقم (10.3)

[4]- الملحق رقم (11.3)

[5] - Pesaran M. H., S. Y. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS. Vol 16, Royaume-Uni , pp 289 – 326

ويستخدم لدراسة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين غير متكاملة من نفس الدرجة مستوى التكامل I(0) أو I(1) .

تلخص العلاقة بين المتغير التابعY و المتغيرات المستقلة X وفق نموذج **ARDL** في صيغة رياضية تعبر عن تقدير علاقة المتغيرات خلال الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه بدلا عن معادلتين منفصلتين. بهذا تمثل العلاقة الرياضية[1] في الشكل المبين أسفله:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta x_{t-1} + \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \eta_t \dots\dots (4.3)$$

تعبر المقدرات λ_1، λ_2 عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (**Long-Run Relationship**) ، أما β،θ تعبر عن معلمات العلاقة قصيرة الأجل (**Short -Run Relationship**) ، فيما يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات، بينما يمثل كل من n،m فترات الابطاء الزمني (**Lags**) للمتغيرات التي ليس من الضروري أن تكون في نفس المستوى أما حد الخطأ η ليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها، حيث يكون وسطه الحسابي مساويا للصفر و تباينه ثابت وفق الفرضيات الكلاسيكية.

تتبنى الدراسة، إجراء الانحدار الذاتي الموزع (**ARDL**) اختبار التكامل المشترك لتقدير العلاقات على المدى الطويل والمدى القصير والتفاعل الديناميكي بين المتغيرات ذات الأهمية. اقترح **Persan** وآخرون (2001) نهج اختبار الحدود للتحقيق في وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات[2]. كما يرى أن اختبار الحدود في إطار **ARDL** يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، سواء كانت مستقرة عند المستوى، أو متكامل من الدرجة الأولى، أو خليط بين الإثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الأخير هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة(2)I . يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام **ARDL** من خلال الاعتماد على أسلوب اختبار الحدود**Bound test** " تحت الفرضية التالية[3]:

H_0 فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $\lambda_1 = \lambda_2 = 0$

H_0 الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $\lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$

---

[1] - Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, SCIENPRESS Ltd, New Zealand, p81.

[2] - Elijah Udoh1,Udoma Afangideh, and Elias A.Udeaja (June, 2015) ," **Fiscal Decentralization, Economic Growth and Human Resource Development in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach**", CBN Journal of Applied Statistics Vol. 6 No. 1(a), Nigeria, p81.

[3] - Mohsen Bahmani-Oskooee and A. B. M. Nasir (2004) ," **ARDL Approach to Test the Productivity Bias Hypothesis"**, Review of Development Economics, 8(3), USA, p485.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، يتعين تقدير معادلة الأجل الطويل الممثلة بالصيغة الرياضية التالية:

$$y_t = \sum_{i=1}^{p} \partial_i y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i x_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5.3)$$

حيث يمثل ε_t حد الخطأ العشوائي، كما تشير p و q إلى فترات الإبطاء للمتغيرات، فيما يخص معاملات المتغيرات فهي ممثلة بالرموز ∂ و δ . كما يمكن استخلاص حركيات المدى القصير وفق ARDL عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**) (**Error Correction Model**) الموضح بالشكل الرياضي التالي:

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \partial_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta x_{t-i} + \Psi ECT_{t-1} + V_t \dots\dots (6.3)$$

حيث تكون جميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركية المدى القصير لتقرب النموذج إلى حالة التوازن، كما يمثل حد تصحيح الخطأ بالرمز ECT_{t-1}، فيما يخص المعلمة Ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف أو التغذية العكسية التي يتم من خلالها تعديل الاختلاف في التوازن (**Disequilibrium**) في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل[1].

من خلال دراسة استقرارية السلاسل لنموذج البطالة تبين أنه تكامل السلسلتين من الدرجة (0) و (1) مما يقتضي علينا صياغة النموذج من نوع ARDL بالاعتماد على اختبارات التشخيص.

تهدف الدراسة إلى تحليل دور النمو الاقتصادي الحقيقي في التأثير على نمو حجم العمالة ولدراسة ذلك، سنقوم بتقدير المعادلة (5.3) لقياس هذا التأثير.

$$\begin{aligned} \Delta TCH = \alpha_0 &+ \sum_{i=1}^{P} \beta_i \Delta TCH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \theta_i \Delta LRGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \theta_i \Delta LGR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \theta_i \Delta LIPC_{t-1} \\ &+ \sum_{i=0}^{q} \theta_i \Delta LPP_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \theta_i \Delta LWR_{t-1} + \Lambda_1 TCH_{t-1} + \Lambda_2 x LRGDP_{t-1} \\ &+ \Lambda_3 LGR_{t-1} + \Lambda_4 LIPC_{t-1} + \Lambda_4 LPP_{t-1} + \Lambda_5 LWR_{t-1} + \eta_t \dots . (5.3) \end{aligned}$$

أولا- صياغة النموذج الأول

قصد الوصول إلى النمذجة المناسبة يتوجب علينا تحديد درجة الإبطاء المثلى لكل متغير بالاستناد على عدة معايير (**logl, HQ, SC, AIC, BIC**) باختيار أقل قيمة ، التي من خلالها يتم الوصول إلى نموذج

---

[1]- سميرة كنتاش(2020) ، " **أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1991–2018**" أطروحة أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص283.

مثالي يقدم نتائج ذات دلالة إحصائية بأقل عدد من المعلمات ، فمن خلال الشكل أدناه نلاحظ أن النموذج **ARDL**(2,2,2,1,2,2,1) هو الأفضل ما بين 20 نموذج آخر مقدر ومختبر، باعتبار أنه هو من يقدم أصغر قيمة لمعيار **AIC** .

الشكل(9.3): درجة التباطؤ المثلى لاختبار الحدود للنموذج الأول (Bound test)

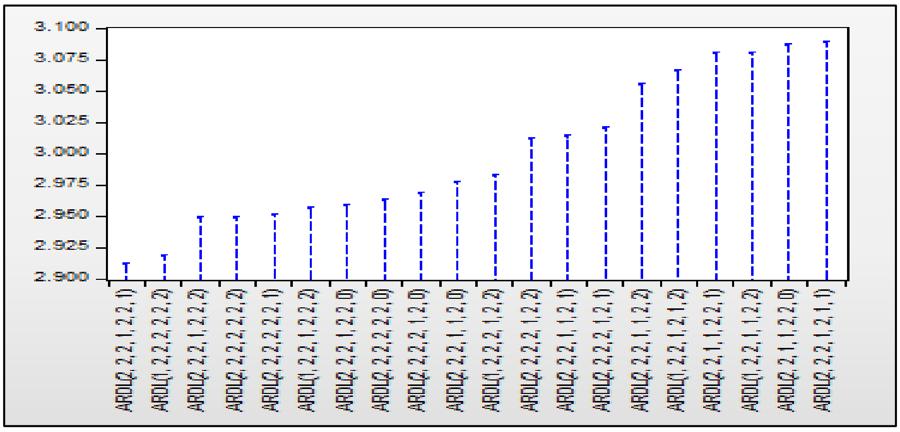

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

1- اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الأول:

انطلاقا من نتائج دراسة الاستقرار الموضحة في نقطة سابقة والتي أشارت إلى أن كل المتغيرات المحتملة لنموذج الدراسة الذي يربط بين البطالة كمتغير تابع متكامل من الدرجة واحد $I(1)$ من جهة وكل من: الناتج الداخلي الخام الحقيقي، الأجر الحقيقي، مؤشر أسعار الاستهلاك، الإنفاق العام الحقيقي، من جهة أخرى كمتغيرات مفسرة هي متكاملة من الدرجة صفر و واحد I(0) I(1) ، يمكننا المرور إلى دراسة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج موضع القياس بتطبيق اختبار منهج الحدين القائم على اختبار (**F-statistique**)، حيث تقوم الخطوة الأولى لمنهجية (**ARDL**) على اختبار إمكانية وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل[1] بين المتغيرات محل الدراسة.

الجدول (13.3): نتائج إختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الأول

قيمة إحصائية F	القيمة الحرجة للاختبار		مستوى المعنوية	القرار
	الحد الأدنى	الحد الأعلى		
5.60	2.33	3.51	%10	يوجد تكامل
	2.79	4.14	%5	يوجد تكامل
	3.97	5.69	%1	لا يوجد تكامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

1- الملحق رقم (12.3)

يظهر لنا من خلال الجدول (13.3) أن القيمة الإحصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10% وذلك على التوالي، وهو ما يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود تكامل مشترك، أي أن هناك علاقة توازنية على المدى الطويل بين معدل البطالة ومحدداته وفقا لهذا النموذج.

يسمح لنا هذا القرار بتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لتقدير ورصد الآثار قصيرة وطويلة الأجل.

2-تقدير نموذج الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج (ARDL):

مادام نتائج اختبار (Bounds -test)، تثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، سنقوم في هذه المرحلة بتقدير معلمات الأجل الطويل، قصد الحصول على مرونات مقدرة للأجل الطويل بالاعتماد على نموذج **ARDL(1.0.2.1.0.1)**[1] والنتائج موضحة في الجدول الموالي.

الجدول (14.3): نتائج التقدير معلمات الأجل الطويل

المتغيرات	قيم المعلمات	القيمة الاحتمالية
LGDPR	-8.93840	0.0839
LIPC	9.029030	0.0843
LPP	-6.78666	0.1552
LGR	-11.1684	0.1042
LWR	**5.237059**	**0.4408**
D2004	-4.98303	0.1881
C	791.6457	0.0469

الجدول (15.3): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

المتغيرات	قيم المعلمات	القيمة الاحتمالية
D(TCH (-1))	-0.467015	0.0010
D(LGDPR)	**0.201703**	**0.4075**
D(LGDPR(-1))	**2.416133**	**0.0002**
D(LIPC)	36.54532	0.0000
D(LIPC(-1))	-9.180214	0.0278
D(LPP)	-5.686694	0.0001
D(LGR)	-1.848295	0.0000
D(LGR(-1))	1.241887	0.0012
D(LWR)	**27.36646**	**0.0002**
D(LWR(-1))	**-10.98270**	**0.0051**
D(D2004)	-4.648785	0.0001
CointEq(-1)	-0.464413	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تبين من خلال قراءة نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه عدم انسجام في النتائج للأجلين الطويل والقصير، حيث تشير نتائج الجدول (14.3) إلى عدم معنوية معظم المتغيرات في الاجل الطويل ماعاد متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومؤشر أسعار الاستهلاك عند 10%. عكس ما تظهره نتائج تقدير معلمات الأجل القصير بالجدول (15.3) في الجهة المقابلة، معنوية جل المعلمات عدا متغيرة الناتج

[1]- الملحق رقم (13.3)

الداخلي الخام الحقيقية والتي جاءت بإشارة موجبة، ما يعني أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في معدلات البطالة بـ 0.20%، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ترتبط بإيرادات وهمية تعمل على تضخيمها، غير أن هذه المعدلات المرتفعة لا تساهم في خلق مناصب العمل خاصة في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع عدم معنوية المتغيرة، حيث أن هذه المعدلات لا تعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية والتي تعرف معدلات بطالة مرتفعة غير قابلة للامتصاص من طرف معدلات النمو المرتفعة.

كما جاءت نتائج التقدير ذات تأثير معنوي وعكسي في الأجل الطويل هذا ما يدل على الزيادة في معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1% يساهم في احتواء معدلات البطالة بـ 8.93% في المدى الطويل بطريقة غير مباشرة كونها ترتبط ارتباط وثيق بالإيرادات النفطية، عن طريق التوسع في الأنشطة الاقتصادية وخلق كيانات اقتصادية جديدة، التي تؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة.

كما تبين المرونة الجزئية للأجر الحقيقي وجود أثر موجب ومعنوي، حيث تفسر الزيادة في الأجور الحقيقية بـ1% إلى الزيادة في معدلات البطالة بـ 27.36% ليعود بأثر عكسي بعد فترة ويقدر بـ (−10.98%) وهذا نتيجة تبادر النقابات العمالية في تحسين مستويات الأجور خاصة عندما تكون فرص العمل متنوعة يسعى العامل إلى الحصول على منصب شغل ذو أجر عال وبالتالي ترتفع الأجور الحقيقية، فعندما انخفضت معدلات البطالة طالبت النقابات العمالية وخاصة (نقابات التربية والتعليم) برفع الأجور الإسمية[1]. عكس ما أظهرته نتائج التقدير على المدى الطويل، والتي أثبتت وجود أثر موجب غير معنوي للكتلة الأجرية الحقيقية على معدل البطالة، حيث قدرت المرونة الجزئية للأجر الحقيقي بـ (5.25)، مع عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % $(P - value = 0.00 < 0.05)$. تدل هذه القيمة إلى أن ارتفاع الأجر الحقيقي بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بـ (5.25%) على المدى الطويل، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي ارتفاع الأجور الحقيقية إلى تحفيز الراغبين في الحصول على العمل، وبالتالي الزيادة في عرض العمل، مما يدفع بالمؤسسة إلى تقليص حجم الطلب على العمل، نتيجة الارتفاع في التكاليف، أي الارتفاع في معدلات البطالة.

كما تعود عدم معنوية متغيرة الأجر الحقيقي لضعف منظومة الأجور في الجزائر وعدم مرونتها فهي لا تعتبر محددا هاما لمعدلات البطالة في الجزائر، ولا تخضع لقانون العرض والطلب في الأجلين القصير

---

[1]- كتاف حمزة، كيندة زليخة (2022)، " **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2020/1990)**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد01 ، الجزائر، ص253.

والطويل، بالإضافة إلى سياسات التوظيف المعمول بها لتصحيح اختلالات سوق العمل، حيث عجزت الدولة عن توفير مشاريع استثمارية منتجة واستحداث مناصب عمل جديدة، كما أن أغلب المناصب المتوفرة تابعة للوظيف العمومي والذي تميز هذا القطاع بتدني الأجور وهشاشتها، وعليه قصد تحسين النموذج توجب علينا استبعاد متغيرة الأجور وبناء نموذج جديد.

ثانيا– صياغة النموذج الثاني

قصد الوصول إلى نموذج مثالي نلجأ إلى تحديد درجة الإبطاء المثلى باختيار أقل قيمة، اسنادا إلى عدة معايير **(logl, HQ, SC, AIC, BIC)**، فمن خلال الشكل أدناه نلاحظ أن النموذج **ARDL**(2,2,1,1,0,0) هو الأفضل ما بين 20 نموذج آخر مقدر ومختبر، باعتبار أنه هو من يقدم أصغر قيمة لمعيار **AIC.**

الشكل(10.3): درجة التباطؤ المثلى لاختبار الحدود (Bound test)

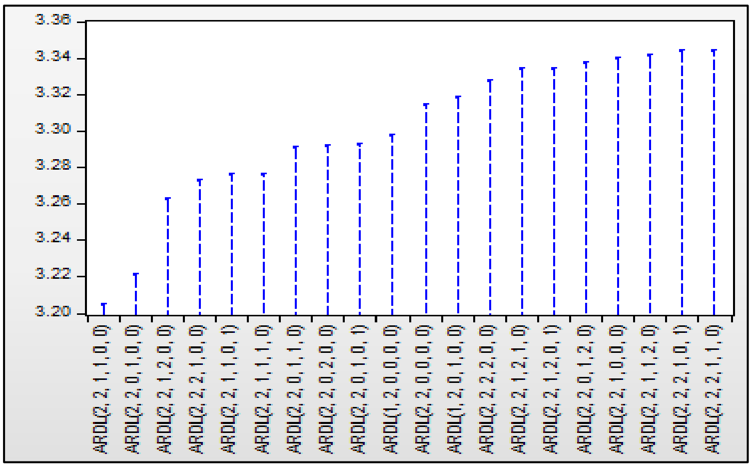

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

وبالاعتماد على منهجية ARDL تم الاستعانة باختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين[1] الجدول (16.3) يمثل النتائج المتحصل عليها:

الجدول (16.3): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الثاني

قيمة إحصائية F	القيمة الحرجة للاختبار		مستوى المعنوية	القرار
	الحد الأدنى	الحد الأعلى		
9.57	2.40	3.51	%10	يوجد تكامل
	2.91	4.19	%5	يوجد تكامل
	4.13	5.76	%1	يوجد تكامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

[1] - الملحق رقم (14.3)

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL)، وبمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع القيم الجدولية، يشير الجدول () إلى أن القيمة الإحصائية والتي تقدر بـ (9.57) تفوق قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%)، مما يجعلنا نسلم برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج. تسمح لنا هذه النتيجة بتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لتقدير ورصد الآثار قصيرة وطويلة الأجل.

1- تقدير نموذج (ARDL) وتشخيصه:

بعد تحديد أقصى عدد فترات الإبطاء والتي قدرت بفترة واحدة، ووجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، علينا التأكد من صحة النموذج المقدر ومدى ملائمة الاختبارات التشخيصية له لاعتماده في تقدير الأثار قصيرة وطويلة الأجل من عدمه ونتائج التقدير[1] موضحة في الجدول (17.3) الموالي أدناه.

الجدول (17.3): نتائج تقدير نموذج ARDL (2,2,1,1,0,0)

المتغير التابع TCH				
المتغيرات	قيم المعلمات	الخطأ المعياري	المحسوبة T	القيمة الاحتمالية
TCH (-1)	0.151704	0.134591	1.127147	0.2763
TCH (-2)	0.277740	0.096596	2.875276	0.0110
LGDPR	-0.603902	0.240911	-2.506749	0.0234
LGDPR(-1)	-1.565758	0.228330	-6.857422	0.0000
LGDPR (-2)	-1.477192	0.282015	-5.237990	0.0001
LIPC	14.12760	4.834294	2.922370	0.0100
LIPC (-1)	-11.27021	4.121885	-2.734237	0.0147
LGR	-0.428771	0.171145	-2.505309	0.0234
LGR(-1)	-0.478128	0.350554	-1.363920	0.1915
LPP	-1.029179	0.450958	-2.282204	0.0365
D2004	-5.977173	0.645859	-9.254614	0.0000
C	191.8699	33.35829	5.751789	0.0000
R-squared 0.988921 F-statistic 129.8290 Prob (F-statistic) 0.000000 Adjusted R-squared 0.981303 Durbin-Watson stat 2.529674				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تشير نتائج الجدول أعلاه، بأن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة وهو ما يظهر من خلال القيمة المرتفعة لكل من معامل التحديد وكذا معامل التحديد المصحح البالغة 98%، ما يعني أن ما نسبته 98% من

[1] - الملحق رقم (15.3)

التغيرات في معدلات البطالة تفسر في النموذج، كما يظهر من خلال إحصائية فيشر أن النموذج ككل معنوي، أما بالنسبة لإحصائية (**Durbin-Watson**) لا يمكننا الاعتماد عليها في هذه الحالة في ظل وجود متغيرات مختلفة زمنيا، مما توجب علينا إخضاعه لاختبارات التشخيص القياسية كما يلي:

2- اختبارات التشخيص:

❖ اختبار الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج: (LM Test)

من أجل التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي فقد اعتمدنا على اختبار (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) حيث تشير نتائج اختبار إحصائية فيشر (**F**) لنموذج (**ARDL**) والموضحة في الجدول (17.3) إلى أن $pro\ 0.13 > 0.05$ ، مما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على" عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج[1] .

الجدول (18.3): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.438782	Prob. F(2,15)	0.1392
Obs*R-squared	3.915749	Prob. Chi-Square(2)	0.0478

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من أجل التأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي فقد أخضعنا هذا الأخيرة لاختبار (**Jarque-Bera**)[2]، حيث أوضحت القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية الاختبار المحسوبة ($J-B$=0.45) أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث $P - value = 0.79 > 0.05$ وعليه توحي نتيجة الاختبار إلى رفض فرضية العدم وهو ما يدل على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ اختبار تجانس تباينات الأخطاء : (Heteroskedasticity Test : ARCH)

تبين نتيجة اختبار إحصائية فيشر (**F**) لنموذج (**ARDL**) والموضحة في الجدول (19.3) إلى أن $pro\ 0.91 > 0.05$ كما هو الحال مع obs* R-squard حيث $pro\ 0.91 > 0.05$ مما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على" البواقي ذات تباين متجانس "[3].

---

[1]- الملحق رقم (16.3)

[2]- الملحق رقم (17.3)

[3]- الملحق رقم (18.3)

الجدول(19.3): اختبار تجانس تباينات الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.011225	Prob. F(2,15)	0.9165
Obs*R-squared	0.012118	Prob. Chi-Square(2)	0.9123

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

❖ **اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج: (stability test)**

للتأكد من صلابة النموذج، وخلوه من تغيرات هيكلية مع انسجام واستقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، توجد تشكيلة معتبرة من هذه الاختبارات حيث اخترنا منها اختباري **Cusum** والذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي واختبار **Cusum Of Squares** الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، حيث يوضح هذين الاختبارين بأن كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5%، مما يدل أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وأنه يوجد انسجام بين الأجلين الطويل والقصير.

الشكل(11.3): اختبار استقرارية النموذج ARDL

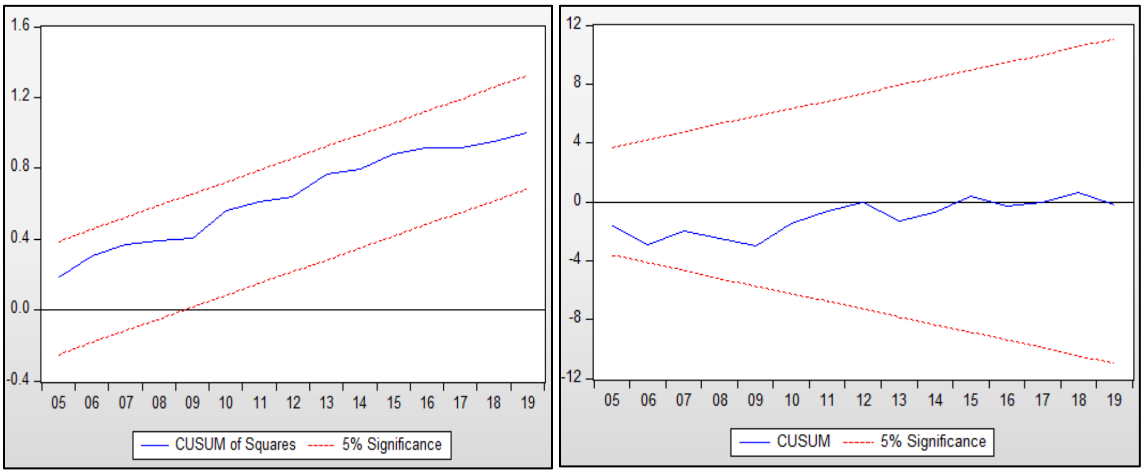

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يؤكد لنا التمثيلان البيانيان أعلاه وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج، من حيث نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، أين وقع الشكلان البيانيان لإحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% .

ثالثا- نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل مع مناقشة النتائج:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك من خلال اختبار الحدود، سيتم تقدير العلاقة في الأجل القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ **ECM** قصد إظهار سرعة التعديل لإعادة التوازن الديناميكي، بالإضافة إلى تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

❖ **العلاقة في الأجل الطويل:**

$$TCH = -6.39\,LGDPR + 5.008\,LIPC - 1.58LGR - 1.80LPP - 10.47D2004 + 336.28.$$
$$t_{stat} \quad (-6.50) \quad (3.28) \quad (-1.86) \quad (-2.55) \quad (-8.04) \quad (6.61)$$

❖ **العلاقة في الأجل القصير:**

$$TCH = -0.27\,D\big(TCH(-1)\big) - 0.60D(LGDPR) + 1.47D\big(LGDPR(-1)\big) + 14.12D(LIPC)$$
$$t_{stat} \quad (-2.66) \quad (-2.45) \quad (4.05) \quad (6.97)$$
$$-0.42D(LGR) - 0.57ECM(-1)$$
$$(-2.20) \quad (-9.60)$$

تميزت نتائج تقدير النموذج بالانسجام بين الأجلين القصير والطويل حيث:

- ✓ على ضوء نتائج التقدير لمعادلتي الأجل القصير والطويل جاء حد معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1} بإشارة سالبة مع معنوية إحصائية عند مستوى 5 %، هذا ما يؤكد على وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ والمقدرة (0.57−) أي أن اتجاه معدل البطالة نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 57 % من اختلال التوازن المتبقي من الفترة **(t-1)** ، فعندما ينحرف معدل البطالة في الأجل القصير عن مستواه التوازني في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 57 % من هذا الانحراف في الفترة t، أي بعد حدوث صدمة في النموذج نتيجة تغير المتغيرات المفسرة يستغرق ما يقارب $(\frac{1}{0.57} = 1.57)$ سنة للتعديل باتجاه قيمتها التوازنية.
- ✓ ترتبط معدلات البطالة بقيمتها المبطئة بدرجة تأخير واحدة بعلاقة عكسية والمقدرة بـ (0.27−%) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % حيث $(P_{value} = 0.01 < 0.05)$، مما يعني أنه إذا ارتفع معدل البطالة خلال الفترة الآنية سيكون لهذا الارتفاع أثر عكسي على معدلات البطالة بعد سنة وهذا راجع إلى تطبيق الحكومة الجزائرية استراتيجية محكمة ترمي إلى تحقيق الاندماج المهني والاجتماعي للشباب البطال، وقد كان لهذه التدابير الأثر الإيجابي والذي يتمثل

في ارتفاع معدلات التشغيل، حيث أنشأت الدولة مجموعة من الأجهزة الوطنية والجهوية مهمتها التكفل بمتابعة وتمويل مشاريع الشباب البطال وإدماجه في سوق العمل نذكر منها: **الوكالة الوطنية للقرض المصغر**، والتي تعتبر إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة، نجد كذلك **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارL'ANDI** التي تعرّف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها، مع استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلى جانب تشجيع **تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** والتي لم تشهد تطورا إلا مع انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

- ✓ تشير نتائج المرونة الجزئية للناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأجل القصير إلى وجود أثر عكسي ومعنوي، حيث تؤدي الزيادة 1% من الناتج الداخلي الخام إلى انخفاض في معدلات البطالة بقيمة قدرها (0.60–%) بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، التي ساهمت في ارتفاع إيرادات الدولة، مما دفع الدولة إلى تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إدماج الشباب البطال وامتصاص عدد أكبر من أفراد القوة العاملة العاطلة عن العمل (**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994** للشباب الحامل لفكرة مشروع، والذي ترمي من خلاله أساسا إلى مساعدة هؤلاء الشباب على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع – **برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية سنة 1998– عقود ما قبل التشغيل سنة 1998– برنامج التنمية الريفية وتمويل مختلف برامج دعم الشباب)**، حيث يؤدي ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى خلق مشاريع جديدة، مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة. وبالتالي يحدث انخفاض في معدلات البطالة، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية. كما تبين أيضا من خلال نتائج التقدير أن ارتفاع هذه المرونة إلى (6.39–%) في الأجل الطويل دليل على قدرة معدل البطالة على التكيف أكثر في المدى البعيد مقارنة مع التغيرات التي يتأثر بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المدى القصير.
- ✓ أثبتت نتائج تقدير مؤشر أسعار الاستهلاك معنويته وبإشارة موجبة، حيث قدرت بـ (14.12%) مما يعني أن الزيادة في 1 % من مؤشر أسعار الاستهلاك، يؤدي إلى الزيادة في معدلات البطالة بـ 14% ويمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع المعتبر أن الاقتصاد الجزائري حيث عرف خلال الفترة المدروسة اختلالات هيكلية في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة، مما دفع بالدولة تنفيذ مخططات إعادة الهيكلة

والتي جاءت عقب مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق صدر عنها التسريح القسري للعمال، حل بعض المؤسسات وخصخصة البعض الآخر منها.

- ✓ توصلت نتائج تقدير معادلة الأجل القصير إلى وجود أثر عكسي ومعنوي بين إجمالي النفقات العامة ومعدلات البطالة، حيث تؤدي الزيادة في إجمالي النفقات العامة بـ 1% إلى انخفاض في معدلات البطالة بـ (0.42-%)، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب على العمالة ومنه انخفاض معدل البطالة، كما أن ارتفاع هذه المرونة في الأجل الطويل بنسبة (1.58-%) مقارنة بالأجل القصير دليل على نجاعة فعالية السياسة المالية التوسعية المعتمدة من قبل الدولة في الأجل الطويل، حيث تم توجيه أغلب المشاريع الحكومية في البنى القاعدية التي تتطلب مدة طويلة لتجسيدها على أرض الواقع، مما أخر بروز أثرها على معدل البطالة وعجز عن استحداث مناصب عمل في الأجل القصير.
- ✓ بينت المرونة الجزئية لأسعار النفط وجود أثر عكسي قوي ومعنوي، وهذا ما يوافق مع المنطق الاقتصادي حيث يؤدي ارتفاع 1% من أسعار النفط إلى انخفاض (1.50- %) من معدلات البطالة. هذا ما يؤكد حقيقة اعتماد السلطات الجزائرية على عوائد البترول في فعالية سياسة الانفاق الحكومي والمنتهجة في معالجة ظاهرة البطالة، حيث شرعت الدولة في الرفع من الإنفاق الحكومي وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تطبيق برامج استثمارية أدت إلى خلق مناصب شغل خاصة في القطاع الحكومي، لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، يعتمد على98% من الإيرادات البترولية في دعم التنمية الاقتصادية، وارتكاز سوق العمل بصفة أساسية على القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص الذي لا يساهم إلا بالجزء الضئيل احصائيات ، وعليه فإن انهيار في أسعار سينعكس بالسلب على سوق العمل بسبب تراجع الدولة عن تنفيذ برامجها التنموية.
- ✓ بالنسبة للمتغير الصوري فقد جاء بإشارة سالبة ومعنوي من حيث الدلالة الإحصائية، مما يدل على أن المقطع الهيكلي لسنة 2004 له أثر عكسي لمعدلات البطالة وبقيمة كبيرة (10.47-%) إذ نتج عن الصدمات المتتالية التي مر بها سوق العمل أدى بذلك إلى حدوث اختلالات هيكلية، وهذا ما يظهر انعكاس أثر المخططات التنموية على معدلات البطالة. برنامج الإنعاش الاقتصادي

خلاصة:

تم في هذا الفصل تحليل العلاقة بين معدل البطالة والذي يمثل أحد أهم مؤشرات سوق العمل ومجموعة من المتغيرات المفسرة له كإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، إجمالي النفقات العامة الحقيقية، الأجور الحقيقية، مؤشر أسعار الاستهلاك، أسعار النفط، الكتلة النقدية الحقيقية، بالاستعانة بسلسلة بيانات سنوية تغطي الفترة (1990–2019)، وبعد الدراسة والتفسير توصلنا إلى:

- ✓ أشارت نتائج اختبار ديكي فولر لدراسة استقرارية السلاسل بوجود فواصل هيكيلية وأنها مستقرة عند إدخال الفروق الأولى، عدا متغيرة مؤشر أسعار الاستهلاك مستقرة في المستوى.
- ✓ بينت نتئج اختبار (**BOUN TEST**)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.
- ✓ سجلت نتائج التقدير الأجلين القصير والطويل للنموذج الأول في إطار منهجية (**ARDL**) تباينا لأثر جميع متغيرات الدراسة من حيث الإشارة وحجم المرونة الجزئية المقدرة إلى جانب عدم معنوية متغيرة الأجر الحقيقي لضعف منظومة الأجور في الجزائر وعدم مرونتها وعليه قصد تحسين النموذج توجب علينا استبعاد متغيرة الأجور وبناء نموذج جديد
- ✓ أظهرت نتائج التقدير الأجلين القصير والطويل للنموذج الثاني وجود علاقة عكسية بين متغيرة البطالة ومتغيرة إجمالي الناتج الداخلي الخام، إجمالي النفقات العامة، أسعار النفط وعلاقة طردية مع متغيرة مؤشر أسعار الاستهلاك لكلا الأجلين.

خاتمة عامة

خــــــــــاتمـــــــــــــة

يعرف سوق العمل في الجزائر تحولات بارزة من خلال مؤشراته بدءً من المرحلة الانتقالية (1990)، حيث تبنت فيها السلطات العديد من الإجراءات الهادفة، لاسيما رسم آليات وسياسات تنموية قصد التخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري. فبعد أن تجاوزت معدلات البطالة 30% خلال فترة التعديل الهيكلي، انخفضت إلى أدنى مستوياتها سنة 2010، مسجلة بذلك معدل 10%، في ظل المخططات التنموية المنتهجة من طرف الحكومة.

ركزت السلطات في هذه المخططات على سياسة مالية توسعية هدفها إنشاء مناصب شغل إلى جانب السعي المتواصل لتحسين مؤشرات سوق العمل، عن طريق تنفيذ برامج اقتصادية بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000–2004) وصولا إلى برنامج توطيد النمو (2015–2019) وأخرى.

بالرغم من الإيجابيات التي جاءت بها هذه البرامج، إلا أن مؤشرات سوق العمل لم تكن في المستوى المتوقع خاصة في مجال البطالة بشكل عام ولدى فئة الشباب نتيجة لعوامل سوء التسيير ، الفساد، اللاشفافية الحوكمة وغياب استراتيجية فعالة في التخطيط الاقتصادي.

يعبر سوق العمل عن مجموعة من المؤشرات، التي يستعين بها الأكاديميون ومتخذي القرار في تحليلاتهم، إلا أننا ركزنا في هذا البحث على عينة لأهميتها، منها على سبيل المثال لا الحصر معدل البطالة، العمالة الأجور والإنتاجية، لاعتبارات عدة، بالخصوص توفر البيانات المعنوية الاقتصادية، سهولة الاستخدام التطبيقي وانسجامها مع الكثير من الدراسات.

حاولنا من خلال هذا البحث إظهار اتجاهات سلوك مؤشرات سوق العمل في الجزائر، والتعبير عنها ببناء نموذج اقتصادي قياسي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019. وللوصول إلى الهدف المرسوم، تناولنا هذا البحث بدءً من أهم المفاهيم المتعلقة بسوق العمل وكذا أهم المساهمات النظرية المفسرة له مع إيجاد حلولا للاختلالات الواقعة. بعد ذلك، تم عرض تحليل مؤشرات سوق العمل بالجزائر والتطرق إلى أهم خصائصها ومميزاتها، حيث تمكنا من الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بهذه المؤشرات وكذا خصوصية هذا الأخير في المجتمع الجزائري. من جهة أخرى تناولنا متغيرات الآداء الاقتصادي الكلي وكذا مسار السياسة الاقتصادية المنتهجة في ظل التحولات الاقتصادية، لتوضيح مدى تأثيرها في عمل وفعالية السياسات الاقتصادية تجاه آداء سوق العمل.

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والموسومة بـ " **هل يمكن بناء نماذج لقياس استجابة مؤشرات سوق العمل لتغيرات النشاط الاقتصادي؟** "، تم اختبار مدى صحة فرضيات البحث المطروحة فيما يلي:

تختلف نتائج آلية معالجة سوق العمل باختلاف واقع ومنشأ النظرية الاقتصادية، حيث بينت الدراسة تباين كبير في الفكر الاقتصادي ووجهات النظر المختلفة. ركز الفكر الكلاسيكي على أليات سوق العمل (توازن العرض والطلب)، مع افتراض سيادة المنافسة التامة فيه. وأن الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل، ويمكن أن يحدث توازن بطريقة تلقائية، بفعل مرونة الأجور والأسعار من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وعليه، تنتج بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تفرضه أحوال السوق. عكس الطرح الكنزي الجديد، الذي ظهر جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي، وأوضح أن النظام الرأسمالي لا يستطيع تحقيق التوازن عند التشغيل الكامل، لعدم امتلاكه آليات ذاتية تدفعه لذلك. حيث يتم تحديد مستوى العمالة، عن طريق الطلب الفعال في سوق السلع ويحدث ذلك نتيجة تفاعل قوى خارجية عن سوق العمل، توصل الكنزيون إلى أن هذه البطالة تعتبر إجبارية وليست اختيارية بسبب جمود الأجور. في نفس السياق أثبتت النظريات الحديثة محدوديتها، خاصة عند محاكاتها مع واقع سوق العمل في الدول النامية، مما يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر، عند تحليلنا لظاهرة البطالة في الجزائر.

بينت النتائج الإحصائية لمؤشرات سوق العمل ضعف واضح خاصة في فترات الصدمات الاقتصادية من خلال وجود اختلال هيكلي في سوق العمل، ونتج عن ذلك، ارتفاع مستمر في معدلات البطالة التي بلغت أعلى مستوياتها 29.3% سنة 1999 نتيجة لمخلفات الأزمة الاقتصادية التي عرفها الوضع الاقتصادي للبلاد، جراء الانهيار الذي سجلته أسعار النفط سنة 1986، إلى جانب عجز جل المؤسسات الاقتصادية بتحسين مؤشرات البطالة، الأجور والإنتاجية، ناهيك عن توفير مناصب عمل جديدة. كما أسفرت الإصلاحات الهيكلية المدعمة من طرف البنك الدولي، على تحقيق نتائج عكسية للبلاد نتيجة عملية الخوصصة التي فرضت على المؤسسات الاقتصادية بطرق غير مدروسة وموجهة، وقد تكون مشبوهة حيث حولت الكثير من المؤسسات التي كانت منتجة إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي، الأمر الذي نتج عنه تسريح لما يزيد عن 500 ألف عامل وغلق 1000 مؤسسة عمومية، أدى إلى ارتفاع في عدد الباحثين عن العمل، التي واكبت الانتقال إلى اقتصاد السوق بدءً من سنة 1999.

تناولت النماذج القياسية المتعلقة بدراسة أهم مؤشر بسوق العمل (البطالة)، حيث استعانت الباحثة بمنهجية (ARDL) لدراسة العلاقة بين معدل البطالة كمتغير تابع وإجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، إجمالي النفقات العامة الحقيقية، الأجور الحقيقية، مؤشر أسعار الاستهلاك، أسعار النفط، والكتلة النقدية الحقيقية كمتغيرات مفسرة.

خلصت الدراسة، في جانبيها النظري والتطبيقي، إلى مجموعة من النتائج، يمكن ايجازها فيما يلي:

1. نتائج الجانب التحليلي

يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بتحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر في النقاط التالية:

- **خلال فترة التسعينات:** عرفت هذه الفترة تغيرات هامة في سوق العمل، حيث تبنت السلطات مجموعة من الإصلاحات التي تدعو إلى انسحاب الدولة وتخليها بشكل رسمي عن أدوارها الكلاسيكية والاكتفاء بدورها كمنظم فقط، في ظل برامج التعديل الهيكلي التي استوجبت استحداث آليات، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخال عملية الخوصصة، ورغم كل هذا فإن القطاع بقي يعاني من حالة العجز، نظراً لضعف فعالية القرارات والتدابير المتخذة آنذاك إلى جانب افتقار عامل الخبرة والكفاءة.

- **خلال سنوات الألفين:** أصبح هدف امتصاص أزمة البطالة في هذه الفترة ضمن أولويات برنامج عمل المؤسسات الاقتصادية، وأصبح سوق العمل بالنسبة لها كقطاع هام، خصص له أغلفة مالية معتبرة من إجمالي مبالغ مخططات الدعم وتوطيد النمو الاقتصادي. ولهذا فقد عملت السلطات بأقصى جهدها على تخفيض معدلات البطالة ورفع العرض من مناصب الشغل، من خلال برامج تسيير البطالة المعتمدة على الشغل المأجور بأموال الانفاق العمومي القادمة من ريع المحروقات، وسياسة تشغيل الشباب عن طريق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي نتج عنهما انخفاض في معدلات البطالة بين 10% و9% حتى سنة 2014. ورغم الإيجابيات التي جاءت بها هذه البرامج إلا أن سوء التخطيط جعل من معدلات البطالة تبقى مرتفعة، نظرا لكون جل مناصب العمل التي تم إنشاؤها ذات طابع مؤقت ودون أن تساهم في تحسين لا الإنتاجية ولا في تنمية الثروة والسبب هو عدم التركيز على المحرك الأساسي للتشغيل المتمثل في الاستثمار.

في نفس السياق، توصلنا إلى:

- ✓ أثبتت الدراسة أن سوق العمل رجالي في مختلف القطاعات الاقتصادية، في حين تأتي مشاركة المرأة والشباب محدودة جدا وتعاني من بطالة عمالية تجاوزت 20.%.
- ✓ أثر تراجع معدلات الخصوبة وانخفاض نسبة الإعالة وارتفاع فئات الأعمار (15–59 سنة) سلبا على مؤشرات سوق العمل.
- ✓ تعد معدلات البطالة بين الشباب أكبر من البالغين كونها بطالة " الداخلين الجدد" في سوق العمل، مما يعكس الصعوبات التي واجهها الناس في هذه الفئة العمرية للوصول إلى سوق العمل، بفعل ضعف الطلب وغياب الخبرة ومقاومة فئة الكبار.
- ✓ يفسر الارتفاع الملاحظ لمعدلات البطالة لفئة الاناث مقارنة لفئة الذكور زيادة تعليم المرأة وانفتاحها على فضاءات جديدة بسبب ميولها إلى مجموعة من المهن، مما زاد المنافسة على المناصب الشحيحة أصلا. كما أن تلك الميول قللت من حظوظها للحصول على فرصة عمل في مجال المهن الشاقة.
- ✓ يؤثر مؤشر البطالة على فئة أصحاب الشهادات العليا، مقارنة بالذين يتمتعون بمستوى تعليمي ابتدائي أو بدون تعلم.
- ✓ بينت الدراسة وجود اختلال هيكلي في سوق العمل، حيث اتسم بارتفاع معدلات البطالة لفئة الإناث مقارنة بفئة الذكور، وارتفاع عدد خريجي الجامعات مقارنة مع سيرورة استحداث مناصب الشغل المستدامة والمناسبة لهم، مما أثر سلبا على مؤشرات سوق العمل بالخصوص الإنتاجية التي سجلت تطاير في معدلات نموها وضعفها، إضافة لعدم تناسب الأجور مع القدرة الشرائية.

2. الجانب القياسي

قصد دراسة وتحليل سلوك مؤشرات سوق العمل تم إجراء دراسة قياسية للفترة 1990–2019، تلخصت نتائجها فيما يلي:

- بينت نتائج الدراسة اختلاف في استقرارية السلاسل الزمنية المدرجة في مختلف النماذج؛
- من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج البطالة، تم اعتماد نموذج من نوع **ARDL** الذي يعالج مشكلة عدم التوازن في التكامل بين المتغيرين أحدهما I(0) والأخر I(1)، بالاعتماد على اختبارات التشخيص؛

- أفرزت نتائج اختبار جذر الوحدة على وجود مقاطع هيكلية بالاعتماد على اختبار (Zivot-Andrews 1992) منسجمة مع نتائج اختبارات جذر الوحدة لـ (Dicky-Fuller,1979)، حيث أكدت السلاسل (البطالة، إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، إجمالي النفقات العامة بالقيم الحقيقية، الكتلة النقدية الحقيقية، أسعار النفط) استقراريتها عند الفروق الأولى واستقرار سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك عند المستوى. كما أشارت إلى وجود عدة مقاطع هيكلية، حيث عرفت متغيرة البطالة نقطة انكسار سنة 2004، الناتجة عن الانطلاقة الجديدة في مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر، وتطبيقها للبرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004)؛
- كشفت مصفوفة الارتباط عن وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرة الكتلة النقدية والأجر الحقيقي، وللتأكد من ذلك تم الاستعانة باختبار عامل تضخم التباين **VIF**؛
- أثبت نتائج التقدير في الأجل الطويل للنموذج الأول إلى عدم معنوية جل المعلمات وتسجيل تباين واضح من حيث الإشارة والحجم، مما أدى بنا إلى الاستغناء عن متغيرة الأجور، نظرا لضعف منظومة الأجور في الجزائر وعدم مرونتها، وكونها لا تخضع لقانون العرض والطلب في الأجلين القصير والطويل؛
- بين اختبار الحدود (**Bound –Test**) وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج من حيث نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، أين وقع الشكلان البيانيان لإحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %؛
- بعد تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والقصيرة بواسطة نموذج **ARDL**. بلغت القدرة التفسيرية للنموذج قيمة 98% من حيث معامل التحديد المصحح، في حين سجلت المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية F قيمة 129.82؛
- بين تقدير النموذج في الأجل الطويل، وجود تأثير عكسي وقوي بين المتغيرات المفسرة إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، إجمالي النفقات العامة، أسعار البترول والمتغير التابع المتمثل في معدَّل البطالة **TCH**، هذا ما بينته إحصائيات الجزائر بعد مختلف الصدمات البترولية، هذه النتائج تعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي، واعتماده الكثيف على الإيرادات النفطية، حيث تحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام، وهذا ما أثبتته

فعالية السياسة المالية التوسعية المنتهجة من قبل الحكومة، فهي تعتبر من أهم الأدوات المستعملة للرفع من معدلات التشغيل في الاقتصاد في المدى الطويل.

اختبار فرضيات الدراسة

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سنحاول اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها سابقا كإجابة عن التساؤلات السابقة:

- **الفرضية الأولى: تعتبر الأجور الحقيقية أحد أهم المحددات الرئيسية للبطالة.**

انطلاقا من نتائج التقدير بينت عدم معنوية المعلمات أن الأجور لا تعتبر محدد رئيسي لمعدلات البطالة، نظرا لضعف منظومة الأجور في الجزائر وعدم مرونتها.

- **الفرضية الثانية: مؤشرات سوق العمل كغيرها من مؤشرات الآداء الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بأسعار المحروقات في الأجلين القصير والطويل.**

بينت نتائج التقدير صحة الفرضية، حيث توحي العلاقة بين وأسعار النفط ومعدلات البطالة على وجود أثر عكسي في كلتا الأجلين القصير والطويل.

- **الفرضية الثالثة: تساهم السياسة التنموية والبرامج الإصلاحية بشكل إيجابي في خلق مناصب الشغل وتخفيض في معدلات البطالة.**

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن السياسات التنموية والبرامج الإصلاحية تعود بالإيجاب على معدلات البطالة خاصة على المدى البعيد.

التوصيات

في الأخير يمكن اقتراح بعض التوصيات، تتمثل في:

- إعادة النظر في سياسات سوق العمل خاصة تلك الهادفة إلى إدماج الشباب وخريجي الجامعات، وإعادة صياغة هذه السياسات عن طريق تبني سياسة تصنيع تؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي والرفع من مساهمته في تكوين القيمة المضافة لتحقيق أهداف اقتصادية منها ارتفاع الطلب الداخلي؛
- التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل عن طريق إعادة توزيع الاستثمار في قطاع التعليم من خلال تنمية مهارات خريجي الجامعات بشكل يتلائم مع مدخلات سوق العمل؛
- رد الاعتبار للقطاع الفلاحي باعتباره قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض معدّلات البطالة؛
- تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص العمل، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحساسة التي تتميز بكثافة التوظيف وزيادة الإنتاج؛

- تنشيط الاستثمار عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات التشغيل لتخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على البطالة هو تشجيع الاستثمار الخاص الخالق لمناصب العمل.

آفاق الدراسة

رغم سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع، إلا أن هذه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

- **دراسة تحليلية لعدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الجزائري؛**
- **أثر الإصلاحات في تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة العمل في الجزائر؛**
- **أثر الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل – دراسة مقارنة بين الدول النامية؛**
- **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العمالة في الجزائر حسب القطاعات – دراسة قياسية تحليلية؛**
- **دراسة تحليلية قياسية لأثر العمالة الوافدة على سوق العمل الجزائري؛**
- **أثر جودة التعليم وتعزيز التدريب المهني والتقني على المهارات المطلوبة من قبل سوق العمل؛**
- **أثر انعكاس الدعم الحكومي لريادة الأعمال للشباب في توفير فرص العمل وتحفيز النمو.**

تمّت بفضل الله

المراجع

قائمـــــــــة المراجـــــــــع

أولا: الـكتـب

باللغة العربية:

1. تومي صالح (2004)، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي تمارين ومسائل محلولة**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
2. جون مينارد كينز، ترجمة إلهام عبداروس (2010)، " **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود** "، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار العين للنشر كلمة للترجمة، الطبعة الأولى، الامارات.
3. رضا صاحب أبو حمد(2006)، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، النسخة الالكترونية، الأردن.
4. رمزي زكي (1998)، "**الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية)**"، العدد 226، عالم المعرفة، الكويت.
5. سامي خليل(1994)، "**نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الكويت.
6. ضياء مجيد(2018)، "**النظرية الاقتصادي، التحليل الاقتصادي الكلي**"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر.
7. علي عبد الوهاب نجا(2005)، "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر.
8. عمر صخري(2005)، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد (2004)، "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
10. محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا (2008)، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، مصر.
11. محمد شريف إلمان (2003)، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**"، الجزء1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. محمد طاقة وحسين عجلان حسن(2008)، "**اقتصاديات العمل**"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.
13. مدحت القريشي(2007)، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر، الأردن.
14. مدني بن شهرة(2009)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل " التجربة الجزائرية "**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

15. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب (2010)، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. نبيل مهدي الجنابي(2017)، "**التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، الأردن.
17. نعمة الله نجيب إبراهيم(2001-2002)، "**نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة**"، الطبعة الأولى، مصر
18. وديع طوروس(2010)، "**الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، ليبيا.

باللغة الأجنبية:

1. Ben J. Heijdra, Frederick Van Der Ploeg (2002), **Foundations of Modern Macroeconomics,** first published**,** USA.
2. Bertrand Blancheton (2003),**Les Politique Macroeconomiques Leson Corrigées**, la découverte, e-theque, France.
3. Brian Snowdon, Howard R. Vane (2005), **Modern Macroeconomics (its Origins, Development and Current State)** , Edward Elgar Publishing Ltd, New edition, Royaume-Uni.
4. Cyriac Guillaumin (2014), " **Aide-Mémoire – Macroéconomie "**, 2éme édition, Dunod, France.
5. Felderer, Bernhard, Stefan Homburg (1992),**"Macroeconomics And New Macroeconomics Authors",** Second Edition, Springer- Science & Business Media, Germany.
6. Fève, Patrick; Ortega Javier (2004), **Macroéconomie : approche pratique contemporaine,** Dunod, France.
7. I.Waquet , M.Montoussé **(**2006), **«Macroéconomie»,** Ed.Bréal, France.
8. James C.W. Ahaikapor (2003),"**Classical Macroeconomics, Som Modern Variation and Distortions**, First published, Routledge, taylor et francis group , London and New York .
9. Marc Montoussé (2006), **Macroéconomie (Cours,Méthodes Exercices corrigés),** 2eme édition, collection grand amphie économie , Bréal, France.
10. Michael Hopkins (2002), **Labour Market Planning Revisited,** first published, PALGRAVE MACMILLAN, États-Unis.
11. Michal Dévolu (1998), "**Théories Macroéconomiques, Fondements et Controverses**", 2éme Edition « ARMAND », France.
12. N.Gregory Mankiw (2016), « **MACROECONOMICS** », Ninth edition, Worth publishers, Royaume-Uni.
13. N.Gregory Mankiw (2018), **Principales of macroeconomics**, Eighth edition, USA.
14. Patrick Feve ,Javier Ortega (2004), "**Macroeconomie Approche Pratique Contemporaine"**, DUNOD, France.
15. Paul Jeal (2019), **« Ombre et lumière de l'économie politique disponible », copie électronique.**
16. RaIf Hussmanns, Farhad Me hran and Vijay Verma (1990), "**Surveys of economically active population, employment, unemployment and underemployment",** an ILO manual on canspets and methods, first published, Genève.
17. Régis Bourbonais (2003), **Econométrie** ,5éme édition, Dunod, France ,

18. Richard T. Froyen (2013), **MACROECONOMICS Theories and Policies** , tenth edition global edition , published by Pearson Education, England.
19. Sharmar.c, (2006),**"Industrial Relaation And Labour Legislation"**, PHI learning. 1st Edition Private limited, Delhi-India.
20. Subhendu Dutta (2006),**"Introductory Economics (Micro and Macro)"**, A text book for class XII, new age international, New Delhi-India.
21. Thierry-Tacheix (2016), « **L'Essentiel De La Macro-Economie** » **,** 9éme édition, Gualino, France.

ثانيا: الدراسات والأبحاث

باللغة العربية:

1. أسماء سلامي، أحمد سلامي(2020)،" **أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية في الفترة (1970-2016)**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد1، الجزائر.
2. إلهام خزعل ناشور (2017)، **تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 33، العدد 133، العراق.
3. باسم مكهول(2003)، "**محددات عرض القوى العاملة ومحددات المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 17، العدد 2، فلسطين.
4. بلقاسم بلعباس (2008)، **البطالة ومستقبل أسواق العمل**، سلسلة الخبراء، العدد 26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. بلقاسم بن زنين(2012)، " **المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور أداء السياسات العمومية**"، مجلة إنسانيات، المجلد 16، عدد مزدوج 58-57، الجزائر.
6. بن جلول خالد(2018)،" **تقدير علاقة التكامل المشترك والسببية بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1985-2016**"، الخلدونية في العلوم الاقتصادية، العدد3، الجزائر.
7. بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان (2017)، " **تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، المجلد 08، رقم 02، الجزائر.
8. بودالي سليمان، بشيكر عابد (2021)، " **تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2019**"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 1، الجزائر.
9. بوعافية سمير، رحالي بلقاسم(2018)، "**دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد1، الجزائر.
10. خالد حيدر عبد العلي(2011)، "**دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في إقليم كورديستان**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 186، العراق.

11. دحماني فاطمة، عبد الكريم سهام، عمراوي سمية (2020)، " **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**"، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد01، الجزائر.

12. رابح خوني، حميد عزري(2020)، " **التأصيل النظري لظاهرة الركود الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 02، الجزائر.

13. زروخي صباح، برحومة عبد الحميد (2014)، " **دراسة قياسية للعلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك** "، العدد الخامس عشر، ص 101، الجزائر.

14. شيبي.ع، بن بوزيان.م وشكوري.س (2010) ، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر**: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536، الجزائر.

15. طارق قندوز وآخرون (2017)، " **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر2001-2014 في مواجهة الفقـــر، البطالـــة والتضخـــم**" ، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد07، الجزائر.

16. طالم علي، كافي فريدة(2017)، " **جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني (2002-2016)**"، المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر.

17. عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج(2015) ، " **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية 2014 نموذجا. - البرنامج الخماسي 2010**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد6، رقم 01، الجزائر.

18. عادل لطفي(2007)، **مؤشرات سوق العمل**، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية التجريبية حول" تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الأردن.

19. عبد الكريم البشير(2009)،" **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 5، العدد 6، الجزائر.

20. عزازي فريدة، حاوشين ابتسام، بركاني سمية (2020)، " **العوامل المؤثرة في التضخم دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017)**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، رقم 02، الجزائر.

21. علي عبد العال وآخرون (2013)،" **دراسة قياسية لسوق العمل فى مصر بإستخدام نموذج التوازن العام**"، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى، المؤتمر الحادى عشر للإقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية فى القطاع الريفى.

22. عماد أحمد المصبح ومحمد عبد الكريم المرعي(2014)، "**العوامل المؤثرة على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، الجزائر.

23. عمر مخلوف(2021)، " **دور عمل المرأة الريفية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد6، العدد1، الجزائر.

24. عيسى شقبقب، فتيحة زرزي(2019)،" **العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**" ، مجلة المؤسسة، المجلد08، العدد01، الجزائر.

25. فريد طهراوي (2022)، " **نمذجة قياسية لأثر منحنى فيليبس في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1991-2019)** " مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، الجزائر.

26. قطوش رزق، و بن لوكيل رمضان(2017)، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية** اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد13، العدد(17)، الجزائر.

27. كمال قرطام(2017)، "**محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1976 - 2014)**"، العدد الثاني المجلد الرابع والخمسون ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مصر.

28. مجدي الشوربيجي(2009)، " **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، الجزائر.

29. محمد إبراهيم السقا، " **الهيكل السكاني وخصائص السكان**"، مقرر اقتصاديات السكان، الفصل السادس(06)، كلية العلوم الإدارية، الكويت.

30. محمد جلال مراد (2004)، "**البطالة والسياسات الاقتصادية**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر (17) حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.

31. محمد حسين علي عيسى(2013)، **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، بدون تخصص، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- فلسطين.

32. محمد دعمي، أمال تباني (2020)، " **واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة (2000-2019)**"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 3، العدد 01، الجزائر.

33. محمد علي فرهاد(1993)، " **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري**" دراسة تحليلية عن الفترة 1954-1993 المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، مصر.

34.محمد ناصر إسماعيل ناصر وعدوية ناجي عطيوي(2008)، "**سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في العراق باستخدام برنامج SPECTRUM الديموغرافي للمدة من (1997–2007)**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد 16، العراق.

35.محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، وعدوية ناجي عطيوي(2008)، "**واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977–2004)**"، مجلة التقني، المجلد 21، العدد 2، العراق.

36.مريان نادر، السلامات ممدوح، رداد خميس(2006)،" **دليل مؤشرات سوق العمل** " المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن.

37.مصطفي عوفي، صلاح الدين عمراوي (2017)،" **أفاق النمو الديموغرافي في الجزائر عام 2045** " مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد" 6"، العدد4، الجزائر.

38.معاوية أحمد حسن، هناء محمود سيد أحمد(2012)، **الأثر الاقتصادي للبطالة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2012، العدد 32، الأردن.

39.مهدي حطاب، أسيا الشريف (2019)، "**واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)**"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 16، رقم 02، الجزائر.

40.مولاي عبد الرزاق لخصر(2012)، "**تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011** "، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد10، الجزائر.

41.مولود حشمان، مسلم عائشة(2008)، " **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2004**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 12، العدد1، ص 174، الجزائر.

42.نبيل بوفيلح(2012)، " **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (12)، الجزائر.

43.هشام عياد (2017)، " **أثر الانفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970–2015)، دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد3، الجزائر.

44.وعيل ميلود، محفوظ فاطمة (2016)،" **أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**" معارف مجلة علمية، العدد21، الجزائر.

45.كتاف حمزة، كيندة زليخة (2022)، " **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990/2020)**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد01، الجزائر.

باللغة الأجنبية:

1. Abdallah Zouache (2003), **Coordination et chômage involontaire : de Keynes aux nouveaux keynésiens,** revue L'Actualité économique, Volume 79, Numéro 1–2, *CREUSET* , Canada.
2. abderrahmane chenini lakhdar adouka el mustapha kchirid (2015), **« Essai d'estimation du coefficient d'Okun pour l'économie algérienne »,** Revue algérienne d'économie et gestion ,Volume 8, Numéro 2, Algerie.
3. Adama Zerbo (2018), **Essai d'une nouvelle représentation macroéconomique du marché du travail ," Documents de travail** 178, Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordeaux IV, France.
4. Alain Redslob (2016), **Croissance, population et protection sociale Faits et théories face aux enjeux ,chpiter « Capital humain et croissance économique : une modélisation VAR avec cointégration »**, Edition **(**Panthéon Assas), France.
5. Andrew Atkeson Lee E. Ohanian (2001), **"Are Phillips Curves Useful for Forecasting Inflation?"**,Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Winter.vol.25.No 1. États-Unis.
6. Antoine d'Autume (2007), « **Edmund Phelps, théoricien du taux naturel de chômage »,** Revue d'économie politique, vol 117(3), Belgique.
7. Bruno Lamotte, Emmanuelle Puissant (2010**), Segmentation du marché du travail et précarité de l'aideà domicile. Comment les partenaires sociaux peuvent-ils agir?.** Économies et sociétés. Série AB,Économie du travail, ISMEA Notbooks, vol 44(7),France.
8. Carlo Cristiano, Paolo Paesani, (2017), « **Price stability and the origins and Early impact of the philips Curves: Contextual analysis and New Evidence from the British archives** , STORE Papers Italian Association for the history of political economy, ISSN 2282-0299, WP 2, Italy.
9. Cross. R (1984), **Friedman and Phelps on the natural rate of unemployment,** Atlantic Economic Journal, volume 12 (2), États-Unis.
10. Davide Furceri (2012), "**Unemployment and Labor Market Issues in Algeria**", IMF Working Paper /12/99, USA.
11. Dorothée Boccanfuso, Luc Savard, Bernice E. Savy (2009), **Capital humain et croissance : Evidences sur les données de pays Africains,** Cahiers de recherche 09-15, Canada.
12. Elijah Udoh1,Udoma Afangideh, and Elias A.Udeaja (June, 2015) **," Fiscal Decentralization, Economic Growth and Human Resource Development in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach**", CBN Journal of Applied Statistics Vol. 6 No. 1(a). Nigeria.
13. Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, SCIENPRESS Ltd, New Zealand.
14. Enrico Sergio Levrero (2018),**"The Classical Theory Of Wages And Its Interpretations: A Critique of the Canonical Classical Model"**, Bulletin Of Political Economy12, 1-2, ROMA.
15. Fatiha Talahite , Rafik Bouklia – Hassane (2008), **Marché du travail , régulation et croissance économique en Algérie**, Revue Tiers Monde N°194 , ARMOND COLIN, France.
16. Fischer, Manfred M., Nijkamp, Peter (2013) **," Handbook of Regional Science"**, volume (1) Springer, Allemagne.
17. Gharyeni Abdellatif (2016), **"Dysfunction Of The Neoclassical Theory: The Minimum Wage Is One Of The Examples"**, Éditeur University Library of Munich, Germany.
18. H.Adil (2011), **important theories of unemployment and public policies**, journal of applied business and economics, vol 12(5), États-Unis.

19. Hervé Le Bihan, (2009) « **1958-2008, avatars et enjeux de la courbe de phillips** » Revue de l'OFCE, /4 n° 111, Belgique.
20. Hussein al-ZEAUD , SALEH AL-HOSBAN (2015),**” does phillips curve really exist? anempirical evidence from jordan”**, European Scientific Journal vol.11, No.10, Jordan.
21. Isabelle de laminne (2017), **Guide du keynésianisme et du monétarisme. Et autres théories économiques**, les carnets de Moneystore.be, Belgique.
22. Jochen Hartwig (2007), **Keynes vs. the Post Keynesians on the Principle of Effective Demand,** The European Journal of the History of Economic Thought, vol 14, issue 4, Royaume-Uni.
23. Kangni Kpodar (2007), « **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?** », IMF Working Paper, 07/210,USA.
24. Khemraj, Tarron and Madrick, Jeff and Semmler (2006), **“Okun’s Law and Jobless Growth”,** , Schwartz Center for Economic Policy Analysis, policynote, N°3, Allemagne.
25. Kristell Leduc, Anne-sophie Genevois(2012), **Segmentation du marché du travail - le cas luxembourgeois,** CEPS/ INSTEAD, Working Paper n°35, France.
26. Luc Simar (2003), **Le modèle des « insiders-outsiders » : entre théorie et pratiques,** Reflets et perspectives de la vie économique,vol4, boeck, Belgique.
27. Marianna Oliskevych **(2015), « Dynamic Analysis and Modeling of the Labor Market Development in Ukraine”,** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.2, Pakistan.
28. Martin Chevalier, Benjamin Vignolles (2013)**, Comment expliquer le chômage involontaire ?**, Regards croisés sur l'économie, la découverte, vol 13(1), France.
29. Mdu Biyase , Lumengo Bonga-Bonga, (2007), «**South Africa’s growth paradox** », DEGIT Conference Papers, c012_043, DEGIT, Dynamics, Economic Growth, and International Trade, États-Unis.
30. Michał Gradzewicz, Krzysztof Makarski, Joanna Tyrowicz (2013), **Do We Really Need to Start From Scratch? Economic Theory on Economic Crises** ,Working Papers,n°17 (102), Pologne.
31. Milton Fridman, Nobel lecture, (Jun, 1977), **"inflation and unemployment”,** the journal of political Economy**,** VOL85, N°03, États-Unis.
32. Milton Friedman(1975**), Unemployment versus Inflation? An Evaluation of the Phillips Curve**, IEA Occasional Paper, no. 44, , First published by the Institute of Economic Affairs, Royaume-Uni.
33. Mohsen Bahmani-Oskooee and A. B. M. Nasir (2004) ,” **ARDL Approach to Test the Productivity Bias Hypothesis”**, Review of Development Economics, 8(3),USA.
34. Moundir Lassassi, Naser-eddine Hammouda (2012), **50 ans d’indépendance : quelle évolution de la situation du marché du travail en Algérie ?**, les cahiers du CREAD n°100 , Algérie ,p116.
35. Olivia Montel-Dumont (2011), **«La pensée économique contemporaine »**, Cahiers français, La documentation française, France.
36. Pavlina R. Tcherneva (2008)**, Keynes's Approach to Full Employment: Aggregate or Targeted Demand?,** Levy Economics Institute Working Paper No. 542, États-Unis.
37. Pesaran M. H., S. Y. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS. Vol 16, Royaume-Uni.
38. Pierre Fortin, (1978) « **La stagflation récente et le Tiers-Monde : une perspective macroéconomique »,** Études internationales, Volume 9, numéro 2, canada.
39. Rafael Diez De Medina(2015) , **"indicateurs Clés du marché du travail (ICTM), 17 indicateurs du marché du travail, couvant plus de 200 pays**", Bureau International Du Travail ,9éme édition, Genève.
40. Rafik Boukila-Hassane (2010) ,**Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l’Algérie** , Cahiers des migrations internationales, N° 104, programme des migrations international BIT –GENEVE.

41. Robert A. Stine (1995), **“Graphical Interpretation of Variance Inflation Factors”**, The American Statistician, Vol. 49, No.USA.
42. Roy H. Grieve (2014), **”Right Back Where We Started From': From 'The Classics' To Keynes, And Back Again**”, real-world economics review, issue no. 68, Royaume-Uni.
43. Sylvie Morel, Anick Druelle (2008), **« Une Approche Economique Alternative à la vision dominante : l’institutionnalisme de John R. Commons »,** Cahier d'autoformation destiné aux militantes des groupes de femmes, Canada.
44. Utku Altunöz (2021), “**analysis the labor market of turkey in the context of economic growth, minimum wages, unemployment and inflation**”, uluslararasi sosyal ve inovasyon kongresi, Turkey.
45. Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare (2016), **Education, productivite et gain. Retour sur les approches critiques de l’enchaînement causal de la théorie du capital humain**, BETA, Bureau d'Economie Théorique et Appliqué, document de travail n°22, France.
46. W. PHILLIP (1958) , “ **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957”**, Economica, First published, vol 25, number 100, Royaume-Uni.
47. Zivot, E., & Andrews, D. W. K (2002),**”Further evidence on the great crash, the oil-price shock, and the unit-root hypothesis”.** Journal of business & economic statistics, American Statistical Association, USA .

ثالثا: الأطروحات

باللغة العربية:

1. البشير عبد الكريم (1997)، **بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، المدرسة العليا للاقتصاد التطبيقي، بدون تخصص، الجزائر.
2. بوصافي كمال (2006)، **البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر من خلال المرحلة الانتقالية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بدون تخصص، الجزائر .
3. حمدوش عائشة (2016)، " **نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة1991-2013**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، الجزائر.
4. دحماني فاطمة(2015)، " **دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1996-2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، الجزائر.
5. دحماني محمد ادريوش (2013)، " **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، الجزائر.
6. دراوسي مسعود (2005)، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر.

7. رابح بلعباس(2012)، إشكالية البطالة في الجزائر " **دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966-2010)**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، بدون تخصص، الجزائر.
8. سمية الرشيد محمد مصطفى(2017)، **محددات الطلب على العمل في السودان(1989-2016)**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)، السودان.
9. سميرة كنتاش(2020) ، " **أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1991-2018**" أطروحة أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، الجزائر.
10. محمد حسين علي عيسى(2013)، **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، بدون تخصص، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- فلسطين.
11. يحيات مليكة (2007)، "**اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بدون تخصص، الجزائر.

باللغة الأجنبية:

1. Hayfa Grira (2006), Capital humain au Bangladesh, Thèse de doctorat en Sciences économiques, France.

خامسا: التقارير الرسمية

باللغة العربية:

2. بنك الجزائر (2007)، " **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" التقرير السنوي.
3. الصندوق العربي الموحد(2017)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد "**التطورات الاقتصادية والاجتماعي**" الفصل 2، الإمارات.
4. التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25 سنة، ماي 2019.
5. تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، " **تحليل السكان: دليل مفاهيمي ومنهجي** "، الشعبة التقنية، 2010.
6. تقرير منظمة العمل الدولية (جوان 2008)، "**دراسة جديدة لمنظمة العمل الدولية تسلط الضوء على ساعات العمل في أكثر من خمسين دولة**"، المكتب الإقليمي للدول العربية.
7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2004)، الفصل العاشر: "مشاركة المرأة العربية في سوق العمل "، الكويت.
8. منظمة العمل الدولية، " **دليل سياسات الحد الأدنى للأجور**"، 2016.

9. منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للأجور2008- 2009 : **الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية:** نحو سياسة متناسقة ، جنيف.
10. منظمة العمل العربية (2012) د. حيدر رشيد، " **مساواة الأجور في ظل أسواق العمل**"، الندوة الوطنية حول المساواة في الأجور، الأردن.
11. مؤتمر العمل الدولي (2012)، " **أزمة عمالة الشباب حان وقت العمل**"، مكتب الدولي للعمل، التقرير الخامس، رقم 101.

باللغة الأجنبية:

1. Claire Harasty, Martin Ostermeier (2020), «**POPULATION AGEING: Alternative measures of dependency and implications for the future of work** », International Labour Organization, working paper n°5, p12.
2. CNES, Rapport national sur le développement humain (2013-2015), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie.
3. Délégation DE L'Union Européenne(2018), « évaluation a mi-parcours du programme d'actions pilote pour le développement rural et l'agriculture en algérie (pap-enpard) », rapport final d'évaluation a mi-parcours.
4. Données statistique (2011) « Activité , Emploie et chômage N° 592 ».
5. Données statistique (2015) « Activité , Emploie et chômage N° 726».
6. Données statistique (2018) « Activité , Emploie et chômage N°819 ».
7. Données statistique (2019), « Activité , Emploie et chômage N°879 ».
8. International Labour Conference, 103rd Session, (2014),"**General Survey of the reports on the Minimum Wage Fixing Convention",** 1970 (No. 131), and " **the Minimum Wage Fixing Recommendation"**, 1970 (No. 135), Report III (Part 1B), **Genève.**
9. International Labour Organization (2016), " Key Indicators of the Labour Market ", (Youth unemployment), Ninth edition.
10. Jean- paul Barbier (2006), « l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb etude comparative entre l'Algerie, le Maroc, la Tunisie », Organsation international du travail, unité analyse de l'emploi département de la stratégie en matière d'emploi.
11. L'Algérie en quelques chiffres, résultats (2012-2017) n° 45-46-47-48.
12. la Banque national de Belgique (2000**),« la courbe de phillips : une histoire mouvementée »** , revue economique, num 4 .
13. Leading national reports (1990), **« America's choice : high skills or low wages»,** National centre on education and the economy, USA.
14. Ministère de l'Industrie et des Mines (2020), « **Bulltin d'information statistique de l'entreprise** », Donnés statistique N°36.
15. Ministère de l'Industrie et des Mines(2017), "**Bulletin d'information statistique de la PME**", n° 31.
16. OCDE(1998), **l'investissement dans le capital humain une comparaison internationale**, centre pour la recherche et l'innovation dans l'enseignement, France
17. Office national de statistique (2014), Données statistique «**Activité, Emploi et chômage** » N° 651.
18. Office national de statistique (2019), Données statistiques, « **Démographie Algérienne** », n°890.
19. Office national de statistique(2012), Données statistique «**Activité, Emploi et chômage** » N° 651.

20. Office national de statistique(2013), Données statistique «**Activité, Emploi et chômage** » N° 653.
21. Office national de statistique(2016), Données statistique «**Activité, Emploi et chômage** » N° 763.
22. Office national de statistique, Collection statistiques N°221/2012 série E : statistiques economiques N° 108, retrospective des comptes conomiques de 1963 à 2019
23. Office national de statistique, Collections Statistiques N° 170/2012 Série S : Statistiques Sociales (Enquete Emploi Aupres Des Menages 2010).
24. Office national de statistique, Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre3 «**Salaires** ».
25. Office national de statistique, Rétrospective statistique 1962-2011,chapitre2 «**Démographie** ».
26. Office National des Statistiques (2019) **: «** Activité, Emploi & Chômage **»**.
27. Office National des Statistiques, « L'Algérie en quelques chiffres, résultats (2015-2017) », N°48.
28. Organisation international du travail (2015), **indicateurs Clés du marché du travail (ICTM), 17 indicateurs du marché du travail** , couvant plus de 200 pays, 9éme édition , Genève.
29. RaIf Hussmanns, Farhad Me hran and Vijay Verma (1990), "Surveys of economically active population, employment, unemployment and underemployment", an ILO manual on canspets and methods.
30. rapports annuels, d. l. « EVOLUTION DES PRIX » chapitre3,(2017).
31. Rétrospective statistique 1962-2011, chapitre 2 « emploie ».
32. Statistical data (2013), Activity, Employment & Unemployment for the 4th quarter of –summary.
33. Zahia Ouadah- Bedidi, Jacques Vallin et Ibtihel Bouchoucha, (février 2012), **« La fécondité au Maghreb : nouvelle surprise »** , bulletin mensuel d'information de l'institut national d'études démographiques, Population et Sociétés, N°486, France.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. موقع قوقل كتب : https://books.google.dz/books/about
2. المركز الوطني للتنمية البشرية: http://www.almanar.jo/ar
3. منظمة العمل الدولية: https://www.ilo.org/wcmsp5/group/publication/wcms_498930.pdf
4. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الاستثمار http://madrp.gov.dz/ar
5. منظمة العمل الدولية: https://www.ilo.org/beirut/mediacentre/news/WCMS_BEY_PR_175_AR/lang--ar/index.htm
6. جامعة الكويت: http://www.cba.edu.kw/elsakka/Population%20Economics.htm
7. منظمة العمل الدولية:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_protect/protrav/travail/documents/genericdocument/wcms_624760.pdf
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/dgreports/dcomm/publ/documents/publication/wcms_173521.pdf.

8. موقع مركز فقه المعاملات الإسلامية:

https://giem.kantakji.com/article/details/ID/576/print/yes

باللغة الأجنبية:

1. **Carin.info** : https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2009-4-page-81.htm
2. **Carin.info**: https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2007-3-page-311.htm
3. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/rapport_pekin_25_algerie.pdfcité
4. https://www.indexmundi.com/facts/algeria/age distribution#SP.POP.0014.FE.IN
5. https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_31Vf.pdf.
6. https://www.ons.dz/IMG/pdf/Emp_2013-EN-VerFin, Statistical data (2013).
7. **Institut national de la statistique et des études économique** :https ://www .insee .fr /en /metadonnees /definition/c1224
8. **International Labour Organization:** https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization.
9. **International Labour Organization**, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_ emp /documents /publication/wcms_747257.pdf
10. **International Labour Organization**:https ://www.ilo.org /wcmsp5/groups /public/ dgreports / stat/documents/publication/wcms_498929.pdf
11. **L'éco- medie** : http://www.eco-medie.be/wp-content/uploads
12. **La Banque Mondiale** :https://data.albankaldawli.org
13. **Ministère de l'Industrie et des Mines** https ://www .industrie .gov.dz /IMG/ pdf/Bulletin _PME N_31Vf.pdf.
14. **Moneystore.be** https://moneystore.be/wp-content /uploads /doc /moneystore.be _theories.pdf.
15. **Munich Personal RePEc Archive** https://mpra.ub.uni-muenchen.de/73499/MPRA
16. **Munich Personal RePEc Archive:** https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42665/ MPRA Paper No. 42665.
17. **Munich Personal RePEc Archive** https://mpra.ub.uni-muenchen.de/5488
18. **Munich Personal RePEc Archive:** https://mpra.ub.uni-muenchen .de /22300 /1 MPRA_paper_22300.pdf **.**
19. **Organisation international du travail**, **Description de l'indicateur : Taux d'activité** https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions / description -labour-force participation-rate/.
20. **Organisation international du travail**, **Description de l'indicateur : Productivité du travail** https://ilostat.ilo.org/fr/resources/concepts-and-definitions/description-labour-productivity/

الملاحــق

الملحق(1.2): البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة التحليلية (1)

عدد السكان النشطين	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)	معدل النشاط %	اجمالي تعداد السكان	السنوات
13727365	87,64612874	37,7	25758869	1990
14210929	85,77588418	39,6	26400479	1991
14708763	83,75662182	44,3	27028326	1992
15220061	81,57295822	43,95	27635515	1993
15745482	79,18647394	41,4	28213774	1994
16285293	76,58745839	44,05	28757785	1995
16813399	74,0659637	46,7	29266405	1996
17360011	71,33041563	43,6	29742979	1997
17919642	68,48971648	43,3	30192754	1998
18481373	65,69876058	41,75	30623406	1999
19038163	63,05268003	40,2	31042235	2000
19626400	60,2510598	41	31451514	2001
20193041	57,75290606	40,4	31855109	2002
20746611	55,51531284	39,8	32264157	2003
21296420	53,51013457	42,1	32692163	2004
21841621	51,7731857	41	33149724	2005
22354239	50,49048192	42,5	33641002	2006
22845300	49,55799223	40,9	34166972	2007
23315427	48,95977672	41,7	34730608	2008
23766656	48,66997276	41,4	35333881	2009
24198801	48,67453557	41,7	35977455	2010
24569857	49,21309473	40	36661444	2011
24959495	49,77822268	42	37383887	2012
25342749	50,49721717	43,2	38140132	2013
25690645	51,50918943	40,7	38923687	2014
25993588	52,8377883	41,8	39728025	2015
26300654	54,18401383	41,8	40551404	2016
26564914	55,80400147	41,8	41389198	2017
26810333	57,50803244	41,7	42228429	2018
26359000	58,99049049	42,2	43053054	2019

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي، المنظمة الدولية للعمل على الموقع التالي:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4
https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm
https://www.albankaldawli.org/ar/home

الملحق(1.2): البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة التحليلية (2)

معدل الخصوبة (طفل لكل امرأة%)	بطالة الكبار (مافوق 25%)	بطالة الشباب (16-24%)	بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً)	عدد العاطلين	السنوات
4,72	-	-	34,4	1156040	1990
4,47	13	40	40,3	1261310	1991
4,223	14	44	43,14	1480270	1992
3,962	14	44	45,45	1832574,26	1993
3,702	16	42	51,93	2256815,2	1994
3,448	19	48	47,17	2105000	1995
3,208	19	48	42,64	2106000	1996
2,988	17	44	45,18	2049000	1997
2,796	17	44	47,98	2590140,9	1998
2,635	18	44	50,56	3315380,35	1999
2,514	21	51	47,06	2510863	2000
2,438	20	47	45,95	2339449	2001
2,403	19	45	43,52	2978118,58	2002
2,405	17	43	34,1	2078270	2003
2,438	13	41	30,71	1671534	2004
2,496	10	31	23,89	1448288	2005
2,569	9	24	27,33	1240841	2006
2,649	10	28	23,95	1374663	2007
2,728	8	24	21,51	1169000	2008
2,799	7	22	21,84	1072000	2009
2,86	7,1	21,5	22,52	1076000	2010
2,909	7,2	22,4	27,55	1062000	2011
2,952	7,5	27,5	25,02	1253000	2012
2,99	6,8	24,8	25,34	1175000	2013
3,022	7,7	25,2	29,69	1214000	2014
3,043	8	29,9	25,54	1338000	2015
3,052	7,9	26,7	29,56	1272000	2016
3,045	8,4	28,3	29,58	1440000	2017
3,023	8,9	29,1	29,69	1462000	2018
3	9,1	26,9	29.70	1449000	2019

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي، المنظمة الدولية للعمل على الموقع التالي:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4

https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm

https://www.albankaldawli.org/ar/home

الملحق (2.2): تقدير معادلة الانحدار بدلالة الزمن للفترة (1990–2019)

Dependent Variable: POP_ACT
Method: Least Squares
Date: 01/09/22 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6680471.	47199.39	141.5372	0.0000
@TREND	215399.6	2795.034	77.06511	0.0000

R-squared	0.995308	Mean dependent var	9803765.
Adjusted R-squared	0.995140	S.D. dependent var	1900715.
S.E. of regression	132506.4	Akaike info criterion	26.49099
Sum squared resid	4.92E+11	Schwarz criterion	26.58440
Log likelihood	-395.3649	Hannan-Quinn criter.	26.52087
F-statistic	5939.031	Durbin-Watson stat	1.060449
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(3.2): كيفية حساب مرونة القوس

$$e = \frac{\Delta y / y}{\Delta x / x} = \frac{\Delta y}{\Delta x}\frac{x}{y}$$

نستعمل مرونة القوس:

$$e = (\Delta y / \bar{y})/(\Delta x / \bar{x}) = \frac{\Delta y}{\Delta x}\frac{\bar{x}}{\bar{y}}$$

إذا كان :

$e = 0$ تعني أن الاستجابة في التغير y للتغير في x عديم المرونة.

$|e| < 1$ غير مرن .

$|e| > 1$ مرن.

$e = \infty$ لانهائي المرونة .

$e = 1$ متكافئ المرونة .

الملحق رقم (1.3): البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	TCH	LGDPR	LIPC	LGR	LM	LWR
1990	19,7	29.79389	3.052112	13.37713	7.391662	6.746014
1991	21,2	29.78182	3.282413	13.58756	7.350552	6.865978
1992	23,8	29.79966	3.557631	13.99586	7.318905	6.880300
1993	23,15	29.77844	3.744314	13.93534	7.302440	6.883092
1994	24,36	29.76940	3.998934	13.85316	7.190474	6.758755
1995	28,1	29.80669	4.259717	13.88602	7.029564	6.688981
1996	25,9	29.84687	4.431173	13.66738	6.997935	6.677086
1997	26,41	29.85781	4.486611	13.76588	7.104662	6.700721
1998	28	29.90755	4.535391	13.75260	7.230547	6.747617
1999	29,3	29.93905	4.561009	13.82060	7.332678	6.786569
2000	28,89	29.97635	4.564035	14.02056	7.455225	6.826270
2001	27,3	30.00591	4.605170	14.09392	7.813389	6.877914
2002	25,7	30.06040	4.619368	14.23998	7.958784	6.941298
2003	23,7	30.12992	4.661077	14.28444	8.062090	6.981032
2004	17,7	30.17202	4.700025	14.35818	8.131450	7.058587
2005	15,3	30.22935	4.713755	14.42574	8.221531	7.109518
2006	12,3	30.24621	4.736636	14.58135	8.350637	7.181820
2007	13,8	30.27964	4.772716	14.78210	8.531068	7.283637
2008	11,3	30.30336	4.820120	15.03349	8.632395	7.452863
2009	10,2	30.31923	4.875960	14.99076	8.607302	7.495838
2010	10	30.35460	4.914344	15.00303	8.712508	7.669342
2011	10	30.38318	4.979144	15.20859	8.829260	7.873455
2012	11	30.41662	5.065628	15.30922	8.846582	7.902907
2013	9,8	30.44423	5.077047	15.13941	8.915898	7.914432
2014	10,6	30.48153	5.128240	15.23551	9.001116	7.921896
2015	11,2	30.51786	5.170938	15.28527	8.959711	7.936981
2016	10,5	30.54936	5.238195	15.17001	8.900578	7.930803
2017	11,7	30.56228	5.286345	15.11982	8.932934	7.906997
2018	11,7	30.57421	5.313008	15.15305	9.011527	7.906335
2019	11,4	30.58416	5.337057	15.12815	8.979876	7.925033

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، المنظمة الدولية للعمل، البنك الدولي، بنك الجزائر، على الموقع التالي:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/
https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm
https://www.albankaldawli.org/ar/home
https://www.bank-of-algeria.dz/

الملحق رقم (2.3): تحديد درجة الإبطاء المثلى مستخرج (Eviews10)

عدد فترات الإبطاء		0	1	2	3	فترة الإبطاء المثلى
البطالة	Akaike	6.958140	4.271737	4.276711	4.263853	1
	Schwarz	7.006529	**4.368513**	4.421876	4.457406	
	HQ	6.972074	4.299605	4.318513	4.319589	
الناتج الإجمالي الحقيقي	Akaike	1.496133	-1.940594	-1.899803	-1.840282	1
	Schwarz	1.544127	**-1.844607**	-1.755821	-1.648306	
	HQ	1.510404	-1.912052	-1.856989	-1.783197	
مؤشر أسعار الاستهلاك	Akaike	0.993376	-3.121391	-3.663907	-3.590521	2
	Schwarz	1.041370	-3.025404	**-3.519925**	-3.398545	
	HQ	1.007647	-3.092849	-3.621093	-3.533437	
الكتلة النقدية الحقيقية	Akaike	2.228499	-1.597786	-1.885561	-1.813151	2
	Schwarz	2.276887	-1.501009	**-1.740396**	-1.619598	
	HQ	2.242433	-1.569918	-1.843759	-1.757415	
الانفاق العام الحقيقي	Akaike	1.827070	-1.484411	-1.461899	-1.385456	2
	Schwarz	1.875458	-1.387634	**-1.316734**	-1.191902	
	HQ	1.841004	-1.456543	-1.420096	-1.329719	
الكتلة الأجرية الحقيقية	Akaike	1.496071	-2.376462	-2.738652	-2.664791	2
	Schwarz	1.544459	-2.279686	**-2.593487**	-2.471238	
	HQ	1.510005	-2.348594	-2.696849	-2.609055	
أسعار النفط	Akaike	9.791670	8.405574	8.457766	8.519063	1
	Schwarz	9.840059	**8.502351**	8.602931	8.712616	
	HQ	9.805605	8.433442	8.499568	8.574799	

الملحق رقم (3.3): دالة الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي عند المستوى (مستخرج Eviews10)

Correlogram of TCH

Date: 04/15/23 Time: 13:26
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.950	0.950	29.852	0.000
		2	0.879	-0.228	56.364	0.000
		3	0.786	-0.247	78.325	0.000
		4	0.666	-0.276	94.716	0.000
		5	0.533	-0.138	105.63	0.000
		6	0.388	-0.138	111.65	0.000
		7	0.250	0.067	114.27	0.000
		8	0.118	-0.003	114.88	0.000
		9	-0.020	-0.217	114.90	0.000
		10	-0.142	-0.010	115.87	0.000
		11	-0.250	-0.018	119.02	0.000
		12	-0.332	0.130	124.89	0.000
		13	-0.394	0.004	133.66	0.000
		14	-0.446	-0.131	145.60	0.000
		15	-0.465	0.071	159.46	0.000
		16	-0.472	-0.083	174.71	0.000

Correlogram of LGDPR

Date: 04/15/23 Time: 13:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.928	0.928	28.500	0.000
		2	0.845	-0.118	52.955	0.000
		3	0.755	-0.083	73.232	0.000
		4	0.654	-0.130	89.037	0.000
		5	0.548	-0.091	100.56	0.000
		6	0.445	-0.037	108.47	0.000
		7	0.346	-0.035	113.45	0.000
		8	0.245	-0.088	116.07	0.000
		9	0.150	-0.038	117.11	0.000
		10	0.059	-0.069	117.28	0.000
		11	-0.027	-0.046	117.31	0.000
		12	-0.110	-0.085	117.96	0.000
		13	-0.187	-0.048	119.94	0.000
		14	-0.252	-0.019	123.76	0.000
		15	-0.312	-0.063	130.00	0.000
		16	-0.357	0.007	138.74	0.000

Correlogram of LM

Date: 04/15/23 Time: 13:40
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.948	0.948	29.725	0.000
		2	0.876	-0.219	56.008	0.000
		3	0.796	-0.080	78.537	0.000
		4	0.706	-0.128	96.967	0.000
		5	0.598	-0.221	110.69	0.000
		6	0.473	-0.190	119.64	0.000
		7	0.347	-0.060	124.66	0.000
		8	0.225	-0.031	126.87	0.000
		9	0.108	-0.032	127.40	0.000
		10	-0.001	0.005	127.40	0.000
		11	-0.103	-0.036	127.94	0.000
		12	-0.191	-0.002	129.88	0.000
		13	-0.267	-0.044	133.90	0.000
		14	-0.329	-0.021	140.40	0.000
		15	-0.381	-0.059	149.68	0.000
		16	-0.422	-0.052	161.87	0.000

Correlogram of LPP

Date: 04/15/23 Time: 13:42
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.910	0.910	27.396	0.000
		2	0.791	-0.210	48.868	0.000
		3	0.718	0.232	67.210	0.000
		4	0.644	-0.153	82.547	0.000
		5	0.557	-0.032	94.461	0.000
		6	0.444	-0.237	102.36	0.000
		7	0.304	-0.214	106.20	0.000
		8	0.153	-0.210	107.23	0.000
		9	-0.011	-0.318	107.23	0.000
		10	-0.118	0.266	107.91	0.000
		11	-0.178	0.030	109.50	0.000
		12	-0.272	-0.124	113.45	0.000
		13	-0.356	0.230	120.59	0.000
		14	-0.415	-0.140	130.92	0.000
		15	-0.459	0.081	144.38	0.000
		16	-0.460	0.030	158.92	0.000

Correlogram of LWR

Date: 04/15/23 Time: 13:46
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.938	0.938	29.115	0.000
		2	0.870	-0.080	55.060	0.000
		3	0.791	-0.128	77.295	0.000
		4	0.700	-0.140	95.367	0.000
		5	0.590	-0.199	108.75	0.000
		6	0.470	-0.150	117.60	0.000
		7	0.344	-0.123	122.53	0.000
		8	0.215	-0.104	124.54	0.000
		9	0.086	-0.078	124.88	0.000
		10	-0.025	0.060	124.91	0.000
		11	-0.121	0.056	125.65	0.000
		12	-0.212	-0.058	128.05	0.000
		13	-0.284	0.040	132.59	0.000
		14	-0.343	-0.041	139.65	0.000
		15	-0.388	-0.045	149.31	0.000
		16	-0.424	-0.076	161.66	0.000

Correlogram of LGR

Date: 04/15/23 Time: 13:38
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.940	0.940	29.277	0.000
		2	0.865	-0.171	54.912	0.000
		3	0.781	-0.096	76.581	0.000
		4	0.686	-0.127	93.963	0.000
		5	0.585	-0.095	107.10	0.000
		6	0.479	-0.094	116.26	0.000
		7	0.364	-0.136	121.79	0.000
		8	0.245	-0.105	124.40	0.000
		9	0.135	0.001	125.24	0.000
		10	0.023	-0.126	125.26	0.000
		11	-0.084	-0.060	125.62	0.000
		12	-0.175	0.024	127.26	0.000
		13	-0.251	0.016	130.81	0.000
		14	-0.313	-0.012	136.71	0.000
		15	-0.368	-0.069	145.37	0.000
		16	-0.412	-0.038	157.02	0.000

الملحق رقم (4.3): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية (TCH-LIPC-LG-LM-LWR-LGDPR) حسب اختبار "ADF" عند المستوى

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.405810	0.8955
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 07:07
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.020706	0.051025	-0.405810	0.6881
C	0.094084	1.007014	0.093428	0.9263

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.984907	0.5848
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 07:04
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.160633	0.080927	-1.984907	0.0578
C	4.913238	2.436915	2.016171	0.0542
@TREND("1990")	-0.149952	0.069882	-2.145790	0.0414

Null Hypothesis: LGDPR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.581575	0.9966
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.886897	0.3234
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: LGDPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.994534	0.7417
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPR)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 07:59
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPR(-1)	-0.033290	0.033473	-0.994534	0.3288
C	0.332222	0.288724	1.150654	0.2600

Null Hypothesis: LGDPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.097794	0.9122
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPR)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 07:48
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPR(-1)	-0.128022	0.116617	-1.097794	0.2824
C	1.057084	0.902329	1.171507	0.2520
@TREND("1990")	0.006053	0.007135	0.848410	0.4040

Null Hypothesis: LGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.497776	0.5205
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGR)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:35
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGR(-1)	-0.058855	0.039295	-1.497776	0.1458
C	0.910885	0.568362	1.602649	0.1206

Null Hypothesis: LGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.381430	0.8451
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGR)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:32
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGR(-1)	-0.176623	0.127855	-1.381430	0.1789
C	2.475910	1.713861	1.444639	0.1605
@TREND("1990")	0.009122	0.009423	0.968072	0.3419

Null Hypothesis: LGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.360613	0.9942
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.540805	0.8270
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.415107	0.0081
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPC)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:58
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPC(-1)	-0.171418	0.038825	-4.415107	0.0002
D(LIPC(-1))	0.470577	0.115129	4.087376	0.0004
C	0.721850	0.159569	4.523748	0.0001
@TREND("1990")	0.007097	0.002020	3.512961	0.0018

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.844906	0.6565
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:00
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.232097	0.125804	-1.844906	0.0765
C	0.636838	0.339633	1.875076	0.0721
@TREND("1990")	0.015927	0.010367	1.536320	0.1365

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.996691	0.7409
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:02
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.070774	0.071009	-0.996691	0.3278
C	0.292327	0.261425	1.118205	0.2733

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.100002	0.5235
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:45
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.155008	0.073813	-2.100002	0.0464
D(LM(-1))	0.589309	0.157062	3.752076	0.0010
C	1.084127	0.501142	2.163315	0.0407
@TREND("1990")	0.012591	0.006562	1.918841	0.0670

Null Hypothesis: LWR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.021366	0.1444
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LWR)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWR(-1)	-0.166162	0.054996	-3.021366	0.0059
D(LWR(-1))	0.566431	0.140934	4.019125	0.0005
C	1.061266	0.352291	3.012471	0.0060
@TREND("1990")	0.010240	0.003243	3.157652	0.0043

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.856002	0.7870
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:48
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.019795	0.023125	-0.856002	0.4001
D(LM(-1))	0.584210	0.165248	3.535342	0.0016
C	0.184686	0.186534	0.990092	0.3316

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.274097	0.9447
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LWR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.174969	0.9342
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LWR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.190000	0.9289
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LWR)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:59
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWR(-1)	-0.004437	0.023353	-0.190000	0.8508
D(LWR(-1))	0.555318	0.164234	3.381267	0.0024
C	0.047006	0.168662	0.278698	0.7828

الملحق رقم (5.3): استقرارية السلاسل بعد إدخال الفروقات من الدرجة أولى

Null Hypothesis: D(LGDPR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.998112	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:14
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPR(-1))	-0.927357	0.185542	-4.998112	0.0000
C	0.036170	0.019139	1.889879	0.0700

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LGDPR)

Null Hypothesis: D(LGDPR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.890444	0.0027
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDPR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:03
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPR(-1))	-0.929143	0.189992	-4.890444	0.0000
C	0.039637	0.039298	1.008619	0.3228
@TREND("1990")	-0.000218	0.002146	-0.101618	0.9199

Null Hypothesis: D(LGDPR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.446891	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.935492	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.911379	0.0250
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:18
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.752019	0.192264	-3.911379	0.0006
C	-0.003944	0.804087	-0.004905	0.9961
@TREND("1990")	-0.017755	0.046540	-0.381500	0.7061

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.970604	0.0051
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:24
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.739197	0.186167	-3.970604	0.0005
C	-0.275485	0.367884	-0.748835	0.4607

Null Hypothesis: D(LGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.568807	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:44
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGR(-1))	-0.874243	0.191350	-4.568807	0.0001
C	0.047045	0.028081	1.675341	0.1059

Null Hypothesis: D(LGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.564578	0.0057
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 08:39
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGR(-1))	-0.897688	0.196664	-4.564578	0.0001
C	0.081601	0.059407	1.373589	0.1818
@TREND("1990")	-0.002133	0.003222	-0.662186	0.5139

Null Hypothesis: D(LGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.127627	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.597449	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.536177	0.0061
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:06
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.893043	0.196871	-4.536177	0.0001
C	0.068771	0.111925	0.614436	0.5445
@TREND("1990")	-0.001869	0.006399	-0.292099	0.7726

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.628522	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 09:12
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.894686	0.193298	-4.628522	0.0001
C	0.039865	0.051361	0.776166	0.4447

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.313292	0.0224
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LWR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.584635	0.0118
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

الملحق رقم (6.3): نتائج اختبار مرشح الفروقات من نوع TS للسلسلة LM TCH LWR

Null Hypothesis: DTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.984907	0.5848
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTCH)
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 20:45
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCH(-1)	-0.160633	0.080927	-1.984907	0.0578
C	-0.133365	0.722188	-0.184668	0.8549
@TREND("1990")	-0.258123	0.118283	-2.182255	0.0383

Null Hypothesis: D(DLM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.594085	0.2854
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLM,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 21:01
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM(-1))	-0.433309	0.167037	-2.594085	0.0156
C	0.068582	0.040020	1.713687	0.0990
@TREND("1990")	-0.000564	0.002083	-0.270728	0.7888

Null Hypothesis: DLWR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.021366	0.1444
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLWR)
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 21:03
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLWR(-1)	-0.166162	0.054996	-3.021366	0.0059
D(DLWR(-1))	0.566431	0.140934	4.019125	0.0005
C	-0.004687	0.024587	-0.190637	0.8504
@TREND("1990")	0.018965	0.006025	3.147815	0.0044

الملحق رقم (7.3): نتائج اختبار Zivot-Andrews unit root test للمقاطع الهيكلية

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LWR has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 3 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2008

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.851270	0.023454
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LWR has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 3 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2010

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.890249	0.000160
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LIPC has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 4 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2005

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-7.879611	0.027683
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LIPC has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 4 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2011

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-7.285296	0.027900
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LPP has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2014

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-3.509288	0.003175
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LPP has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2010

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-3.132340	0.340412
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LM has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 4 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2006

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.548758	0.036936
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LM has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 4 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2010

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.924992	0.293636
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LWR has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 3 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2008

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.851270	0.023454
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LWR has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 3 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2010

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.890249	0.000160
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: DLWR has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2012

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-6.031534	2.61E-05
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/16/23 Time: 21:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: DLWR has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2012

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-5.721467	0.000317
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/17/23 Time: 10:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LGDPR has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2000

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.233606	0.046234
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 04/17/23 Time: 10:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Null Hypothesis: LGDPR has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2000

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.761216	0.002956
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

الملحق رقم (8.3): مصفوفة معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المفسرة

Correlation						
	LGDPR	LGR	LIPC	LPP	LWR	LM
LGDPR	1.000000	0.101472	0.260896	0.503861	0.394875	0.445252
LGR	0.101472	1.000000	0.362446	0.406507	0.418974	0.469724
LIPC	0.260896	0.362446	1.000000	0.693901	0.754643	0.786760
LPP	0.503861	0.406507	0.693901	1.000000	0.862482	0.912181
LWR	0.394875	0.418974	0.754643	0.862482	1.000000	0.954159
LM	0.445252	0.469724	0.786760	0.912181	0.954159	1.000000

الملحق رقم (9.3): تقدير معادلة الانحدار عن طريق المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 01:37
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	108.2327	49.14551	2.202292	0.0379
LGDPR	0.171714	0.808945	0.212269	0.8338
LIPC	4.274027	1.209497	3.533723	0.0018
LPP	-4.277625	1.564517	-2.734151	0.0118
LGR	-0.630268	0.806214	-0.781763	0.4423
LM	-4.300433	2.648298	-1.623848	0.1180
LWR	-5.591717	2.941966	-1.900674	0.0699

R-squared	0.921218	Mean dependent var	18.13367
Adjusted R-squared	0.900666	S.D. dependent var	7.335733
S.E. of regression	2.312024	Akaike info criterion	4.715087
Sum squared resid	122.9454	Schwarz criterion	5.042033
Log likelihood	-63.72630	Hannan-Quinn criter.	4.819680
F-statistic	44.82410	Durbin-Watson stat	0.862253
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10.3): قيم معامل تضخم التباين VIF

Variance Inflation Factors
Date: 04/18/23 Time: 01:37
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	2415.281	13555.15	NA
LGDPR	0.654392	6333.215	1.411668
LIPC	1.462883	177.6627	2.706675
LPP	2.447714	187.9117	6.442990
LGR	0.649980	6190.718	1.332172
LM	7.013484	2605.398	20.70110
LWR	8.655162	2572.531	11.51048

الملحق رقم(11.3): نتائج التقدير واستخراج معامل تضخم التباين بعد نزع متغيرة LM

Variance Inflation Factors
Date: 04/18/23 Time: 02:42
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	2411.730	12671.02	NA
LGDPR	0.686930	6223.638	1.387244
LIPC	1.386179	157.5985	2.400999
LPP	1.885014	135.4733	4.645019
LGR	0.649347	5789.798	1.245899
LWR	3.887342	1081.644	4.839685

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 02:40
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	128.6143	49.10937	2.618936	0.0150
LGDPR	-0.001074	0.828812	-0.001295	0.9990
LIPC	3.613999	1.177361	3.069575	0.0053
LPP	-5.619689	1.372958	-4.093125	0.0004
LGR	-0.963429	0.805820	-1.195588	0.2435
LWR	-9.228563	1.971634	-4.680667	0.0001

R-squared	0.912186	Mean dependent var	18.13367
Adjusted R-squared	0.893891	S.D. dependent var	7.335733
S.E. of regression	2.389567	Akaike info criterion	4.756958
Sum squared resid	137.0408	Schwarz criterion	5.037198
Log likelihood	-65.35437	Hannan-Quinn criter.	4.846609
F-statistic	49.86086	Durbin-Watson stat	0.967987
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (12.3): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الأول

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.605567	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

الملحق رقم (13.3): نتائج تقدير معادلة طويلة الأجل للنموذج الأول

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPR	-8.938405	4.599776	-1.943226	0.0839
LIPC	9.029030	4.654547	1.939830	0.0843
LPP	-6.786662	4.374277	-1.551493	0.1552
LGR	-11.16845	6.180821	-1.806952	0.1042
LWR	5.237059	6.494028	0.806442	0.4408
D2004	-4.983030	3.498560	-1.424309	0.1881
C	791.6457	343.9510	2.301624	0.0469

EC = TCH - (-8.9384*LGDPR + 9.0290*LIPC -6.7867*LPP -11.1684*LGR + 5.2371*LWR -4.9830*D2004 + 791.6457)

الملحق رقم (14.3): نتائج إختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدين للنموذج الثاني

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.577211	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم (15.3): نتائج تقدير نموذج الثاني وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: TCH
Method: ARDL
Date: 04/17/23 Time: 17:49
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGDPR LIPC LGR LPP D2004

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 486
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 1, 0, 0)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TCH(-1)	0.151704	0.134591	1.127147	0.2763
TCH(-2)	0.277740	0.096596	2.875276	0.0110
LGDPR	-0.603902	0.240911	-2.506749	0.0234
LGDPR(-1)	-1.565758	0.228330	-6.857422	0.0000
LGDPR(-2)	-1.477192	0.282015	-5.237990	0.0001
LIPC	14.12760	4.834294	2.922370	0.0100
LIPC(-1)	-11.27021	4.121885	-2.734237	0.0147
LGR	-0.428771	0.171145	-2.505309	0.0234
LGR(-1)	-0.478128	0.350554	-1.363920	0.1915
LPP	-1.029179	0.450958	-2.282204	0.0365
D2004	-5.977173	0.645859	-9.254614	0.0000
C	191.8699	33.35829	5.751789	0.0000

R-squared	0.988921	Mean dependent var	17.96821
Adjusted R-squared	0.981303	S.D. dependent var	7.571765
S.E. of regression	1.035327	Akaike info criterion	3.204839
Sum squared resid	17.15043	Schwarz criterion	3.775783
Log likelihood	-32.86774	Hannan-Quinn criter.	3.379382
F-statistic	129.8290	Durbin-Watson stat	2.529674
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(16.3): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.438782	Prob. F(1,15)	0.1392
Obs*R-squared	3.915749	Prob. Chi-Square(1)	0.0478

الملحق رقم (17.3): اختبار التويع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني

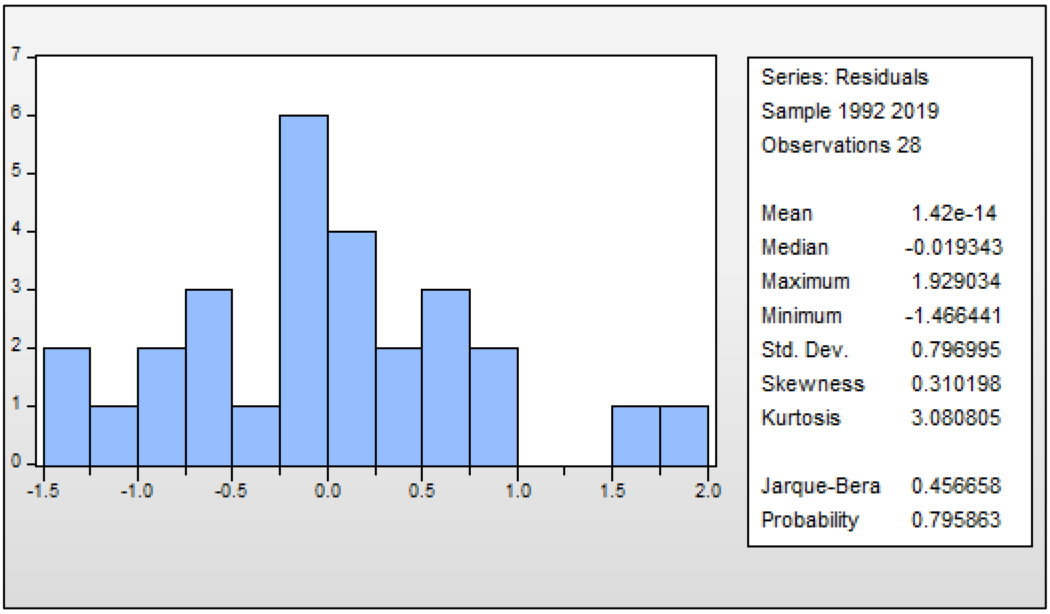

الملحق رقم (18.3) تجانس تباينات الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.011225	Prob. F(1,25)	0.9165
Obs*R-squared	0.012118	Prob. Chi-Square(1)	0.9123